الجمهوريّة العربيّة السوريّة

جامعة دمشق

كليّة الاقتصاد

قسم الاقتصاد

بحث أعدّ لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد بعنوان:

القروض الزراعيّة ودورها في عملية التنمية الاقتصاديّة في سورية

" محافظة الحسكة أنموذجاً "

إعداد الطالب

علي محمود عيسى

إشراف

أ.د. معتز نعيم

2014م

إقرار وتعهد

إنّ البحث (**القروض الزراعية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في سورية "محافظة الحسكة أنموذجاً "**)

أصيل وغير منشور من قبلي سابقاً ولا من قبل باحثين آخرين.

علي محمود عيسى

إهداء

لطالما وقفت حائرا أمامك....

كنت دوما شلال عطاء وحنان.....

أتمنى أن أكون أبا عظيما مثلك.... اليوم أشكرك وكلي ثقة أنّ جوابك سيكون ابتسامة حانية

أبي الغالي

منذ الولادة كنت الحياة.....

وبعد الحياة الرعاية .....

وحتى أخر حياتي الحنان.... وأخجل من شكر لا يرقى لمستواكِ .....

أمي الغالية

عندما تشرق شمس الصباح على حياتي .....

وأفتح للأمل بابي....

تكونين أنت الأمل و الأمان.... زوجتي الحبيبة

أحلى مافي ذاك المكان الملئ بالضجيج ....

عصفورة أطلت على شرفتي ...

بابتسامة بريئة ساحرة منها.... أنسى الهم والتعب عصفورتي جنى... أنتما سر سعادتي شكرا لوجودكما في حياتي

منار وجنى

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

(ومن شكر فإنما يشكر لنفسه) النمل 40

بعد الشكر لله عز وجل، أجد نفسي مديناً بالوفاء والعرفان لأستاذي الفاضل الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة :

الأستاذ الدكتور معتز نعيم

الذي كانت توجيهاته الدقيقة و ملاحظاته القيمة رشداً لدراستي. فله مني عظيم التقدير و الامتنان على وقته وجهده المبذول في سبيل ذلك، أثابه الله خير الثواب.

كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الأهداء الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ث
قائمة الجداول	ح
الأشكال البيانية	خ
المقدمة	د
مشكلة البحث	ر
أهمية البحث	ر
أهداف البحث	ز
فرضيات البحث	ز
منهج البحث	ز
صعوبات البحث	س
الفصل الأول: الزراعة وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية	1
مقدمة	2
المبحث الأول: الاقتصاد السوري(لمحة عامة)	3
سمات الاقتصاد السوري	4
مقومات الاقتصاد السوري وسبل تفعيلها	6
مكامن القوة والضعف في الاقتصاد السوري	7
المبحث الثاني : الملامح الرئيسة للقطاع الزراعي في سورية	10
الموقع الجغرافي وتقسيماته	10
الظروف المناخية	11
الموارد الطبيعية	12
الموارد البشرية	17
مدخلات الإنتاج الزراعي	17
المبحث الثالث: أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد السوري	21
مساهمة الزراعة في الاقتصاد	21
الإنتاج الزراعي	29
المبحث الرابع: الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراعة في سورية وانعكاساتها على عملية التنمية	32
التحديات الداخلية	32
التحديات الخارجية	39
اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي	39
منظمة التجارة العالمية	44
الأزمة الحالية في سورية	48
المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي	49

الفصل الثاني: التمويل الزراعي في سورية ودوره في التنمية	51
مقدمة	52
المبحث الأول: التمويل الزراعي وأنواعه	53
مفهوم التمويل الزراعي	54
مصادر التمويل الزراعي	55
مصادر السلف الزراعية	57
أنواع التمويل الزراعية بالنسبة لآجالها	58
تسويق المنتجات الزراعية و أسعارها	60
المبحث الثاني :القروض التي يقدمها المصرف الزراعي وشروطها	63
أنواع القروض وشروطها	63
أنواع القروض التي يقدمها المصرف الزراعي	65
القروض التي قدمها المصرف الزراعي	71
المبحث الثالث:آثار القروض في الناتج الزراعي .	78
القروض: أسبابها ، أسواقها ، مصادرها ، أهدافها	78
آثار القروض الزراعية	82
المبحث الرابع: السياسات الزراعية المكملة للقروض الزراعية	85
سياسات التخطيط والإنتاج الزراعي	85
السياسات السعرية والتسويقية	89
السياسات الخاصة بالخدمات المساعدة	91
السياسات الخاصة بمدخلات الإنتاج الزراعي	93
السياسات الخاصة بالموارد الزراعية	95
الفصل الثالث: حالة عملية التمويل الزراعي للمصرف الزراعي في محافظة الحسكة	99
المبحث الأول: الزراعة في الحسكة.	100
الموارد الطبيعية	100
الفعاليات الاقتصادية	104
المبحث الثاني :النشاط الإقراضي للمصرف الزراعي في الحسكة وتقييم فعاليتها	113
توزع القروض في محافظة الحسكة حسب الآجال	113
تقييم فعالية القروض	118
النتائج	123
التوصيات و المقترحات	125
الخاتمة	127
المراجع	129

فهرس الجداول

رقم الجدول		الصفحة
1-2-1	تطور ميزان استعمال الأراضي	13
2-2-1	تطور إنتاجية الأرض و نصيب الفرد	14
3-2-1	تطور الأراضي القابلة للزراعة حسب القطاعات	15
4-2-1	تطور المساحات المروية حسب مصادر وطرق الري	16
5-2-1	تطور مؤشرات الموارد البشرية	17
6-2-1	تطور إنتاج المؤسسة العامة لإكثار البذار من البذار المحسن لأهم المحاصيل	18
1-3-1	تطور مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية	21
2-3-1	تطور مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة	22
3-3-1	تطور مساهمة الزراعة في إجمالي مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة.	23
4-3-1	تطور التجارة الكلية والزراعية بالمتوسط بين عامي 2010/2000م	24
5-3-1	تطور الاستثمارات الكلية والزراعية.	26
6-3-1	تطور وسطي كمية الإنتاج للمحاصيل و الخضار والأشجار المثمرة .	30
1-2-2	معدلات الفوائد التي يتقاضاها المصرف على القروض الممنوحة من قبله للمتعاملين.	64
2-2-2	تطور القروض قصيرة الأجل في المصرف الزراعي	71
3-2-2	قروض المصرف الزراعي متوسطة الأجل وتطورها	72
4-2-2	تطور القروض طويل الأجل للمصرف الزراعي التعاوني	73
5-2-2	تطور إجمالي قروض المصرف الزراعي حسب الأجل	74
6-2-2	تطور القروض الزراعية حسب أهم المحاصيل	75
7-2-2	تطور القروض الزراعية للثروة الحيوانية	76
8-2-2	تطور القروض الزراعية حسب الاستثمارات	77
1-3-2	الإنتاج الزراعي والقروض	83
2-3-2	عدد العاملين في الزراعة ونصيب الفرد العامل في الزراعة من القروض والدخل	84
1-4-2	تطور الأسعار الرسمية لأهم السلع المحددة من قبل الدولة	89
2-4-2	تطور أسعار الأسمدة المسلمة من قبل المصرف الزراعي التعاوني	95
3-1-1	توزع الأراضي في محافظة الحسكة	100
3-1-2	متوسط الأمطار في محافظة الحسكة حسب المحطات المطرية	101
3-1-3	تطور مصادر وطرق الري في الحسكة	103
3-1-4	توزع السكان في الحسكة	104

3- 1-5	تطور المحاصيل الصيفية في الحسكة	105
3- 1-6	تطور المحاصيل الزراعية الشتوية في الحسكة	106
3- 1-7	الثروة الحيوانية و منتجاتها في الحسكة 2011م	107
3-1-8	تطور الثروة الحيوانية في الحسكة	107
3-1-9	أهم الصناعات الزراعية الموجودة في محافظة الحسكة	108
3-2-1	توزع القروض الزراعية قصيرة الأجل بين القطاعات في الحسكة	113
3-2-2	توزع القروض الزراعية متوسطة الأجل بين القطاعات في الحسكة	114
3-2-3	توزع القروض الزراعية طويلة الأجل بين القطاعات في الحسكة	115
3-2-4	توزع إجمالي القروض الزراعية حسب الآجال في الحسكة	116
3-2-5	تطور القروض و الإنتاج الزراعي وعدد الآلات في محافظة الحسكة	118
3-2-6	تطور العلاقة بين القروض وعدد المقترضين والدخل والعاملين في الحسكة	119
3-2-7	المشاريع الزراعية الممولة من المصرف الزراعي وفرص العمل وعلاقتها بالقروض في محافظة الحسكة	120
3-2-8	تطور المساحة الزراعية وطرق الري و إجمالي القروض في محافظة الحسكة	121
3-2-9	تطور الإنتاج والمساحة المزروعة فعلا والمردود وعلاقتها بالقروض الزراعية في محافظة الحسكة	122

فهرس الرسوم والأشكال البيانية

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	تطور تركيبة ميزان استعمال الأراضي	13
2	توزع الأراضي في محافظات القطر	14
3	توزع الأراضي المروية حسب المحافظات ومصادر وطرق الري	16
4	توزع الآلات الزراعية حسب المحافظات	19
5	تطور استهلاك العناصر السمادية	20
6	تطور مساهمة مجموعات الإنتاج النباتي في الإنتاج الإجمالي النباتي	29
7	تطور أعداد الثروة الحيوانية	31

المقدمة

يظهر تاريخ التطور الاقتصادي أن عدداً قليلا من الدول قد حققت نمواً اقتصادياً مستداماً دون تطوير قطاعها الزراعي ، فالزراعة هي التي تخلق المقدمات الموضوعية لبناء الإنسان على نحو متوازن محققة بذلك توفير الحرية للوطن والمواطن.وتتباين الوسائل والتدابير التي تعتبرها المجتمعات ملائمة لتحقيق الأهداف التي تطمح إليها من خلال سعيها لمواجهة المشاكل الاقتصادية التي تواجهها، وإيجاد الحلول المثلى لها ، ويطلق على تلك الوسائل والتدابير اسم "السياسات الاقتصادية"، وقد أدى تعدد وتعقد جوانب الحياة في المجتمعات البشرية وتشابكها إلى ضرورة تجزئة السياسات الاقتصادية إلى فروع وأقسام عدة، بحيث تحقق هذه السياسات تعظيم رفاهية أفراد المجتمع بحيث تكون هذه السياسات ممكنة فنيا وعلميا ومقبولة اجتماعيا ، ومتوائمة مع قيم المجتمع ومعتقداته،ومن أنواع هذه السياسات القروض الزراعية التي تكتسب أهمية كبيرة في توجيه النشاط الاقتصادي الزراعي ، وذلك من أجل تحقيق التوازن بين هدف تعظيم الناتج وكفاءة استغلال الموارد من جهة، وأهداف أخرى مثل تحقيق العدالة الاجتماعية والأمن الغذائي من جهة أخرى.

وتلعب القروض الزراعية في الاقتصاد السوري دوراً كبيراً في ضوء كون الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الهامة في الاقتصاد السوري من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حيث تتراوح بين (15-25)% ، وكذلك من ناحية التشغيل حيث يعمل بها حوالي 20% من مجموع العاملين في سورية، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الاكتفاء الغذائي والأمن القومي .....

إدراكاً لهذه الأهمية فقد بدأت سورية منذ استقلالها وخصوصا بعد ثورة الثامن من آذار وحتى اليوم عملية إصلاح تدريجي للتأقلم مع الأوضاع الجديدة محليا وعالميا، خاصة في ظل التغيرات المناخية ، والجفاف المتكرر ، وارتفاع درجات الحرارة ، والنمو السكاني الكبير، والحاجة لإرضاء الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية ، دفعها ذلك إلى اتباع سياسات دعم زراعية ومن أهمها القروض التي من شأنها الدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نحو الأمام.

وفي سبيل تحقيق هدف الرسالة تم تقسيمها إلى ثلاثة فصول، في الفصل الأول: لمحة عامة عن الاقتصاد السوري، و مكانة الزراعة فيه وأهم ملامح القطاع الزراعي ،والصعوبات التي يعاني منها ودوره في تحقيق عملية التنمية.

وفي الفصل الثاني المصرف الزراعي في سورية والقروض التي يقدمها وآثار هذه القروض ودورها في عملية التنمية التنمية الزراعية والسياسات المكملة لعمليات الاقراض الزراعي ،وتقييم فعاليتها في تحقيق عملية التنمية.

في الفصل الثالث: الزراعة في محافظة الحسكة وتقويم دور المصرف الزراعي والقروض التي يقدمها في عملية التنمية الزراعية والاقتصادية في المحافظة.

وتقود هذه الدراسة إلى نتائج وتوصيات تفيد في الحكم على دور القروض الزراعية في عملية التنمية الزراعية ،بأسلوب علمي، بعد إعطاء هذه القروض حقها في المجالات التي نجحت فيها ، واكتشاف مواقع الخلل ، بغية تصحيحها ،وأوجه القصور، من أجل تلافيها وتطويرها لمواكبة ما يجري الآن من تطورات في الساحة المحلية والدولية .

- مشكلة البحث :

يلعب قطاع الزراعة دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني ، ولكنه يعاني من مشاكل كثيرة أهمها ضعف دخول المزارعين ، وبالتالي ضعف القدرة الادخارية، وقصور التمويل الذاتي لدى الغالبية من المزارعين، مما أدى إلى لجوئهم إلى الاقتراض من أجل تأمين احتياجاتهم المزرعية ، وفي ظل إحجام المصارف الخاصة عن تقديم هذه القروض بسبب انخفاض نسب استرداد القروض الزراعية، وخاصة فيما يتعلق بالقروض الإنمائية، نتيجة تعرض الحاصلات الزراعية للتقلبات الجوية والآفات والأمراض التي يصعب التحكم فيها ، وموسمية الإنتاج، والعمل الزراعي، وانخفاض المستوى التعليمي للمزارعين وعدم القدرة على اكتشاف جدية بعض المتقدمين لهذه القروض على إيفائها، وبالتالي اقتصار تقديمها على المصرف الزراعي التعاوني السوري .

وتكمن مشكلة البحث في إيضاح أهمية القروض الزراعية في سورية، و تفعيلها لتقوم بدورها في رفع مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبحث عن آلية جديدة لتفعيل دور القروض الزراعية ، ومتابعة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقروض الزراعية.

- أهمية البحث :

– اشتملت الدراسة على معظم جوانب القروض الزراعية المقدمة في سورية وبينت نوع وحجم القروض المخصصة للزراعة ، وبالتالي المعرفة الدقيقة لسياسات الإقراض الزراعي، الأمر الذي يعتبر شرطاً أساسيا لتقييم نظام لمتابعة فعالية السياسات المتبعة ، وفيما إذا كانت هذه القروض تنفق في المجالات المخصصة لها من خلال تقييم أهدافها وانعكاسها على تنمية القطاع الزراعي، وبالتالي على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار منطقي يجمع هذه الأهداف من مختلف المستويات الهرمية ، والتعديلات الواجب تنفيذها ، وانعكاسات هذه التعديلات المتوقعة ضمن ترتيب منطقي منظم وشفاف وفقا للمستجدات، وبالتالي تقييم فعاليتها في تحقيق أهدافها ، وتزويد صانعي هذه السياسات بالملاحظات اللازمة.

- أهداف البحث :

- يهدف البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

1. استعراض التطورات التي حصلت في القطاع الزراعي في سورية.
2. تحليل وتقييم سياسة التمويل الزراعي في سورية.
3. تقييم أثر القروض الزراعية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
4. تقييم انعكاسات القروض الزراعية على دخول المزارعين ، وتوزيع الموارد بأفضل شكل ممكن.
5. الوصول إلى نتائج ومقترحات تسهم في إعادة النظر في تلك القروض وتطويرها.

- فرضيات البحث :

- يقوم البحث على جملة من الفرضيات هي :

1. هناك علاقة بين نمو قطاع الزراعة وتحسين بنيته و رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. هناك علاقة بين القروض الزراعية وتحسين مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.
3. هناك استقلالية إدارية للمصرف الزراعي وبالرغم من ذلك تتدخل الدولة في سياساته الاقراضية و الاقتراضية.

- منهج البحث :

- تم الاعتماد على منهج الوصف التحليلي، لاستعراض التطورات التي طرأت على منح القروض الزراعية وانعكاساتها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سوريا، حيث تم توصيف المشكلة وتحديد خصائصها وأبعادها ، وتحليل الإحصاءات التي سوف يتم جمعها، والوصول إلى نتائج يتم من خلالها تقييم فعالية القروض الزراعية المقدمة، والوقوف على أوجه القصور ، والوصول إلى نتائج تبين انعكاساتها على عملية التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، ووضع المقترحات اللازمة لتطويرها.

- صعوبات البحث :

البحث العلمي في البلدان النامية يعاني من عدد كبير من الصعوبات وكذلك الأمر في سورية، ومن هذه الصعوبات عدم توفر المعلومات والبيانات بشكل كامل وصعوبة الوصول إليها في حال توفرها نتيجة الروتين و المحسوبيات ،وكذلك عدم تطابق المعلومات مع بعضها في حال توفر أكثر من دراسة عن موضوع واحد، وقلة جدية و المسؤولية التي يعاني منها بعض الموظفين القائمين على الإحصاءات، وقلة وقدم المراجع العلمية التي تناولت الزراعة ، أضف إلى ذلك الأزمة الراهنة التي يعاني منها بلدنا، ومفرزاتها من قطع طرق ووسائل اتصال و إرهاب، أدت إلى زيادة الصعوبات والعراقيل أمام البحث العلمي بشكل عام وبحثنا بشكل خاص.

- حدود الدراسة:

اشتملت الدراسة على دراسة واقع القطاع الزراعي والقروض الزراعية المقدمة في سورية، خلال الفترة الوقعة بين عامي 2000م و 2011م، بسبب توقف المصرف الزراعي التعاوني عن منح القروض الزراعية بعد هذاالعام.

- الدراسات السابقة:

1- الآثار الاقتصادية لسياسات الإقراض الزراعي في تنمية الزراعة اليمنية مقارنة بالتجربة السورية, إعداد عبد الحميد سعيد ، رسالة دكتوراه ، جامعة دمشق،2008م.

2- دراسة تحليلية لتطوير عمل المصرف الزراعي التعاوني في سورية، إعداد عبير الجهني، رسالة ماجستير، اللاذقية ،2009م.

الفصل الأول

الزراعة وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية

المبحث الأول: الاقتصاد السوري (لمحة عامة)

المبحث الثاني: الملامح الرئيسة للقطاع الزراعي في سورية

المبحث الثالث : أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد السوري

المبحث الرابع: الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراعة في سورية وانعكاساتها على عملية التنمية

مقدمة :

على الرغم من التطورات الكبيرة الحاصلة في بنية الاقتصادات العالمية ، وعلى الرغم من تراجع مساهمة الزراعة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لأغلب دول العالم ، إلا أنها مازالت من أهم الموارد الحيوية التي ترتكز عليها المجتمعات في تطوير حركاتها التصاعدية ، والمصدر الرئيسي لأغلب احتياجات القطاعات الاقتصادية الأخرى.

وفي سورية تحتل الزراعة أهمية كبيرة في الاقتصاد السوري ، نظراً لما لها من ارتباطات خلفية وأمامية تؤثر بشكل رئيسي في النمو المستدام لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وانطلاقاً من ذلك حاولنا أن نبين في هذا الفصل الزراعة وأثرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، فتناولنا بداية الاقتصاد السوري بلمحة عامة وأهم نقاط القوة والضعف فيه ، ثم انتقلنا إلى البحث في الملامح الرئيسة للقطاع الزراعي في سورية من موقع ومناخ، والموارد المتاحة من طبيعية وبشرية، وأهمية هذا القطاع في الاقتصاد السوري، ومساهمته في الإنتاج والناتج المحلي ومستلزمات الإنتاج، ومساهمة الزراعة في التجارة والترابط بين الزراعة و مكونات الاقتصاد،والإنتاج الزراعي في سورية بشقيه النباتي والحيواني ، ثم ذكرنا أهم الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراعة في سورية وانعكاساته على عملية التنمية، من تحديات داخلية تتمثل في أثر العوامل الطبيعية و ممارسات الإنسان ، والتحديات الخارجية والتي تتمثل في الاتفاقيات مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومنظمة التجارة العالمية، وأهم المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي في سورية.

المبحث الأول : الاقتصاد السوري (لمحة عامة) :

الاقتصاد السوري اقتصاد متعدد الموارد يعتمد على الزراعة والصناعة والخدمات ، بالإضافة إلى القطاع النفطي الذي سجل تطوراً كبيراً في مجال استخراج النفط والغاز خلال العقدين الماضيين.

أما بالنسبة للنظام الاقتصادي فهو يعتمد على التعددية الاقتصادية ، حيث يوجد في سورية قطاع عام يشرف على القطاعات الإستراتيجية الرئيسة، بالإضافة إلى وجود قطاعين خاص ومشترك يساهمان في اغلب المجالات الاقتصادية . وهناك توجه نحو السماح للقطاع الخاص بالدخول إلى مجالات صناعية كانت محصورة بالقطاع العام، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات التوجه نحو اقتصاد السوق في اغلب المجالات وإن كانت بصورة تدريجية.

إن سورية تتمتع بمناخ متوسطي معتدل ملائم لإقامة مشاريع صناعية ضخمة، ويدعم ذلك المساحات الشاسعة التي تحتلها سورية، حيث تبلغ مساحتها (185180)كم2 . بالإضافة إلى موقعها الجغرافي في غرب آسيا على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، الذي يعتبر موقعاً استراتيجياً من الناحية التجارية عند ملتقى القارات الثلاث (آسيا وأفريقيا وأوربا) . وتعتبر سورية بلداً مستقراً يمتاز بأمن مستتب وحياة داخلية مستقرة، ووفرة في اليد العاملة المؤهلة و المثقفة، مما يشجع المستثمر الأجنبي ويعطي فرصاً أكبر لنجاح هذه الاستثمارات وتطويرها.

وانسجاماً مع آلية التطور الحضاري وتزايد دور الخدمات كقطاع في تركيبة الإنتاج الإجمالي كانت مساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد السوري كما يلي:

تراجع دور القطاع الزراعي في مكونات الإنتاج الإجمالي من 21% عام 1980 إلى 14.5% في 2011م، رغم نمو قيمة أنتاج القطاع الزراعي بالأسعار الثابتة لعام 2000م بنسبة 211% خلال نفس الفترة من164مليار ل.س في عام 1980 إلى 355 مليار ل.س عام 2011م، أما قطاع الخدمات فقد نما خلال فترة الدراسة بنسبة 397% وأصبح يشكل 51% من الإنتاج الإجمالي عام 2011م مقابل 42% عام 1980م حيث نمت مساهمة قطاع الخدمات بالأسعار الثابتة لعام 2000م من 320 مليار ل.س عام 1980م إلى 1272مليار ل. س عام 2011م، والقطاع الصناعي نما خلال فترة الدراسة بنسبة 314% وتغيرت نسبة مشاركته في الإنتاج الإجمالي من 35.7% عام1980م إلى 34.3% عام 2011م، حيث نلاحظ تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات بالدرجة الأولى، ثم قطاع الصناعة ثم الزراعة[1].

[1] المكتب المركزي للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية السنوية للأعوام 2011/2000م.

1-1-1سمات الاقتصاد السوري :

تماشيا مع التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم، ولاسيما في العقد الأخير من القرن العشرين ، أخذ الاقتصاد السوري يتحول تدريجياً عن النهج الذي اتبعه منذ ستينيات القرن العشرين ، والذي اتسم بسيادة القطاع العام وسيطرته على معظم الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية والخدمية ، وتزايدت وتيرة الاتجاه الجديد مع بداية القرن الحادي والعشرين لغاية عام 2005 ، حيث أعلن رسمياً عن اعتماد ما يعرف ب "اقتصاد السوق الاجتماعي" ، وبذلك فتحت المجالات أمام القطاع الخاص للدخول والمشاركة في العملية التنموية في مجالات عديدة والتي كانت حكراً على القطاع العام ، وتزامنت هذه التحولات مع جملة واسعة في التشريعات القانونية الضرورية لعملية الانتقال نحو اقتصاد السوق الاجتماعي[2]، وبما ينسجم مع تكامل وانسجام الاقتصاد السوري مع محيطه العربي "اتفاقية التجارة الحرة العربية" ، ومع محيطه الإقليمي " اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية" ، وغيرها من الاتفاقيات الثنائية مع إيران وتركيا...الخ ، وصولاً إلى المتطلبات والالتزامات التي تفرضها تحولات ومؤسسات الاقتصاد العالمي تمهيداً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما لاشك فيه أن الرؤية لقيادة العملية التنموية الاقتصادية والاجتماعية تغيرت في سوريا ، لكن دون أن يعني ذلك التخلي كلياً عن القطاع العام، والعمل على خصخصته ، بل تركز التحول على ثلاث نقاط أساسية بآن واحد[3] :

1. العمل على زيادة كفاءة القطاع العام.
2. فسح المجال للقطاع الخاص للعمل في المجالات التي تثبت عدم نجاح القطاع العام فيها، ومشاركته أيضاً في المجالات التي يمكن أن يسهم فيها نجاح القطاع العام .
3. إشراك منظمات ومؤسسات المجتمع الأهلي في العملية التنموية بجانبيها الاقتصادي والاجتماعي كشريك جديد في هذه العملية لم يكن له أي دور يذكر في هذا المجال ، ولاسيما في مجال المساعدة على انخراط شرائح اجتماعية هامة في العملية التنموية.

في ضوء ما تقدم يمكن عرض السمات الراهنة للاقتصاد السوري على النحو التالي[4]:

1. سورية شديدة الحساسية لانتمائها القومي، وفي الوقت نفسه منفتحة على العالم وعلى الحضارة العالمية ، والشعب السوري يمتلك قابلية قوية للتطور، وللموقع الجغرافي أثره في تنمية المعارف، والاحتكاك بشعوب العالم، والاتصال بالعالم الخارجي ، وتسهيل المبادلات التجارية.

---

[2] الحمش ، منير ، الإصلاح الاقتصادي ، دار الرضا ، دمشق ، 2003،ص175-185

[3] النابلسي ، محمد سعيد ، الحوار الاقتصادي للفقراء ، الثلاثاء الاقتصادي ، دمشق ، 2009/5/26.

[4] الورقة المقدمة إلى مركز البحوث والدراسات السكانية بكلية الاقتصاد ، جامعة دمشق ، 2002.

2. الاقتصاد السوري اقتصاد متنوع، فهو اقتصاد زراعي صناعي وخدمي... له جذور تاريخية في الزراعة والتجارة ولا يستطيع أحد إنكار وجود الصناعة ، انطلاقاً من الصناعات الحرفية وصولاً إلى المعامل الصناعية الحديثة ولاسيما التحويلية.
3. الاقتصاد السوري هادف، يسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد حددت جميع الخطط الخمسية والسنوية من بين أهم أهدافها هدف التنمية، وهو رفاه الإنسان ورفع مستواه المادي والاجتماعي والثقافي، والسعي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمختلف مناطق سوريا [5].
4. القطاع العام كان ومازال الحامل الرئيس لعملية التنمية، وإلى جانبه القطاع الخاص والتعاوني الذي يحظى بدعم ومساندة الدولة، وهذا ترجمة لشعار التعددية الاقتصادية الذي طرح مع بداية السبعينيات، واتبعت سياسات اقتصادية لتوسيع دور القطاع الخاص والقطاع المشترك.

مع الإشارة إلى عوامل عديدة دفعت نحو مزيد من المشاركة والفعالية للقطاع الخاص، يذكر بعضها على سبيل المثال[6]:

1. انتهاج سياسات اقتصادية تؤدي إلى حرية الأسواق، والانفتاح على المؤسسات الدولية، واتجاهات تحرير التجارة في العالم، ودفع القطاع الخاص للمشاركة في القرار الاقتصادي من خلال دور غرف التجارة والصناعة ولجان عديدة محدثة في المؤسسات الحكومية.
2. تزايد دور غرف التجارة والصناعة في اتخاذ القرارات الحاسمة بشأن القطاع الخاص، وإعطائه فرصاً أكبر في النشاط الاقتصادي.
3. تقديم التسهيلات المالية والقانونية لتحول شركات القطاع الخاص العائلية أو الفردية إلى شركات مساهمة لزيادة كفاءتها وقدرتها على المنافسة.
5. معدل النمو السكاني في سورية من المعدلات العالية في العالم، حيث بلغ 2.4% خلال السنوات 2005-2008م.
6. الموقع الجغرافي والتنوع المناخي يجعل سوريا تتنوع بأراضيها مابين البادية والسهول الخصبة والجبال الساحلية ، بالإضافة إلى تراثها الحضاري وأوابدها التاريخية ومناخها المميز والأهمية السياحية لسورية.

ولهذا فقد اتسمت السياسات الاقتصادية والمالية مع بداية القرن الحادي والعشرين بإتباع آليات تتوافق مع تبني خطوات حثيثة نحو الإصلاح الاقتصادي، وتحرير التجارة، وتمحورت حول تخفيف

[5] الحمش ، منير، مرجع سابق ، ص175.
[6] الزعيم ، عصام ، التوجهات الإستراتيجية في الاقتصاد السوري ، دمشق ، الثلاثاء الاقتصادي ، 2004/4/23.

القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط الإجراءات، و إطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود، وتطوير السياسات المالية والنقدية الملائمة للأهداف المعلنة للحكومة [7]، وذلك تؤكده المعطيات الواردة في تقارير التنمية البشرية للأعوام 1999-2001م، وخلال هذه الفترة وبالتحديد مع مطلع الألفية الثالثة فإن وجهة نظر الليبرالية الجديدة التي دخلت تدريجياً في الاقتصاد السوري، والتي تنادي بإطلاق حرية السوق والاعتماد على قوى السوق في توزيع الموارد وتحديد الأسعار وتحرير التجارة وتوسيع دور القطاع الخاص، و تهميش دور الدولة الاقتصادي، والاندماج بالاقتصاد الرأسمالي العالمي عن طريق الالتحاق بالتكتلات الاقتصادية الدولية[8].

ومسوغات أصحاب هذا الاتجاه تقوم بالأساس على سلبيات يرونها جلية في الاقتصاد السوري أهمها[9]:

1. تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
2. تراجع مستويات الأداء الاقتصادي والإداري والخدمي.
3. بداية انحسار الطبقة المتوسطة واتساع دائرة الفقر والبطالة.
4. الركود الاقتصادي في الأسواق الداخلية.
5. ضعف القدرة التنافسية للسلع السورية في الخارج.
6. انتشار ظاهرة التواكل والفساد في دوائر ومؤسسات الدولة.

1-1-2: مقومات الاقتصاد السوري وسبل تفعيلها :

i. الزراعة : ساهمت السياسة الزراعية بشكل كبير في التقدم الاقتصادي والاجتماعي ضمن حدود معينة [10]، ورغم ذلك مازالت إنتاجية هذا القطاع ضعيفة ومحدودة المردود ، ومازالت الزراعة في سورية تعتمد أساليب عمل تقليدية فهي بحاجة للانتقال إلى الأساليب الحديثة، كالانتقال من الري التقليدي إلى الري الحديث إلى جانب رفع كفاءة شبكات الري.
ii. الصناعة : إن تعزيز الاقتصاد الإنتاجي هو الوجه الأفضل لتدعيم الاقتصاد السوري، حيث يقوم على الصناعة التحويلية والخدمات الإنتاجية بالدرجة الأولى أكثر مما هو اقتصاد خدمات ، وهذا يتطلب اهتمام بالصناعة والعلم والتكنولوجيا، فالصناعة السورية مازالت صناعة تحويلية بالإضافة إلى الصناعات الاستخراجية ، والمرحلة القادمة تتطلب أن تعتمد الصناعة على انجازاتها لتحقيق مزايا نسبية وتنافسية بإنتاج أعلى وكلفة أقل، أي تعمل على خلق قيمة مضافة أكبر، إذ يفترض أن

[7] العمادي ، محمد ، دراسة حول تجربة سوريا في تحرير التجارة والسياسات والإصلاح الاقتصادي ، دمشق ،1994
[8] تقرير التنمية البشرية والأداء الاقتصادي ، الأمم المتحدة ،1999 ، جدول 11.
[9] تقرير التنمية البشرية والأداء الاقتصادي ، الأمم المتحدة ،2001 ، جدول9.
[10] سعيفان ، سمير ، قضايا الاصلاح الاقتصادي والمالي في سوريا ، دمشق ، دار الرضا ، 2003،ص384-390.

تسيطر الصناعات الميكانيكية والكهربائية والكيميائية وما شابه ذلك، وأيضا يجب أن تدخل سورية مرحلة الصناعة التقنية العالية، والعمل على تأسيس وتحديد برنامج واضح لكيفية وتوقيت الدخول في الصناعات التقنية العالية، وهذا يتطلب دراسة منهجية وتحليلاً علمياً واقعياً، والانطلاق بسياسات تكنولوجية واستثمارية وتجارية، نظراً لعدم تمكن قطاع الصناعة في سورية من تحقيق مساهمة مؤثرة في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم أنها تعد المحرك الإنساني للتنمية في الدول النامية ولها الأثر الكبير في الهيكلية الاقتصادية.

iii. الخدمات: ومن أكثر فروعها أهمية السياحة، ولاشك بأن السياحة ستبقى ضحية للأوضاع السياسية غير المستقرة في المنطقة، وخاصةً التهديدات الإسرائيلية، غير أن الاستفادة إلى الحدود القصوى أمر ضروري لاستثمار طاقات السياحة المهدورة، وبالتالي يمكن تطوير السياحة إلى حدود كبيرة، والحاجة ماسة إلى خبرات ترويجية محلية وخارجية، و بدءاً من العام 2003م تم القيام بجهود ترويجية كثيفة أثمرت في استعادة القدوم الأوروبي السياحي إلى جانب تطور أعداد السياح العرب، كما تم الإقلاع بالاستثمار السياحي في عام 2005 بشكل حقق توازناً بين تطور العرض والطلب، حيث يوجد في السياحة السورية نقاط قوة عديدة تكسب المنتج السوري ميزة تفضيلية، مقارنة بالعديد من المقاصد السياحية، ويعتبر الغنى الثقافي و التنوع التاريخي والحضاري والطبيعي والحيوي والأمان والاستقرار وكرم الضيافة من أهم نقاط القوة في السياحة السورية.

3-1-1: مكامن القوة والضعف في الاقتصاد السوري :

مازالت الإدارة الاقتصادية السورية بحاجة إلى تحسين وزيادة قدراتها في مجال الحريات الاقتصادية وآليات السوق حتى تتمكن من التعرف على الواقع الاقتصادي على نحو علمي وصحيح، فهي بحاجة إلى تمكين نفسها من خلال تقاليد جيدة للبحث الميداني والدراسة والتحليل العلميين، حيث تفتقر بعض الجامعات والدراسات في مختلف القطاعات إلى الدراسة والتحليل العلمي، لأنها غير مرتبطة بالمجتمع ومتطلباته بشكل وثيق [11]، على الرغم من كثرة الأرقام والمعلومات والوقائع التي تتوفر لدى مراكز الدراسات والاستثمارات، إلا أنها لا تقوم بترجمتها والاستفادة منها منهجياً، وتحليلها تحليلاً علمياً وبالتالي فالحاجة ضرورية إلى تأسيس هيئات تدرس الواقع وتحلله باستمرار، وتحتاج إلى تعزيز تقاليد الدراسة والتحليل العلميين، لأن المعلومات الصحيحة تضع قرارات صحيحة، فالنظرة العلمية تبدأ من تحليل الواقع كي نتعرف على نقاط القوة لتعزيزها وعلى نقاط الضعف لنتجاوزها ولاستغلال الإمكانات المهدورة.

[11] سعيفان ، سمير ، مرجع سابق ذكره ، ص 360-385.

1- نقاط قوة الاقتصاد السوري :

بدأت مع عصر العولمة تتحدد مبادئ هامة تلعب دوراً أساسياً في تقوية الاقتصاد من خلال صناعة المعرفة التي تعتمد بشكل أساسي على التعليم والبحث العلمي، وصناعة المعلومات وامتلاكها كمفتاح لامتلاك النمو الاقتصادي والاجتماعي والتفوق والسيطرة، وبالتالي نمو الصناعات الالكترونية الدقيقة[12]. أما في الاقتصاد السوري فتوجد عدة نقاط قوة، أهمها: تنوع الاقتصاد بوجود صناعة استخراجية وصناعة تحويلية، بالإضافة إلى السياحة والزراعة، وأيضا قوة العمل الماهرة والمتعلمة والرخيصة في العديد من القطاعات ورجال أعمال مشهود ببراعتهم ، كما أن سورية لا تعاني من مديونية ترهق اقتصادها وتجبرها على الالتزام بقيود تفرضها الجهات الدائنة، وهذا يعطيها مرونة كبيرة في تحديد خياراتها، إضافة إلى الدور السياسي البارز في المنطقة والحالة الوطنية التي يتمتع بها الشعب السوري، وهذا يعزز الاستقرار السياسي ويهيئ مناخاً ملائماً للنمو الاقتصادي.

2. نقاط الضعف في الاقتصاد السوري :

أ- تدني مستوى القدرة التكنولوجية الوطنية، فالعلم والتكنولوجيا قاطرة التقدم، ويتمثل الضعف في اعتماد شبه كامل على استيراد التكنولوجيا، وأيضا رواج الصناعات الاستخراجية وسيادتها، فهي تعتبر ذات قيمة مضافة ضئيلة[13].

ب- عدم وجود برامج قطاعية وبرامج ذات بعد استراتيجي، توجه جميع النشاطات باتجاه أهداف مرسومة وبأدوات مدروسة، مما جعل معالجة المشاكل أقرب لإدارة الأزمات منه إلى الإدارة الإستراتيجية العلمية ، فالمشاكل المتولدة أكثر من المشاكل المحلولة .

ت- إن الحالة العالمية والسياسات الغربية والدعم اللا محدود لإسرائيل، يجعل سوريا تخصص جزءاً كبيراً من دخلها، وتحتفظ بقوة عمل كبيرة في أعمال الاستعدادات العسكرية بدلاً من خطوط الإنتاج، وهذا يحرم سورية من الكثير من المنافع الاقتصادية.

ث- عدم ربط البحث العلمي بنشاط القطاع الخاص، وضعف مستويات التأهيل فيه.

ج- تزايد عدد السكان بشكل كبير يحمل أعباء كثيرة على الاقتصاد، ولم تتوجه الدولة بقوة لمواجهة هذه المشكلة، مع العلم أنه خلال السنوات الأخيرة بدأ معدل التزايد السكاني بالتراجع نسبياً ووصل إلى 2.4% مع بداية هذا العقد من القرن الحالي، فيما كان قرابة 3% خلال العقد الأخير من القرن العشرين، وهذا شيء هام إلى حد كبير.

---

[12] مجموعة باحثين ، المركز الوطني للدراسات والتخطيط ، الجزائر ، 1999، ص118-119.

[13] صحيفة الاقتصادية السورية الأسبوعية ، العدد 411 ، العام 2009.

ح- تدني مستوى الإدارة العامة، وضعف قدراتها النوعية، لأن الإدارة النوعية تنتج الكثير من الفوائد، وتحول الضعف إلى قوة ويتجلى الضعف في العديد من الجوانب.

خ- ضعف القدرة التنافسية للاقتصاد السوري، وهذا محصلة لنقاط الضعف السابقة.

النتيجة الكلية الاقتصادية هي انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار ومعدلات النمو إلى مادون معدلات تزايد السكان، فالقدرة على مواجهة الأعباء غير متوفرة، ونقاط الضعف تعيق رفع قدرة الاقتصاد الوطني مما يستدعي جهداً كبيراً للتغلب عليه.

2-1- المبحث الثاني: الملامح الرئيسة للقطاع الزراعي في سورية:

تسعى الحكومة في الجمهورية العربية السورية إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الزراعية، من خلال تحسين ظروف الإنتاج والاستثمار الزراعي بشقيه الحيواني و النباتي، بما يتناسب مع أهداف التنمية المستدامة في القطر، وتحقيق القدر الكافي من الغذاء الذي يلبي متطلبات الأمن الغذائي والصناعات الوطنية، وتشغيل اليد العاملة، وتحقيق فائض للتصدير. و بناء على هذا يتناول هذا المبحث الموقع الجغرافي وتقسيماته، وتطور الموارد الزراعية في سورية والموارد المتاحة.

2-1- 1 الموقع الجغرافي وتقسيماته:

سورية من دول حوض البحر الأبيض المتوسط، لذلك يسود فيها المناخ المتوسطي ذو الشتاء الماطر والصيف الحار والجاف، يفصلهما فصلان انتقاليان (الخريف والربيع) .

من الناحية المناخية، يمكن تقسيم سورية إلى أربعة مناطق جغرافية (المنطقة الساحلية – المنطقة الجبلية- المنطقة الداخلية – والبادية) وخمسة مناطق استقرار زراعي تختلف في كميات الهطول المطري والزراعات القائمة فيها.

تقع المنطقة الساحلية بين الجبال والبحر، وتضم المنطقة الجبلية الجبال التي تمتد من الشمال إلى الجنوب في القسم الغربي من سورية ، وتتكون المنطقة الداخلية من السهول الداخلية الواقعة إلى الشرق من المنطقة الجبلية ، وتقع البادية في الجنوب والشرق، والتي تتكون من السهول شبه الصحراوية . تتميز المنطقة الساحلية بارتفاع معدل الهطول المطري في الشتاء، والحرارة المعتدلة في الصيف، وارتفاع معدل الرطوبة النسبية. أما المنطقة الجبلية فقد يتجاوز معدل الهطول المطري فيها 600ملم سنويا ويكون المناخ معتدلا في الصيف. وتتميز المنطقة الداخلية بالشتاء الماطر، والصيف الحار والجاف مع اختلافات كبيرة بين درجات الحرارة اليومية القصوى والدنيا. وفي منطقة البادية تكون معدلات الهطول المطرية منخفضة، ويكون فصل الصيف جافا. ويمكن تقسيم سورية أيضا إلى المناطق الشمالية والشمالية الشرقية، و التي تتكون من محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وحلب وإدلب ، والمنطقة الساحلية التي تضم محافظتي اللاذقية وطرطوس ، والمنطقة الوسطى التي تضم محافظات حمص وحماة، والمنطقة الجنوبية التي تضم محافظات السويداء ودرعا ودمشق وريفها. ومن ناحية الهطول المطري والثلجي يمكن تقسيم سورية إلى المناطق التالية:

- تهطل الثلوج بشكل منتظم على جميع المناطق التي يزيد ارتفاعها على 1500متر فوق سطح البحر.

- تتعرض المناطق التي يصل ارتفاعها إلى 800ـ 1500 متراً فوق سطح البحر إلى الأمطار والثلوج.
- تتعرض معظم المناطق التي يقل ارتفاعها عن 800متراً فوق سطح البحر لهطول الأمطار ولكن نادرا ما تتعرض لهطول الثلوج.
- يقل هطول الأمطار في مناطق البادية.

2-2-1 الظروف المناخية:

يؤثر معدل الهطول المطري وتوقيته ومكانه بشكل كبير على الفعاليات الزراعية و الإنتاج الزراعي بشكل عام. وينطبق هذا الحال بشكل خاص على سورية، حيث شكلت الزراعة البعلية حوالي 70% من إجمالي المساحات المزروعة في عام 2010.

تقسم سورية إلى خمسة مناطق استقرار زراعي حسب معدلات الهطول المطري:

-منطقة الاستقرار الأولى :يزيد معدل أمطارها على ٣٥٠ مم سنوياً، وفيها منطقتان:

١ -منطقة آ :يزيد معدل أمطارها السنوي عن ٦٠٠ مم، وتكون الزراعات البعلية فيها مضمونة سنويًا.

٢ -منطقة ب :يتراوح معدل أمطارها بين ٣٥٠ مم، سنويًا و ٦٠٠ مم سنويًا، أي يمكن ضمان موسمين كل ثلاث سنوات، ومحاصيلها الرئيسة القمح و البقوليات والمحاصيل الصيفية .

تبلغ مساحة منطقة الاستقرار الزراعي الأولى / ٢٧٠١/ ألف هكتار، وتشكل ١٤ % من إجمالي مساحة القطر.

-منطقة الاستقرار الثانية :يتراوح معدل أمطارها بين ٢٥٠ مم و ٣٥٠ مم سنويًا، محصولها الرئيس الشعير، إذ يمكن ضمان موسمي شعير كل ثلاث سنوات، ويزرع إلى جانب الشعير القمح والبقوليات والمحاصيل الصيفية، وتبلغ مساحتها / ٢٤٧٠/ ألف هكتار وتشكل13,3% من مساحة القطر.

-منطقة الاستقرار الثالثة :يزيد معدل أمطارها عن ٢٥٠ مم سنويًا، ولا يقل عن هذا الرقم لنصف السنوات المرصودة أي يمكن ضمان ١ـ ٢ موسمًا لكل ثلاث سنوات، ومحصولها الرئيس الشعير، وقد تزرع البقوليات، وتبلغ مساحتها / ١٣٠٦/ ألف هكتار وتشكل 7,1% من مساحة القطر.

ـ منطقة الاستقرار الرابعة :وهي المنطقة الهامشية ومعدل أمطارها بين ٢٢٠ـ٢٥٠ مم سنويًا لاتصلح إلا لزراعة الشعير أو المراعي الدائمة وتبلغ مساحتها / ١٨٣٣/ ألف هكتار وتشكل 9,9% من مساحة القطر.

ـ **المنطقة الخامسة :**وهي منطقة البادية والسهوب وكل ما تبقى من أراضي القطر، وهي تعادل 55,1% من مساحة القطر، ولا تصلح للزراعة البعلية[14].

[14] ـ وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ـ المجموعة الاحصائية الزراعية السنوية لعام 2008.

3-2-1 الموارد الطبيعية:

1 الأرض:

تعتبر الأرض ثروة طبيعية وهي أساس النشاط الزراعي، وتتسم بالندرة، في كل من البلدان المتقدمة والنامية، ولكن ندرتها تزداد في البلدان النامية بسبب الضغط السكاني، وعدم استغلال الموارد الأرضية بالشكل الأمثل، والتوسع العمراني، لذلك تسعى كافة الدول إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الأرضية و إنتاجيتها بتحقيق أكبر قدر من الإنتاج بأقل التكاليف لوحدة المساحة.

تولي الحكومة السورية أهمية خاصة لاستغلال الموارد الأرضية، سواء من خلال عمليات التوسع الأفقي، عن طريق عمليات استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، أو من خلال عمليات التوسع الرأسي من خلال تحسين إنتاجية وحدة المساحة عن طريق البحث العلمي، وإيجاد الأصناف الملائمة للزراعة والمقاومة للجفاف، بما يتلاءم مع المناطق البيئية، من خلال تطبيق الدورات الزراعية المناسبة .وتجدر الإشارة هنا إلى محدودية الموارد الأرضية فيما يخص التوسع الأفقي، لذلك يجب إيلاء الأهمية الأكبر لعمليات التوسع الرأسي.

وبناءً على ماسبق لاتقتصر الحكومة على الجهود الوطنية فقط لتحسين كفاءة استغلال الأراضي، بل تتعاون مع جهات إقليمية ودولية بهذا الخصوص.

تبلغ المساحة الإجمالية للجمهورية العربية السورية / 18518 / ألف هكتار . وتتوزع هذه الأراضي بين أراضي قابلة للزراعة، وغير قابلة للزراعة، ومروج ومراعي وحراج. وتتشكل الأراضي القابلة للزراعة من أراضي مستثمرة وأراضي غير مستثمرة .أما الأراضي المستثمرة فتقسم بدورها إلى أراضي سقي، وأراضي بعل، وأراضي سبات. في عام2009م بلغت حصة الأراضي القابلة للزراعة 32,5%،منها أراضي مستثمرة30,6%، والأراضي المزروعة فعلاً 23,4%، والأراضي السبات7,2%، والأراضي غير المستثمرة1,9%، والأراضي غير القابلة للزراعة 19,9%، والمروج والمراعي 44,5 % ، والحراج 3,1% .

يبين الشكل (1) تطور تركيبة ميزان استعمال الأراضي خلال الفترة 1999ـ 2009، حيث يلاحظ زيادة مساهمة الأراضي السقي والسبات(المتروكة للراحة) والحراج، وانخفاض مساهمة كافة المكونات الأخرى، فزادت الأراضي القابلة للزراعة من 5998الف هكتار في عم 1999 إلى 6013الف هكتار في عام 2009م، أما الأراضي المزروعة فعلاً فقد انخفضت من 4541الف هكتار في عام 1999 إلى 4339الف هكتار في عام 2009م.

الشكل(1) تطور تركيبة ميزان استعمال الأراضي 1999-2009،%

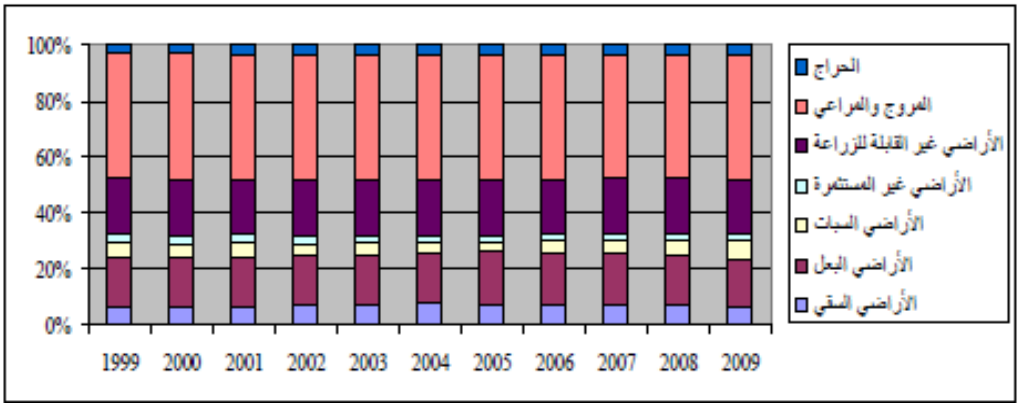

المصدر :وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ـ أعداد مختلفة.

يعطي الشكل (1)فكرة عن تطور ميزان استعمال الأراضي خلال الفترة 2000-2010، يلاحظ من الجدول (1-2-1) زيادة الأراضي القابلة للزراعة والأراضي المستثمرة والأراضي السبات، وانخفاض الأراضي البعل والأراضي غير المستثمرة والأراضي غير القابلة للزراعة والمروج والمراعي ، مما يدل على نجاح مساعي الحكومة في عمليات استصلاح الأراضي، وتعويض النقص في الأراضي البعلية بمعدل أعلى منه في الأراضي المروية مما يعني زيادة الإنتاجية، كما تعتبر الزيادة في الأراضي السبات منطقية ومتناسبة مع موجات الجفاف للمحافظة على إنتاجية الأراضي البعلية .تتعلق إنتاجية الأراضي بعدة عوامل نذكر منها :نمط الزراعة(مروي أو بعل)، حجم الحيازة، نوعية التربة، تلوث التربة، درجة تدهور الأراضي، درجة التقانة المستخدمة ومستوى الخدمات المقدمة.

الجدول (1-2-1) تطور ميزان استعمال الأراضي 2000-2010 (ألف هكتار-%)

البيان	وسطي 2002-2000	وسطي 2006-2004	وسطي 2010-2008	و م ن س% 2010-2000
الأراضي القابلة للزراعة	5964	5902	6025	0.2
الأراضي المستثمرة	5435	5522	5671	0.7
سقي	1221	1409	1330	1.4
بعل	3324	3346	3226	-0.5
سبات	890	768	1115	3.8
الأراضي المزروعة فعلا	4546	4754	4556	0
الأراضي غير المستثمرة	529	380	354	6.5
أراضي غير قابلة للزراعة	3699	3729	3684	-0.1
مروج و مراعي	8299	8293	8230	-0.1
حراج	556	594	579	0.7

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ـ أعداد مختلفة .

و م ن س =وسطي معدل النمو السنوي.

ويبين الجدول (1-2-2)تطور إنتاجية وحدة المساحة ونصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة خلال الفترة 2000- 2009م.

الجدول (1-2-2) تطور إنتاجية الأرض و نصيب الفرد 2000- 2009م.

البيان	الوحدة	وسطي 2002-2000	وسطي 2009-2007	وسطي التغير بين الفترتين%
إنتاجية وحدة المساحة	ألف ل.س/هكتار	50,6	50,9	0,55
نصيب الفرد من الأراضي القابلة للزراعة	هكتار / فرد	0,355	0,303	-14,61
نصيب الفرد الريفي من الأراضي القابلة للزراعة	هكتار / فرد	0,711	0,655	-7,91

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2009، ومجموعة المكتب المركزي للإحصاء ـ أعداد مختلفة . الإنتاجية = قيمة الإنتاج النباتي بالأسعار الثابتة/المساحة المزروعة

يختلف توزيع مكونات استعمال الأراضي حسب المحافظات، و يظهر الشكل (2) اختلافات كبيرة في استخدامات الأراضي بين المحافظات.

الشكل (2) توزع الأراضي في محافظات القطر لعام 2010م.

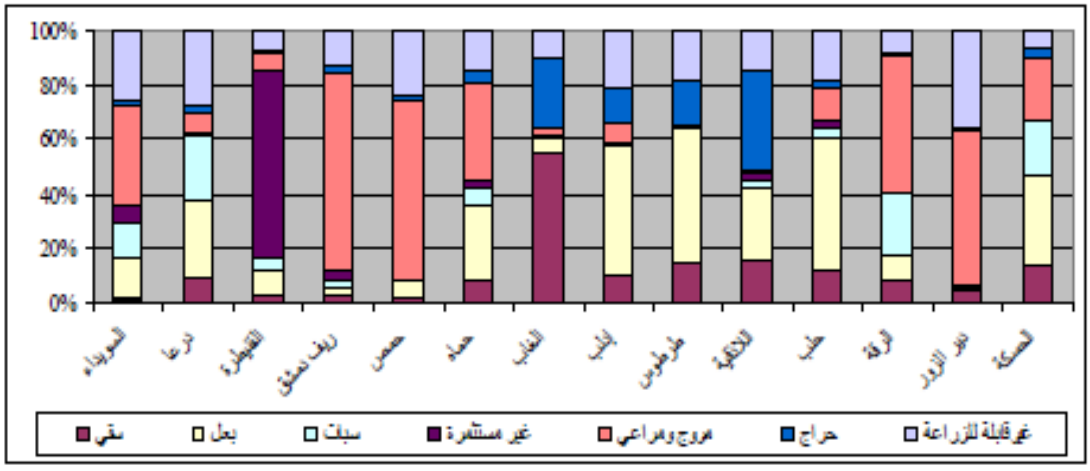

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2010

يتم استخدام الأراضي من قبل القطاع العام والتعاوني و الخاص حسب الجدول(1-2-3)، ويلاحظ من الجدول أن نصيب القطاع العام من استخدام الأراضي قليل جداً، بينما يسيطر القطاعين الخاص والتعاوني على استخدام الأراضي، ويحوز القطاع الخاص النصيب الأكبر.

الجدول(1-2-3)تطور الأراضي القابلة للزراعة حسب القطاعات2006-2011(ألف هكتار و%).

البيان	عام	تعاوني	خاص	المجموع	عام%	تعاوني%	خاص%
2006	12	2495	3402	5909	21،0	22،42	57،57
2007	15	2507	3412	5934	25،0	25،42	7،57
2008	1	2515	3433	5949	01،0	28،42	71،57
2009	8،0	2513	3525	6039	01،0	61،41	38،58
2010	8،0	2501	3521	6023	01،0	52،41	47،58
2011	1	2565	3502	6068			

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2011م.

2 الموارد المائية:

تصنف سورية كإحدى الدول الفقيرة بالمياه وفق التصنيف العالمي(أقل من 1000م^3/الفرد/السنة)، لذلك فإن تقنات استخدام وإدارة المياه والتقنات الموفرة للمياه تعتبر من أولويات الحكومة السورية. ولكن هناك عجز في الموازنة المائية بحدود / 3,5 /مليار م^3 سنوياً، ويعود هذا العجز بشكل أساسي إلى الزيادة السنوية لاستخدامات المياه في القطاعات المختلفة بأكثر من المتجدد المائي، كما أن التغيرات المناخية التي عانت منها سورية مؤخراً من ارتفاع درجات الحرارة، وتدني كميات الأمطار، وجفاف بعض الينابيع والأنهار أثر سلباً على المنسوب المائي .ويقدر هذا العجز في حوضي دجلة والخابور ب 2.3مليار متر مكعب سنوياً والعاصي 1,2 / مليار متر مكعب . ويستهلك القطاع الزراعي حوالي90% من الموارد المائية، بينما يتم إستهلاك حوالي8 %لأغراض الشرب، و2% للقطاع الصناعي، وتقدر الموارد السنوية المتاحة من المياه للزراعة بحدود 16 مليار م^3، مع ملاحظة عدم وجود توازن في الموارد المائية المتاحة للأحواض المائية المختلفة، وانخفاض نصيب الفرد من هذه الموارد بسبب الزيادة في عدد السكان ،وبناء على ماسبق، تولي الحكومة أهمية خاصة لتنفيذ أنشطة مشروع التحول إلى الري الحديث، كما تتعاون الحكومة مع جهات إقليمية، وعالمية لتحسين كفاءة استخدام المياه، وتطوير طرق إدارتها واستخدامها .يبين الجدول(1-2-4) تطور المساحات المروية بشكل عام، وحسب مصادر وطرق الري خلال الفترة2002 - 2010م.

يلاحظ من الجدول انخفاض الأراضي المروية، والأراضي المروية من الآبار والأنهار والينابيع، وزيادة الأراضي المروية من المشاريع الحكومية والمروية بالري الحديث خلال الفترة 2004-2009م، أما خلال الفترة 2002- 2010م هناك انخفاض فقط في الأراضي المروية من الآبار، وزيادة كافة المؤشرات الأخرى .يعزى النقص في الأراضي المروية إلى ظروف الجفاف التي سادت القطر خلال

الفترة 2006ـ 2009م، ويضاف إلى ذلك زيادة أسعار المحروقات التي أثرت سلباً على المساحات المروية من الآبار، أما الزيادة الحاصلة في المساحات المروية من المشاريع الحكومية فتعود إلى السياسات الحكومية الخاصة بتخزين المياه في السدود ،وإلى انخفاض تكلفة الري بشكل ملحوظ مقارنة بالمساحات المروية من الآبار.

الجدول(1-2-4)تطور المساحات المروية حسب مصادر وطرق الري 2002-2010(هكتار،%).

البيان	متوسط1 2002-2004	متوسط2 2005-2007	متوسط3 2008-2010	نسبة التغير %1 (2/3)	نسبة التغير %2 (1/3)	و م ن س
مجموع الأراضي المروية	1320294	1422366	1330391	-6,5	0,8	0,2
منها						
مروي بالضخ من الآبار	808736	860419	743399	-13,6	-8,1	-2,1
مروي بالضخ من مشاريع الري الحكومية	315444	333968	370416	10,9	17,4	4,1
مروي بالراحة من الأنهار والينابيع	196114	227979	216567	-5	10,4	2,5
مجموع الري الحديث	170239	222658	260119	16,8	52,8	11,2

المصدر: وزارة الزراعة ـالمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2010.و م ن س :وسطي معدل النمو السنوي

ويبين الشكل (3) توزع الأراضي المروية حسب المحافظات وحسب مصادر الري وطرق الري لعام 2010م. يلاحظ من الشكل أن المساحات المروية حسب مصادر الري تتركز في المناطق الشمالية، أي في محافظات حلب – الرقة – دير الزور – الحسكة، بينما المساحات المروية بالري الحديث تتركز في محافظات حماة ـ إدلب – حلب – الحسكة.

الشكل(3) توزع الأراضي المروية حسب المحافظات ومصادر وطرق الري2010م (%).

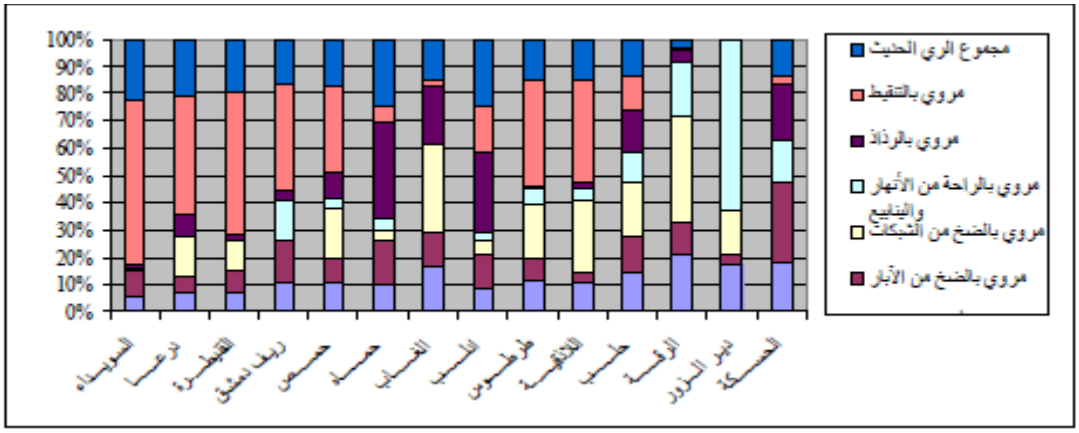

المصدر : وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2010.

4-2-1 الموارد البشرية:

بلغ عدد السكان في سورية لعام2010 نحو 21124 ألف نسمة، يشكل الذكور منهم نسبة 51 %مقابل 49% للإناث، وبلغت نسبة سكان الحضر 53% مقابل 47% لسكان الريف، ويتميز الشعب السوري بأنه من الشعوب الفتية، حيث تبلغ نسبة السكان من الأعمار 24 سنة ومادون حوالي 62%.

يبين الجدول (1ـــ2ـــ5) تطور المؤشرات الخاصة بالموارد البشرية السورية خلال الفترة 2001ـ2010م، حيث يلاحظ نمو السكان سنوياً بمعدل وسطي قدره 2,63% ، ونمو عدد السكان الريفيين بمعدل أقل من عدد السكان الكلي ، ونمو عدد السكان الحضريين بمعدل أعلى من معدل السكان الكلي . ويبين الجدول توزع السكان بشكل متعادل تقريباً بين الريف والحضر، مما يدل على اعتماد نصف السكان تقريباً على الزراعة والأنشطة المتعلقة بها . ويشير الجدول إلى انخفاض إجمالي عدد المشتغلين، ولكن عدد المشتغلين الزراعيين انخفض بشكل ملحوظ، نتيجة موجة الجفاف التي سادت القطر خلال الفترة 2006ـ 2008م، وإدخال التقنيات الحديثة في الزراعة ، والهجرة من الريف إلى المدينة. حيث أثرت هذه الظروف سلبا على العمل الزراعي وإنتاجيته، وأدت إلى انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الزراعي ليصل إلى 11597ل.س سنوياً في عام 2008م.

الجدول(1-2-5)تطور مؤشرات الموارد البشرية 2001ـ 2010م (ألف نسمة، %).

البيان	2001	2010	وسطي التغير %	و م ن س
عدد السكان الكلي	16723	21124	26,3	2,63
عدد السكان الريفيين	8351	9928	18,8	1,88
عدد السكان الحضر	8373	11195	33,7	3,37
إجمالي عدد العاملين	5224	5054	-3,3	-0,33
عدد العمال الزراعيين	1455	724	-50,3	-5,03

المصدر: قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية . و م ن س:وسطي معدل النمو السنوي.

5-2-1 مدخلات الإنتاج الزراعي:

يعتبر توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي أحد الأهداف الرئيسة للسياسات الزراعية في سورية، وقد تدرجت أدوات تنفيذ هذه السياسات من قيام مؤسسات القطاع العام بتوفير وبيع معظم المستلزمات للمزارعين بشكل مباشر أوعلى شكل قروض عينية وبأسعار مدعومة ، إلى إزالة أو تخفيض الدعم المباشر عن بعض المستلزمات، وإشراك القطاع الخاص بإنتاج واستيراد وتوزيع جزء كبير منها كالبذار والغراس ومواد المكافحة والأعلاف وغيرها.

1- البذار:

لا تزال السياسات الزراعية للحكومة تولي أهمية خاصة لتأمين البذار المحسن لعدد من المحاصيل الإستراتيجية من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار (القمح - الشعير – القطن ـ الشوندر السكري - التبغ) ، إضافة إلى كميات محدودة من بذار العدس والحمص والفول والذرة الصفراء والبطاطا ، علماً أن مساهمة المؤسسة في تغطية الاحتياج على بذار بعض المحاصيل مثل القمح لا يتعدى 35-50% والشعير حوالي 1% فقط من الاحتياج ، والباقي يتم تأمينه من المحاصيل المنتجة لدى المزارعين أنفسهم، أو عن طريق القطاع الخاص، بينما ينحصر إنتاج وبيع بذار القطن والشوندر السكري بمؤسسة إكثار البذار، ومن المتوقع الوصول إلى حالة الاكتفاء الذاتي وتأمين كافة احتياجات القطر من بذار البطاطا، والاستغناء عن الاستيراد وتوفير القطع الأجنبي، علماً أنه تم زيادة نشاط عمل المؤسسة بعد نقل /11 / مركز غربلة، وتعقيم البذار من ملاك الشركة العامة للصوامع والحبوب إلى ملاك المؤسسة .

ويبين الجدول (1-2-6) تطور إنتاج البذار المحسن للمؤسسة العامة لإكثار البذار خلال الفترة 2005 -2010م، يلاحظ من الجدول زيادة إنتاج البذار المحسن من القمح وانخفاضه بالنسبة للقطن والبطاطا، بسبب ظروف الجفاف وتخفيض مساحات القطن، وتذبذب الإنتاج بين سنة وأخرى حسب الطلب للكميات المكتتب عليها.

الجدول (1–2–6) تطور إنتاج المؤسسة العامة لإكثار البذار من البذار المحسن لأهم المحاصيل 2005-2010(ألف طن).

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	م ن س%
قمح	85,7	139,3	134,3	124	72,3	193,4	17,7
قطن	18,7	20,7	19,4	18	17,9	17,9	-0,9
بطاطا	26,4	25,5	20,5	18,8	15,3	20,8	-4,7

المصدر: وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية2009م.

2- الآلات الزراعية:

تنحصر ملكية الآلات الزراعية عموماً في القطاع الخاص، ولا تتلقى أي دعم حكومي يذكر انسجاماً مع توجه السياسات الزراعية الحالية في تخفيض الدعم على بعض المستلزمات والخدمات الزراعية .ومن الطبيعي أن يواكب عملية التوسع في الأراضي الزراعية زيادة في عدد الآلات الزراعية المختلفة للمساعدة في إنجاز العمليات والأنشطة الزراعية في أوقاتها .

وقد شهدت كافة أنواع الآلات الزراعية زيادة خلال الفترة 2000-2010 عدا الدراسات الثابتة وآلات التعفير. زاد عدد الآلات الزراعية من 201 ألف آلة عام 2001 إلى249 ألف آلة عام 2010 ، أي

بمعدل نمو سنوي وقدره 9،3% سنويا . ويبين الشكل (4) توزع الآلات الزراعية حسب المحافظات لعام 2008، حيث يلاحظ تركز الآلات الزراعية بشكل متوازن تقريباً بين المحافظات.

الشكل (4) توزع الآلات الزراعية حسب المحافظات 2008،%.

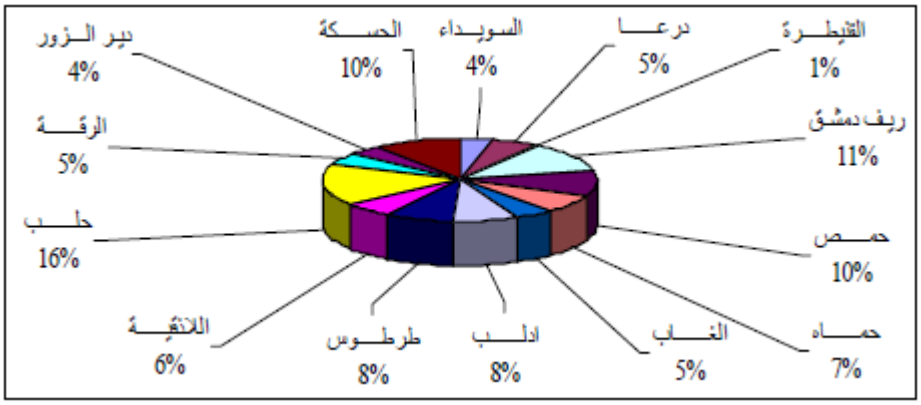

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ،المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2008.

3- الأسمدة:

تلعب الأسمدة دوراً هاماً في التوسع الرأسي للإنتاج الزراعي، عن طريق زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة، لذلك وخلال العقود الثلاثة الماضية لعبت الدولة دوراً بارزاً في توفير الأسمدة الأساسية عن طريق المصرف الزراعي التعاوني وفروعه، وتوزيعها على القطاعات المختلفة العام والتعاوني والخاص، وفق التوجهات الإستراتيجية في التشجيع على إدخال تقنيات الإنتاج الحديثة في القطاع الزراعي، بهدف زيادة الإنتاج، والتعويض عن محدودية التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية .ثم اتجهت السياسات الزراعية نحو ترشيد استخدام الأسمدة الكيماوية عن طريق تطبيق المعادلات السمادية بعد إجراء تحليل للتربة الزراعية، ومعرفة مدى الحاجة لإضافة العناصر السمادية المطلوبة.

ويوضح الشكل (5) تطور استهلاك الأسمدة خلال الفترة 1999-2010 ، حيث يشير إلى اتجاه متزايد لاستخدام العناصر السمادية، وتقلبات استخدام الأسمدة من موسم لآخر، وانخفاضها بشكل كبير بعد العام 2008 نتيجة ارتفاع أسعارها، بسبب تخفيض الدعم، وأن الأسمدة الآزوتية هي الأكثر استخداماً، ثم يليها الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية.

الشكل (5) تطور استهلاك العناصر السمادية 1999-2010 (ألف طن)

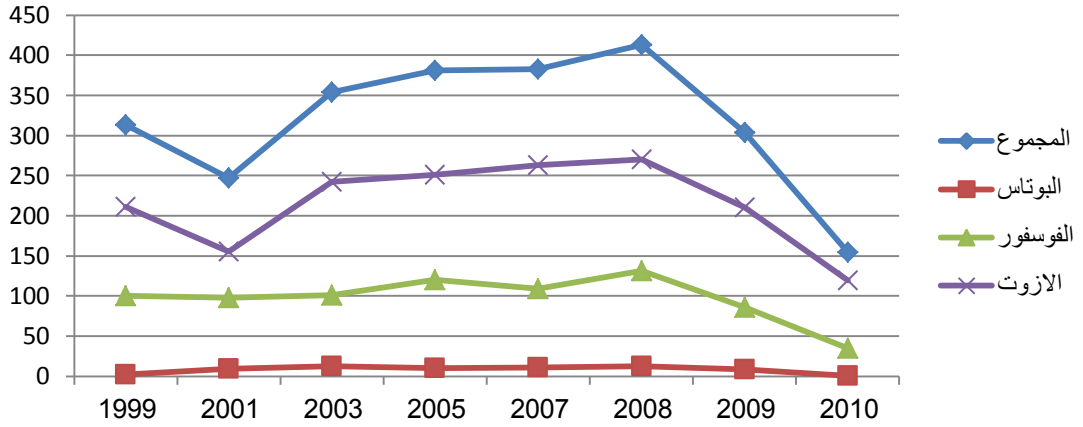

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2010.

1- 2- المبحث الثالث: أهمية قطاع الزراعة في الاقتصاد السوري:

1-3-1- مساهمة الزراعة في الاقتصاد:

1- مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي:

يساهم الإنتاج الزراعي بشكل فعال في الإنتاج المحلي الإجمالي من خلال أنشطته المركزة على الإنتاجين النباتي والحيواني .ويتميز هذا الإنتاج بالتنوع نظراً لتنوع البيئات الزراعية في القطر، مما يهيء الأرضية المناسبة لتحسين الوضع التنافسي للمنتجات السورية في الأسواق العالمية. وبالإطلاع على مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي يتبين أنه، وبالأسعار الجارية، ازداد الإنتاج المحلي الزراعي من 341 مليار ل.س في عام 2000 إلى 778 مليار ل.س عام 2010م، أما إذا ما درسنا هذه البيانات بالأسعار الثابتة لعام 2000م فيتضح لنا أن هذه المساهمة كانت 341مليار ل.س في عام 2000م و ارتفعت إلى 394مليار ل.س في عام 2010م ، وهذا على الرغم من زيادة مساهمة الزراعة في الإنتاج، إلا أنها انخفضت نسبة مساهمته في الإنتاج المحلي الإجمالي على التوالي من 22 %في عام 2000 إلى18 %بالأسعار الجارية و16% بالأسعار الثابتة لعام 2000 في عام 2009 ، نظراً لنمو أغلب القطاعات الأخرى بمعدل أعلى من قطاع الزراعة. يبين الجدول (1-3-1) وسطي تطور مساهمة قطاع الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2010 بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000م.

الجدول (1-3-1) تطور مساهمة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والجارية لعام2000- 2002-2009 (مليون ل س ، %).

البيان	بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة لعام 2000		
	متوسط 2004-2002	متوسط 2009-2007	التغير %	متوسط 2004-2002	متوسط 2009-2007	التغير
الإنتاج المحلي الإجمالي	1922381	3969807	106.5	1773803	2300575	29.7
إنتاج محلي إجمالي زراعي	406258	663786	63.4	376314	376284	-0.01
حصة الزراعة %	21.1	16.7	-20.9	21.1	16.3	-22.2

المصدر : المكتب المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية لعام 2010.

يلاحظ من الجدول(1-3-1) زيادة الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لدى مقارنة الفترة 2007-2009 بالفترة 2002-2004م، ولكن الزيادة بالأسعار الجارية هي أعلى بكثير منها بالأسعار الثابتة، مما يدل على زيادة مصادر الإيرادات نتيجة الزيادة في الأسعار، بسبب أزمة الغذاء العالمية خلال الفترة 2007-2009، ووجود نمو حقيقي في الإنتاج الإجمالي (زيادة في كمية الإنتاج)، بينما زيادة الإيرادات في قطاع الزراعة أتت حصراً من الزيادات السعرية بسبب تأثر كمية

الإنتاج سلبا بموجة الجفاف، التي سادت البلد خلال الفترة 2007- 2009(انخفاض كمية الإنتاج وزيادة الأسعار).

ويستنتج من ذلك وجود انخفاض في حصة الزراعة في الإنتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة، ولكن الانخفاض بالأسعار الجارية كان أقل منه بالأسعار الثابتة .كما يستنتج أيضاً أن الزيادة في أسعار السلع والخدمات الزراعية كانت أقل منها لأسعار السلع والخدمات غير الزراعية، مما يخفف من حدة انعدام وضع الأمن الغذائي.

2- مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من مساهمتها في الإنتاج والمستلزمات، مما يعني أثرها الكبير في توليد الدخل، ويعود ذلك إلى سياسة الحكومة الهادفة إلى تحسين تكامل المخرجات والمدخلات والسياسات السعرية للإنتاج والمستلزمات في القطاع الزراعي، بحيث تحقق أفضل ريعية ممكنة. وبالاطلاع على مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي، يتبين أنه، وبالأسعار الجارية أزداد الناتج المحلي الزراعي من 224 مليار ل.س في عام 2000 إلى 566 مليار ل.س عام 2010م، أما إذا ما درسنا هذه البيانات بالأسعار الثابتة لعام 2000م فيتضح لنا أن هذه المساهمة كانت 224مليار ل.س في عام 2000م و ارتفعت إلى 265مليار ل.س في عام 2010م . وبهذا تأتي الزراعة في المرتبة الثانية (19-25%بالأسعار الجارية و18-25% بالأسعار الثابتة) بعد قطاع الصناعة والتعدين(24-32%بالأسعار الجارية و23-30%بالأسعار الثابتة) من حيث توليد الدخل، ويوضح الجدول(1-3-2) تطور وسطي مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002-2009 بالأسعار الجارية و الثابتة لعام 2000م.

الجدول(1-3-2) تطور مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة 2002-2009 (مليون ل.س ،%).

البيان	بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة لعام 2000		
	متوسط 2002-2004	متوسط 2007-2009	التغير %	متوسط 2002-2004	متوسط 2007-2009	التغير %
الناتج المحلي الإجمالي(1)	1000363	2327345	132.7	978685	1349243	37.9
الناتج المحلي الزراعي(2)	247590	469978	89.8	246278	250925	1.9
حصة الزراعة%	24.8	20.2	-18.4	25.2	18.6	-26.1
(1)إجمالي المستلزمات%*	123.7	141.8	14.6	132.3	141.8	7.2
(2) مستلزمات الإنتاج الزراعي%*	177.5	242.5	36.7	201	200.2	-0.4

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ إعداد مختلفة.* مؤشر الريعية.

يلاحظ من الجدول زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة خلال الفترة 2002-2009 ولكن الأول زاد بمعدل أعلى من الأخير مما أدى إلى انخفاض حصة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي .ويستنتج أيضاً أن زيادة الأسعار خلال الفترة 2007-2009، أثرت إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي لأن الزيادة في أسعار المنتجات كانت أعلى من الزيادة في أسعار المدخلات، كما أن هناك نمواً حقيقياً في الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي(زيادة الإنتاج المادي) .ويلاحظ أيضاً أن مؤشر الريعية للقطاع الزراعي هو أعلى منه لمتوسط القطاعات، أي أن استخدام المستلزمات في القطاع الزراعي أعطى عائداً أفضل من متوسط القطاعات الأخرى.

3ـ مساهمة الزراعة في مستلزمات الإنتاج:

الزراعة قطاع منتج وهو بحاجة دائمة لمستلزمات (مدخلات الإنتاج أو الإستهلاك الوسيط) إنتاج كي يبقى ويستمر في إنتاجه وعطائه، ولذلك نلاحظ أن هذا القطاع يحتل مرتبة متقدمة في مجال تأمين مستلزمات الإنتاج، إذ إنه يحتل المرتبة الثانية بعد قطاع الصناعة والتعدين، حيث زادت قيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي من 117مليار ل.س في عام 2000 إلى 212 مليار ل.س بالأسعار الجارية، و 129 مليار ل.س بالأسعار الثابتة لعام 2000 في عام 2010.

الجدول(1ـ3ـ3) تطور مساهمة الزراعة في إجمالي مستلزمات الإنتاج بالأسعار الجارية والثابتة 2002-2009(مليون ل.س، %).

البيان	بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة لعام 2000		
	متوسط 2002-2004	متوسط 2007-2009	التغير %	متوسط 2002-2004	متوسط 2007-2009	التغير %
إجمالي مستلزمات الإنتاج(1)	808746	1541795	90.6	739919	951332	28.6
مستلزمات الإنتاج الزراعي(2)	139525	193808	38.9	122528	125359	2.3
حصة الزراعة%	17.3	12.6	-27.1	16.6	13.2	-20.4
(1)إجمالي الإنتاج المحلي%*	42.1	38.8	-7.7	41.7	41.4	-0.9
(2)إجمالي الإنتاج الزراعي%*	34.3	29.2	-15	32.6	33.3	2.3

المصدر : بالاستناد إلى المكتب المركزي للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية السنوية ـ إعداد مختلفة.* مؤشر التنافسية.

يبين الجدول(1ـ3ـ3) تطور وسطي إجمالي مستلزمات الإنتاج ومستلزمات الإنتاج الزراعي، ونسبتها من الإنتاج الإجمالي خلال الفترة 2002-2009 بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000،

يلاحظ من الجدول أن إجمالي قيمة المستلزمات زادت بشكل ملحوظ خلال الفترة 2007–2009 بالأسعار الجارية مقارنة بالفترة 2002–2004، وبمعدل أعلى بكثير من مستلزمات الإنتاج الزراعي، مما أدى إلى انخفاض حصة الزراعة في إجمالي المستلزمات. ويسري هذا الاتجاه أيضاً بالأسعار الثابتة، ولكن بمعدل أقل، مما يدل على الأثر الواضح لأزمة الغذاء العالمية على ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج. ويشير الجدول أيضاً إلى زيادة في كمية المستلزمات المستخدمة. أدى مثل هذا التطور إلى تحسن تنافسية القطاع الزراعي مقارنة بمتوسط القطاعات الأخرى[15].

ويؤكد مؤشر التنافسية (الجدول1-3-3)إلى أن القطاع الزراعي بالمتوسط أفضل تنافسية من متوسط قطاعات الاقتصاد الوطني .ويشير مؤشر التنافسية أيضاً، بالأسعار الجارية، إلى تحسن تنافسية متوسط القطاعات بمعدل أقل من تنافسية القطاع الزراعي، بينما بالأسعار الثابتة يلاحظ عكس هذا الاستنتاج . ويعود التحسن في مؤشر تنافسية القطاع الزراعي إلى سياسات الحكومة الداعمة لتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بالكميات والأسعار المناسبة والتوقيت المناسب[16] .

4- مساهمة الزراعة في التجارة:

تسعى الحكومة إلى تشجيع قطاع التجارة بشكل عام والزراعة بشكل خاص، وتحريرهما بهدف تحسين أدائهما، لما لهما من أهمية في تحسين ميزان المدفوعات والناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الدخل، وتحسين الكفاءة الاقتصادية للإنتاج المحلي وبالتالي تحسين وضع الأمن الغذائي في البلد .وتلعب التجارة الزراعية دوراً هاماً في نمو التجارة الكلية، إلا أن مساهمة الزراعة في التجارة الكلية تخضع لجودة المواسم الزراعية والعوامل الجوية ولاسيما الأمطار وحدة الجفاف .

الجدول(1-3-4)تطور التجارة الكلية والزراعية بالمتوسط بين عامي 2009/2000(مليون دولار،%).

البيان	متوسط1 2002-2000	متوسط2 2005-2003	متوسط3 2009-2007	التغير% 2/3	التغير% 1/3
التجارة الكلية(1)	8687	12530	26408	110.8	204
التجارة الزراعية(2)	1666	2329	2945	26.4	76.8
%(1)/(2)	19.2	19	11	-39.8	-40.6
الصادرات الكلية(3)	4486	6478	12304	89.9	174.3
الصادرات الزراعية(4)	801	1179	1203	2.1	50.2
%(3)/(4)	17.9	18	10	-44.2	-42.8
المستوردات الكلية(5)	4201	6053	14104	133	235.8

[15] مؤشر التنافسية = قيمة المستلزمات/قيمة الإنتاج * 100، كلما كانت قيمة المؤشر أقل كانت التنافسية أفضل، إذا كانت قيمة المؤشر أقل من 100 أو الواحد الصحيح يكون الإنتاج منافس (يمكن التعبير عن المؤشر إما على شكل نسبة مئوية أو على شكل عدد صحيح)

[16] المركز الوطني للسياسات الزراعية - واقع الغذاء والزراعة في سورية2010- ص25

المستوردات الزراعية(6)	864	1150	1742	51.4	101.6
%(5)/(6)	20.6	19	12	-35.8	-39.5

المصدر: بالاستناد إلى المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ تقرير التجارة الزراعية السورية لعام 2010.

يبين الجدول(1-3-4)مساهمة الزراعة في التجارة الكلية خلال الفترة2000-2009. يلاحظ تحسن كل من التجارة الكلية والزراعية في المدى المتوسط والطويل، ولكن التجارة الكلية زادت بمعدل يفوق بكثير معدل التحسن في التجارة الزراعية، مما أدى إلى انخفاض مساهمة التجارة الزراعية في التجارة الكلية . إن نمو التجارة الكلية بمعدل أسرع من التجارة الزراعية أدى إلى تفوق حصة التجارة الكلية في الناتج المحلي الإجمالي على حصة التجارة الزراعية في الناتج المحلي الزراعي. لقد بلغ عدد الشركاء التجاريين 21دولة للصادرات، و 11 دولة للواردات في عام 2008 ، وما زالت الدول العربية والاتحاد الأوربي أهم الشركاء التجاريين، حيث بلغ حجم التداول مع الدول العربية 10529 مليون دولار في عام2010 وشكلت 31.7 %من إجمالي التجارة، في حين بلغت قيمة التداول مع الاتحاد الأوربي 10369 مليون دولار، وشكلت نسبة 31.2 %من حجم التجارة الكلية .ولكن الصادرات والواردات السورية لاتزال تعاني من التمركز، حيث بلغت حصة أهم خمس دول 92 % للصادرات و94 % للواردات في عام 2010. كما تحسن أداء التجارة الزراعية السورية خلال الفترة 2000-2009 عندما يأخذ معامل الميزة النسبية الظاهرية بعين الاعتبار[17].

[17] انظر المركز الوطني للسياسات – تقرير التجارة الزراعية السورية2010 .معامل الميزة النسبية الظاهرية (=قيمة الصادرات السورية لسلعة ما/قيمة الصادرات العالمية لنفس السلعة)/(قيمة إجمالي الصادرات الزراعية السورية/إجمالي الصادرات العالمية الزراعية).

5- مساهمة الزراعة في الاستثمار:

حاولت سورية تشجيع الاستثمار من خلال خلق بيئة اقتصادية ملائمة، وتوفير التسهيلات لجذب الاستثمارات، من خلال سن التشريعات، وتشجيع المستثمرين العرب والأجانب، من خلال تقديم الحوافز والإعفاءات والتسهيلات التي تقدمها لهم .وتعتمد الحكومة على مبدأ التعددية الاقتصادية (عام، خاص، تعاوني، مشترك) في رسم سياستها الاستثمارية، بما يتناسب مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والريفية في البلد .ويكتسب الاستثمار الزراعي أهمية بالغة نظراً لخصوصية القطاع الزراعي، وما يقدمه من مساهمة في تأمين الغذاء، وبناء الاقتصاد الوطني. ويبين الجدول(1-3-5) تطور الاستثمارات

البيان	بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة لعام 2000		
	متوسط 02- 04	متوسط 06- 08	التغير %	متوسط 02- 04	متوسط 06- 08	التغير %
الاستثمارات الكلية	243532	397460	63.2	228346	286085	25.3

الكلية والزراعية(قطاع الزراعة والري) بالأسعار الجارية والثابتة لعام 2000، والعائد على الاستثمار خلال الفترة2002-2008.

الجدول(1-3-5) تطور الاستثمارات الكلية والزراعية 2002-2008 (مليون ل.س، %).

قطاع عام	142217	169643	19.3	134286	130977	-2.5
قطاع خاص	101315	227817	124.9	94060	155109	64.9
الاستثمارات الزراعية	35181	37283	6	33223	27591	-17
حصة القطاع العام %	58.8	42.8	-27.2	59	46	-22.8
حصة القطاع الخاص%	41.2	57.2	38.7	41	54	32.9
حصة الاستثمارات الزراعية%	14.6	9.4	35.1	15	10	34.6
العائد على إجمالي الاستثمار%	462	503	8.8	459	450	-2.1
العائد على الاستثمارات الزراعية%	760	1085	42.7	771	954	23.8

المصدر : المكتب المركزي للإحصاء ـ المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2010

يلاحظ بالأسعار الجارية زيادة كافة أنواع الاستثمار، وانخفاض حصة استثمارات القطاع العام والاستثمارات الزراعية، وزيادة العائد على الاستثمارات الزراعية بمعدل أعلى بكثير من العائد على الاستثمارات الكلية .كما يلاحظ أن معدلات التغير بالأسعار الجارية هي أعلى منها بالأسعار الثابتة، أو أن بعضها أخذً اتجاهاً معاكساً بالأسعار الثابتة، مما يدل على الأثر الكبير للأسعار على معدلات التغير، ووجود نمو غير حقيقي في الاستثمار في حال نقص المؤشرات بالأسعار الثابتة، وزيادتها بالأسعار الجارية، وينطبق هذا على استثمارات القطاع العام والاستثمارات الزراعية .ويستنتج من الجدول1ـ 3ـ5 أيضاً أن العائد على الاستثمار الزراعي بقي أعلى منه لإجمالي الاستثمار بالأسعار الثابتة وانخفاض العائد على إجمالي الاستثمار، ووجود نمو حقيقي في الاستثمار الخاص[18].

6ـ الترابطات الخلفية والأمامية لقطاع الزراعة:يتميز قطاع الزراعة السوري بوجود عدد كبير من المتعاملين الذين يساهمون في تطويره وتحسين أدائه، حيث يشمل المنتجين الزراعيين من القطاع الخاص والتعاوني، والمؤسسات والمنشآت الحكومية، والمعامل الخاصة، والمعامل المشتركة، والمؤسسات الخاصة، والجهات الإقليمية والدولية.

يمثل المزارعون ومربو الثروة الحيوانية اللاعبين الأساسيين في القطاع الزراعي .وتشير المسوحات الإحصائية المختلفة للمكتب المركزي للإحصاء إلى انخفاض حجم الحيازة من 11.1هكتار للحائز في العام 1970 إلى8.3 هكتار للحائز في عام 1994 ، أي أن الزراعة السورية تتميز بالمساحات الصغيرة. وبالطبع يختلف حجم الحيازة من محافظة إلى أخرى، حيث يتركز أصغر حجم للحيازة في محافظة اللاذقية(2هكتار للحائز تقريباً) ، بينما أكبر حجم للحيازة يتواجد في محافظة الرقة(28هكتار

[18] المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ واقع الغذاء والزراعة في سورية2010ـ ص31

للحائز تقريباً)، وتتميز المحافظات الشمالية بكبر حجم الحيازة، بينما حجم الحيازة في بقية المحافظات يتراوح بين الصغير والمتوسط .وكذلك تعتبر حيازات الثروة الحيوانية من النوع الصغير.

يرتبط المنتجون المذكورون سابقاً خلفياً ببقية العالم وموردي المدخلات سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص .يزود موردو المدخلات المنتجين بالبذار المحسن، ومواد المكافحة، والأسمدة، والأعلاف، والتجهيزات والآلات، والقروض، وخدمات الثروة الحيوانية، والطاقة إلخ... . موردو المدخلات من القطاع العام يوردون البذار المحسن من خلال المؤسسة العامة لإكثار البذار، والهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية التابعتين لوزارة الزراعة، والأعلاف من خلال المؤسسة العامة للأعلاف التابعة لوزارة المالية، والأسمدة والقروض والعبوات ومواد المكافحة من خلال المصرف الزراعي التعاوني وشركات الأسمدة العامة، الآلات والتجهيزات من خلال الشركات العامة، والطاقة من خلال وزارة الصناعة ووزارة الكهرباء .بينما موردو المدخلات من القطاع الخاص يبلغ عددهم حوالي 656 متعامل موزعين على الشكل التالي:

1- استيراد البذار والأسمدة ومواد المكافحة (60متعامل).
2- استيراد تجهيزات الري(26متعامل).
3- استيراد الآلات الزراعية (82متعامل).
4- إنتاج الأسمدة ومواد المكافحة(28معمل).
5- إنتاج تجهيزات الري (23معمل).
6- إنتاج التجهيزات والأدوات الزراعية(59معمل).
7- إنتاج العبوات ومواد التغليف (36 معمل).
8- إنتاج صيصان الفروج والبياض بعمر يوم واحد (55منشأة).
9- تجهيزات الدواجن (13معمل).
10- تجارة المواد العلفية (45متعامل).
11-إنتاج الأدوية والمواد البيطرية (26معمل).
12-تجارة وتصنيع الأعلاف والمضافات (144متعامل).
13-وتصنيع مدخلات الإنتاج (13معمل) .

وإضافة إلى ذلك يوجد عدد كبير من الجهات البحثية والإقليمية والدولية التي تعمل في مجال تقديم الخدمات .ويستنتج من ذلك أن هناك قاعدة متينة لتزويد مدخلات الإنتاج بشكل منافس للزراعة لتنمو بشكل جيد.

ويرتبط قطاع الزراعة أمامياً بمنشآت التصنيع الزراعي، والجهات الإقليمية والدولية المتعاملة معها ، وتجارة الجملة والمفرق، ووحدات التخزين، والمسالخ، ومنشآت التعبئة والتغليف والفرز والتدريج، وبقية

العالم .يتعامل المنتجون الزراعيون مع عدد كبير من تجار الجملة في الأسواق المركزية وأسواق المناطق وتجار المفرق .وتقوم المؤسسة العامة لتجارة وتصنيع الحبوب، والمؤسسة العامة للأعلاف بتسويق منتجات الحبوب .كما تقوم المؤسسة العامة للخزن والتسويق بتسويق جزء بسيط من الإنتاج الزراعي، خاصة في حالة ارتفاع الأسعار في الأسواق المحلية للحد من أثرها على المستهلك .ويبلغ عدد المصدرين والمستوردين المسجلين في تجارة الخضار والفواكه 87 متعامل، وفي تجارة المحاصيل الزراعية 28 متعامل .ويتعامل هؤلاء مع العديد من منشآت الفرز والتدريج والتعبئة والتغليف .وإضافة إلى ذلك يوجد عدد كبير من التجار الآخرين، على سبيل المثال يوجد في سوق الهال في دمشق حوالي400 تاجر منهم 50% وسطاء و 50 % تجار جملة ونصف تجار جملة .ويوجد مسالخ في المحافظات إضافة إلى المسلخ المركزي في دمشق .ويجب أن يتم ذبح الأبقار والأغنام في هذه المسالخ لمراقبة النوعية والانسجام مع الشروط الصحية .وتجدر الملاحظة أن الشروط العامة للذبح في المحافظات هي أقل تشدداً من شروط المسلخ المركزي في دمشق التابع للمؤسسة العامة للحوم. وبناء على ذلك يمكن القول: إن تسويق المنتجات الزراعية إلى الأسواق المحلية والخارجية يتم بشروط تنافسية .ويتم تنسيق تجارة المنتجات عبر السلسلة الغذائية إما عن طريق عمليات السوق الحر أو من خلال العقود[19].

1-3-2 الإنتاج الزراعي:

شهد الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني في سورية، تطوراً ملحوظاً ومستمراً اعتباراً من التسعينات، نتيجة زيادة المساحات المزروعة وخاصة المروية منها، واعتماد البذور المحسنة، وتوفير الأسمدة الزراعية، واستخدام الطرق المتقدمة في الزراعة، واعتماد الأصول الحيوانية عالية الإنتاجية، وترافقت مع سياسات زراعية مشجعة للإنتاج وفق التوجهات العامة للدولة، أدت إلى تحقيق خطوات أسرع باتجاه تطوير الواقع الزراعي، ورفع المستوى المعيشي للمواطنين خاصة السكان الريفيين .

1- الإنتاج النباتي:

يقسم الإنتاج النباتي إلى مجموعات المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة ومنتجات الغابات، كما يمكن تقسيم المحاصيل التي تزرع في سورية إلى المجموعات التالية :الحبوب - البقوليات - الأعلاف الخضراء – المحاصيل الصناعية - الخضار - الفواكه – منتجات الغابات .وتزرع هذه المنتجات كمحاصيل شتوية وصيفية في الأراضي المروية والبعلية .ويتحدد إنتاج هذه السلع من خلال المساحات المزروعة، ومستوى الغلة الذي تم تحقيقه .وتتأثر المساحة المزروعة بدورها بمستوى الأسعار،

[19] قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات ـ و الدليل الزراعي السوري2008 .

والتكاليف للسلع الزراعية، وبأداء التجارة الخارجية، أما الغلة فيتحدد مستواها من خلال الظروف الجوية السائدة، ومستوى التقانات المطبقة ونوع الزراعة.

تطور كمية الإنتاج

زاد إنتاج المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة من 10673ألف طن (منها 78,4 %للإنتاج من الزراعة المروية و21.6%للإنتاج من الزراعة البعلية) في عام 2000 إلى 13965 ألف طن (منها 78,1 %للإنتاج من الزراعة المروية و 21,9 %للإنتاج من الزراعة البعلية) في عام 2010 ، أي هناك انخفاض في مساهمة إنتاج الزراعة المروية، وزيادة في مساهمة إنتاج الزراعة البعلية. ويبين الشكل (6)تطور مساهمة مجموعات الإنتاج النباتي بين العامين، يلاحظ انخفاض مساهمة إنتاج المحاصيل وزيادة مساهمة إنتاج الخضار والأشجار المثمرة.

الشكل (6)طور مساهمة مجموعات الإنتاج النباتي في الإنتاج الإجمالي النباتي 2000-2010 (%)

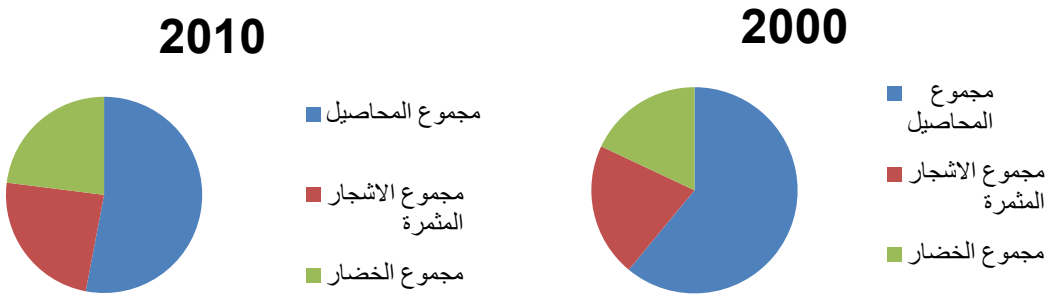

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2010.

ترتبط زيادة الإنتاج أو نقصانه بتطور كل من المساحة المزروعة والغلة .خلال الفترة 2000-2010 ، شكلت المحاصيل بالمتوسط نسبة 61 % من إجمالي الإنتاج النباتي، والخضار نسبة 19% ، والأشجار المثمرة نسبة20%، يبين الجدول (1-3-7) تطور وسطي كمية الإنتاج للمحاصيل[20] والخضار والأشجار المثمرة خلال الفترة 2000-2010م.

الجدول (1-3-6) تطور وسطي كمية الإنتاج للمحاصيل و الخضار والأشجار المثمرة 2000-2010 (ألف طن.%).

البيان	متوسط1 2002-2000	متوسط2 2006-2004	متوسط3 2010-2008	التغير% 3/2	التغير% 3/1	و م ن س % 2010-2000
المحاصيل	7838	9012	7892	-12.4	0.7	0.1
مروي	5596	6660	6210	-6.8	11	2.1
بعل	2242	2352	1682	-28.5	25	-5.6

[20] المحاصيل = الحبوب، البقول، المحاصيل الصناعية.

الخضار	1970	2952	2980	1	51.2	8.6
مروي	1780	2528	2783	10.1	56.4	9.4
بعل	191	424	197	-53.6	3.2	0.6
الأشجار	2525	2658	3031	14	20	3.7
مروي	1415	1435	1750	21.9	23.7	4.3
بعل	1110	1223	1281	4.7	15.4	2.9
المجموع	12334	14622	13902	-4.9	12.7	2.4
مروي	8791	10624	10743	1.1	22.2	4.1
بعل	3543	3998	3159	-21	-10.8	-2.3

المصدر : وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـالمجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2010، و م ن س = وسطي معدل النمو السنوي

يلاحظ من الجدول في المدى المتوسط أي للفترة 2006-2008 انخفاض كمية الإنتاج بشكل عام، بسبب موجة الجفاف خاصة في عام 2008 ، وزيادة كمية الإنتاج بشكل محدود للزراعة المروية، وانخفاضها بشكل كبير بالنسبة للزراعة البعلية، كما يلاحظ انخفاض كمية الإنتاج للمحاصيل للزراعتين المروية والبعلية، وانخفاضها بشكل ملحوظ للخضار البعلية وزيادتها للأشجار المثمرة للزراعتين المروية والبعلية، أما في المدى الطويل أي للفترة 2000-2010 يلاحظ زيادة كمية الإنتاج بشكل عام، وزيادتها بشكل ملحوظ للزراعة المروية وبمعدل أعلى من الانخفاض في الزراعة البعلية، وانخفاض كمية الإنتاج بشكل كبير للمحاصيل المزروعة بعلاً.

2- الإنتاج الحيواني:

تشكل الثروة الحيوانية ومنتجاتها مكوناً هاماً من مكونات الأمن الغذائي وتوليد الدخل وتشغيل اليد العاملة ، إضافة إلى دورها الهام في الصادرات الزراعية . لذلك تهتم الحكومة بتقديم الخدمات لقطاع الإنتاج الحيواني والثروة الحيوانية للمحافظة عليها وتحسين أدائها .وتمثل الأغنام والماعز والأبقار والدواجن الثروة الحيوانية الرئيسة في سورية .ويقاس أداء الثروة الحيوانية من خلال التطورات في مجال العدد الإجمالي للثروة الحيوانية والأعداد المنتجة منها وإنتاجيتها وإنتاجها.

تطور أعداد الثروة الحيوانية:

يقصد هنا بأعداد الثروة الحيوانية فقط الأعداد الخاصة بالأبقار والأغنام والماعز والدواجن .شهدت كافة أعداد الثروة الحيوانية تطوراً إيجابياً بين عامي 2000-2010 ، حيث بلغ معدل النمو السنوي أدناه لإجمالي الأبقار(1.04%) وأعلاه لإجمالي الماعز (3.7%) ويقارن الشكل (7)تطور أعداد الثروة

الحيوانية بين عامي 2000-2010. مبيناً الفروقات في أعداد الثروة الحيوانية بين العامين، حيث يلاحظ زيادة أعداد الثروة .وتعزى هذه الزيادة إلى سياسة الحكومة المشجعة لتربية الثروة الحيوانية وتقديم الخدمات اللازمة لها.

الشكل (7)تطور أعداد الثروة الحيوانية 2000-2010 (ألف رأس)

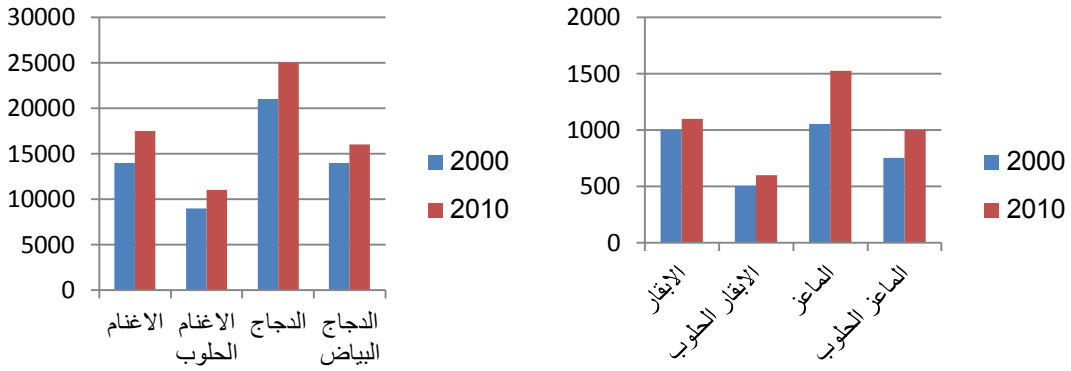

المصدر: وزارة الزراعة المجموعة الإحصائية الزراعية ـ أعداد مختلفة.

4-1- المبحث الرابع: الصعوبات التي يعاني منها قطاع الزراعة في سورية وانعكاساتها على عمليه التنمية:

يتعرض القطاع الزراعي إلى العديد من الأخطار والتحديات ويمكن تقسيم هذه الأخطار بحسب مصادرها إلى مجموعتين داخلية وخارجية:

4-1-1- التحديات الداخلية:

يتعرض القطاع الزراعي لمجموعة من التحديات الداخلية التي يمكن أن تندرج ضمن مجموعتين من العوامل:

أ ـ العوامل المناخية التي يصعب السيطرة عليها، وأهمها: تعاقب نوبات الجفاف، و تغيرات عناصر المناخ المختلفة.

بـ ـ الممارسات البشرية غير السليمة المستعملة في الاستثمار الخاطئ للموارد الطبيعية، و سوء إدارة الأنظمة البيئية.

وسنبين فيما يلي أهم هذه العوامل والمظاهر في القطاعات الإنتاجية والموارد الطبيعية الرئيسة:

1- الانجراف المائي:

يعتبر الانجراف المائي السبب الأقل ضرراً للتربة مقارنة بالمسببات الرئيسة الأخرى كالانحرافات الريحية، والتملح، نظراً لقلة الأمطار في معظم المناطق الداخلية . و لهذا فإن المناطق الساحلية وخاصة الجبلية منها هي الأكثر تعرضاً لعمليات الانجراف المائي، نظراً لظروفها الطبيعية السائدة كمعدلات الهطول العالية، و كثرة تكرار العواصف المطرية، و المنحدرات الطويلة، والشديدة، والغطاء النباتي المشتت.

يعمل الغطاء النباتي الكثيف الذي تتميز به الغابات على حماية التربة من الانجراف، و يقيها من تأثيرات الأمطار المنهمرة . ولكن تدخل الإنسان قد يؤذي هذا الغطاء النباتي، و يسبب تخريبه، فقد أشارت احصائيات وزارة الزراعة إلى أن أكثر من (1000)هكتار من الغابات قد دمرت نتيجة للحرائق المفتعلة، و ذلك خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة، كما أن ما يزيد على (3000)هكتار من أراضي الغابات قد حولت إلى أراضي زراعية إضافة لتعديات أخرى أدت إلى إزالة مساحات من هذه الغابات ، كما أن الرعي الجائر للغابة و خاصة من الماعز الذي يهدد النموات الحديثة والأفرع الغضة و يؤدي إلى تدهور الغطاء النباتي وبالتالي يزيد من تعرض التربة للانجراف بفعل الأمطار.

كما أن إزالة الغطاء النباتي بأي وسيلة كانت تؤدي إلى نتائج سلبية، يمكن ملاحظتها من خلال التكشفات الصخرية في العديد من المواقع. وفيما يلي نبين المساحات المتدهورة بفعل الانجراف المائي وفق احصائيات وزارة الزراعة لعام 2010م.

تدهور شديد:29 ألف هكتار

تدهور متوسط:127 ألف هكتار

تدهور خفيف : 902الف هكتار

و تشير بعض الدراسات الحديثة لمواقع مختارة من محافظة اللاذقية إلى أن المعدل الأقصى للفقد الطبيعي للتربة في حال وجود الغطاء النباتي الغابوي يراوح بين (10-60) كغ / هكتار في السنة، و ذلك حسب درجة الانحدار، و كمية الهطول المطري، أما في حال الغابات المحروقة فإن الفقد يزداد إلى حدود (200-2250)كغ / هكتار في السنة ليصل في حالة الأراضي المحروثة لغرض الزراعة إلى (960-3260) كغ/هكتار في السنة[21].

أما في المناطق الجبلية الجافة و شبه الجافة فقد تعرض الغطاء النباتي للانقراض شبه الكامل، نتيجة للاحتطاب و القطع الجائر، و لم يتبق من الغطاء المذكور سوى جزر متفرقة و أشجار متناثرة تشير إلى

[21] حالة التصحر في سورية اسبابها ومظاهرها، منشورات وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008،ص5

الأنواع النباتية التي كانت تسود في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى زوال التربة من مساحات كبيرة من تلك المناطق.

أخيراً تعد مناطق الهضاب و السهول الداخلية الأقل تأثراً بالانجراف المائي نتيجة انخفاض معدلات هطول الأمطار، أو نتيجة تمتع التربة بدرجة عالية من الثبات في المناطق ذات الهطول الأعلى نظراً لقوامها الثقيل ولغناها النسبي بالمادة العضوية.

2- الانجراف الريحي:

يعد من أهم مسببات تدهور التربة و أكثرها ضرراً في سورية . و تظهر الانجرافات الريحية على السطوح المستوية و المنحدرة و يمكن أن تنقل حبيبات التربة و خاصة الناعمة منها لمسافة مئات وآلاف الكيلومترات ، و أن الظروف المساعدة على حدوث الانجراف الريحي ترتبط بخصائص التربة، مثل القوام والبناء و التماسك ومحتوى التربة من كربونات الكالسيوم ، إضافة إلى طبيعة الغطاء النباتي وخصائص الرياح (السرعة – الاتجاه – الدرجة الإعصارية)، واستناداً إلى خريطة تدهور الترب في سورية يتضح أن الانجرافات الريحية التي تفاقمت بدرجة كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، والناجمة أساساً عن الزراعات البعلية في مواقع غير مناسبة هي الأكثر خطراً و تقدر مساحة المناطق المتأثرة بهذه الظاهرة بحوالي 25% من مجموع أراضى البادية السورية.

الجدول (1-4-1)مساحات الأراضي المتدهورة بالانجراف الريحي(ألف هكتار)

البيان/ نوع التدهور	ضياع الطبقة السطحية	تراكم الرمال
شديد	20	130
متوسط	380	267
خفيف	1220	11
المجموع	1620	408

المصدر:وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية2010.

وقد أوضحت الدراسات الحقلية لمواقع في البادية السورية أنها قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التدهور مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

ففي الأعوام 1988 و2001 كان الفعل الميكانيكي الناجم عن حركة الرمال، وعملية انجراف التربة والبذور والبادرات على سطح التربة كافياً لأول مرة في التاريخ الحديث، لان يمنع نمو الأعشاب الحولية في البادية المتدهورة بالفلاحة ، مع أن هذه الأعوام قد تميزت بهطولات مطرية تجاوزت المعدل السنوي

، ولقد وجد أن50 % من ترب سورية تعتبر شديدة التعرض للانجراف الريحي، وأن معظم ترب البادية أصبحت ذات قابلية عالية للانجراف بعد التوسع في إدخال الزراعة البعلية إلى البادية .

فمناطق سهول الجزيرة الجنوبية التي تمتد من مجرى نهر البليخ غربا إلى مجرى نهر الخابور شرقا هي المناطق التي تسجل أعلى معدلات هطول ضمن البادية السورية، والتي تتراوح بين 170 مم جنوباً حتى 250 مم شمالا ،على الرغم من ذلك فإن مظاهر الانجرافات الريحية قد بدأت في هذه المنطقة بفعل تحول استثمار الأراضي من الرعي إلى الزراعة البعلية . كذلك فإن سرعة الرياح قد ساهمت في حركة الحبيبات الرملية على مدار السنة نتيجة لجفاف التربة وتفككها التي نتجت عن الحراثة وانحباس المطر.

3- الكثبان الرملية الزاحفة:

للانجراف الريحي أثر فعال في حركة التربة ونقلها من مكان إلى آخر، وفي النهاية تشكل الرمال المتحركة كثبان رملية، وهي المرحلة الأخيرة لتدهور التربة وتصحرها لما تسببه من زحف على الأراضي الزراعية والمنشآت المدنية والصناعية والطرق والسكك الحديدية.

وتعتبر سهول الجزيرة السفلى كمناطق مالحة الذرو – جروان – أبو خشب – رويشد ـ الجويف، إضافة إلى منطقة الكسرة والكبر في شمال شرق مدينة دير الزور من أكثر المناطق التي تعرضت لخطر الكثبان الرملية الزاحفة ، فقد وصل ارتفاع الكثبان الرملية المتراكمة على الحواجز المتواجدة في المنطقة. حتى أسقف المنازل كما هو الحال في قرية أبو خشب ، أما في منطقة الكسرة فقد أدى زحف الكثبان الرملية إلى خروج مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية عن نطاق الاستثمار الزراعي ، كذلك فقد كانت الرمال الزاحفة في المنطقة نفسها تعيق حركة القطارات بين دير الزور وحلب وذلك على مسافة تمتد لأكثر من (5)كم. أما في منطقة البشري فمنذ عام1992 لوحظ تواجد الكثبان الرملية حديثة التكوين في الجزء الشرقي من الجبل وبمساحات لايستهان بها وهذه الظاهرة تعتبر جديدة على البادية السورية ومن منطقة البشري تزحف الرمال باتجاه الشرق حتى تسبب أحيانا عرقلة السير على طريق دير الزور تدمر – دمشق في المسافة الكيلومترية (50-100) كم عن دير الزور[22].

4- التملح:

عملية تنتشر في المناطق المروية في المنطقة الجافة من القطر، أي في المنطقة الشرقية حيث ترتفع قيم السطوع الشمسي ومعدلات التبخر . ويمثل وادي الفرات الذي يعتبر من أكبر مناطق الزراعة المروية في القطر أوضح مثال على تفشي عملية التملح، حيث بدأت الملوحة في هذه المنطقة مع تطور أساليب الري في الخمسينات، واستعمال المضخات الكبيرة لري مساحات واسعة من الأراضي ، كما تسارعت هذه العملية مع إدخال زراعة القطن كمحصول صيفي في المنطقة، والإسراف في ري المحصول.

[22] حالة التصحر في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 7

ونظراً لغياب أنظمة الصرف الفعالة فإن ارتفاع المياه إلى الحد الحرج، وزيادة الملوحة في الطبقات السطحية للتربة أدى إلى خروج مساحات واسعة من الاستثمار الزراعي.

وتشير تقارير مديرية حوض الفرات أن نسبة خروج الأراضي من الاستثمار الزراعي بسبب الملوحة الزائدة تبلغ حوالي 6،17 % وأن نسبة الأراضي شديدة الملوحة تشكل 2،52% من الأراضي المتملحة وهذه الأخيرة في طريقها إلى الخروج، وأن المساحة الخارجة من الاستثمار حتى عام 2008 حوالي (95)ألف هكتار.

5- تلوث التربة:

يمكن تصنيف الملوثات التي تؤثر في خصائص التربة وفق ما يلي:

أ ـ ملوثات ميكانيكية : وتشمل مخلفات المدن كمخلفات البناء وأعمال الحفر والردم وكل المواد الصلبة التي تصل إلى التربة.

بـ ـ ملوثات كيميائية : وتشمل مركبات من أصل جوي مثل أكسيد الكبريت والرصاص والأبخرة النارنجية وغاز الكلور والنشادر والغبار، وغيرها من المواد التي يمكن أن تصل إلى سطح الأرض أو غطائه النباتي مسببة أضراراً فيزيائية وكيميائية للنبات والتربة.

جـ ـ ملوثات سائلة : وهي التي تأتي مع المياه التي تطرحها المدن والمصانع والتي تستخدم لأغراض الري. فمعظم المدن تطرح مياه الصرف الصحي دون، معالجة ويستخدم للري الزراعي خاصة في حوض العاصي وحوض بردى.

كما تطرح في مجاري المياه مخلفات الصناعات المتنوعة التي يعتبر بعضها مصادر تلوث خطيرة على التربة والمزروعات والإنسان.

د ـ التلوث بالمبيدات : إن جميع المبيدات العشبية أو الفطرية أو البكتيرية أو الحشرية تعتبر مواداً خطرة على النشاط البيولوجي في التربة وعلى الصحة العامة.

وتفادياً لأخطار هذا المصدر الملوث للتربة والبيئة بدأت سورية تطبيق نظم المكافحة الحيوية والمتكاملة للآفات الزراعية، والى التشديد على ترشيد استخدام المبيدات.

6 ـ التلف الناجم عن الإنتاج الزراعي:

إن الإنتاج النباتي يستنزف العناصر المغذية الأساسية لنمو النبات وتطوره ،وكذلك يفعل الماء بجرف المادة العضوية وغسل العناصر المغذية من التربة ، فإذا أعطيت التربة الزمن الكافي (بالتبوير مثلا") تستطيع ضبط توازنها وتجديد ذاتها، فإذا لم تتح لها الفترة الكافية فإن الاستمرار في استنزاف العناصر المغذية يؤدي إلى نقص كبير في إنتاجها.

من ناحية أخرى يؤدي الإفراط في التسميد المعدني، واستعمال المبيدات، وسوء استخدام مياه الري، وانعدام الصرف إلى تغيير في نوعية البيئة ، لأنه يسبب هجرة المركبات المستخدمة، وبالأخص النترات

والمبيدات في المناطق الرطبة أو المروية إلى أعماق الأرض وإلى المياه الجوفية . في حين تصعد هذه المواد(العناصر المعدنية) إلى الآفاق السطحية للتربة في المناطق الجافة لتسهم في تفاقم ملوحة التربة.

7- سوء استعمال الأرضي:

وتتجلى هذه في صور عديدة أهمها التوسع في الزراعة على حساب المراعي أو الغابات أو التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، أو إستخدام التقانات والآلات غير المناسبة، وكذلك تجاهل الميزة النسبية في التخطيط الزراعي، وعدم التقيد بالدورات الزراعية المناسبة وغيرها من الممارسات التي من شأنها أن تؤثر في الإنتاج وخصوبة وسلامة التربة والبيئة.

8- تدهور الغطاء النباتي:

يتعرض الغطاء النباتي في المراعي أو الغابات إلى العديد من عوامل التدهور التي تؤدي إلى تغيرات هامة في التوازن البيئي والمناخ وتركيب الغطاء النباتي، وخصائص التربة وغيرها من المظاهر السلبية التي تعتبر من علامات التصحر.

وفيما يلي أهم أسباب وآثار تدهور الغطاء النباتي:

1. حرائق الغابات.
2. القطع غير المنظمّ للغابات .
3. سوء إدارة المراعي وآثار الرعي الجائر.

8- التصحر:

يعرف التصحر بأنه تدهور أو تردي الأراضي، و يعني انخفاض أو فقد الإنتاجية الحيوية أو الاقتصادية في المناطق المتأثرة به و تعقيد العمليات الزراعية في الظروف البعلية و المروية، وكذلك في مراتع الماشية و المراعي و الغابات و الحراج نتيجة سوء استعمال الأراضي، أو نتيجة جملة عمليات ضارة بالبيئة بما في ذلك العمليات الناجمة عن الأنشطة البشرية [23].

و تشير الدراسات المتاحة إلى أن التصحر بات يهدد مساحات كبيرة من الأراضي السورية تقدر بحوالي 109 آلاف كم2، تعادل حوالي 52 % من مساحة القطر.

هناك العديد من الأسباب الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية المتداخلة والتي تؤثر مباشرة أو بشكل غير مباشر في حدوث الخلل في التوازن البيئي الذي يؤدي إلى تدهور الموارد الطبيعية.

ونبين فيما يلي بعض الأسباب التي تقع تحت هذا العنوان:

- نقص الوعي البيئي.
- عدم التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي.
- ضعف كفاءة النظم الزراعية وغياب التكامل بين القطاعات الإنتاجية المختلفة.

[23] - فرنك ايليس، السياسات الزراعية في البلدان النامية. ترجمة د.ابراهيم الشهابي،منشورات وزارة الثقافة ،1997،ص 301

- عدم وجود تنسيق كاف بين المؤسسات والهيئات والقطاعات المختلفة.
- قصور الإرشاد الزراعي وعدم توفر الإمكانات اللازمة له للقيام بدور فعال.
- تخلف البحث العلمي عن القيام بدور فاعل في دراسة وحل المشاكل القائمة وفي جميع المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية ، وغياب التخطيط العلمي لإدارة الموارد.
- عدم توفر المعلومات الكافية والدقيقة لتكون أساساً في وضع الخطط والبرامج التنموية.

هذا بالإضافة إلى العديد من الثغرات ذات الطابع الاقتصادي والإداري التي تنعكس على ممارسات الأفراد أو المؤسسات، والتي يمكن أن تزيد من خطورة التصحر.

9- بعض المنعكسات الاجتماعية و الاقتصادية للتصحر:

- تترافق مظاهر التصحر الناجمة عن أسبابه المختلفة مع تدني معدلات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي و الحيواني، و بالتالي انخفاض الدخل الوطني و خلق أزمات اقتصادية تكون محصلتها زيادة الفجوة الغذائية، و تهديد الأمن الغذائي، ونشوء ظروف جانبية قاسية نتيجة تدني مستوى الدخل ومستوى المعيشة.
- ينشأ عن بعض مظاهر التصحر مثل الانجراف المائي والريحي إضافة إلى تدهور التربة بعض الأضرار النفسية و الصحية نتيجة تلوث الغلاف الجوي و المياه، إضافة إلى تخريب المنشآت مثل الطرق و الخطوط الحديدية و أنابيب النقل و خطوط الاتصال.
- للتصحر آثار اجتماعية بعيدة المدى على الأفراد والمجتمعات تتفاوت بين الفقر و المجاعات والهجرة، و ينشأ عن ذلك مشاكل و اضطرابات سكانية و اجتماعية تعجز عن مواجهتها المجتمعات التي أصابها التصحر.
- من الصعب تقدير الآثار المادية كحالات التصحر في القطاعات أو المجتمعات لعدم كفاية البيانات و الدراسات التي يمكن الاعتماد عليها في هذا المجال، لذلك سوف نورد بعض الأمثلة التي تعكس الآثار الاقتصادية المباشرة لبعض حالات التدهور في الموارد الطبيعية، مع الإشارة إلى أن الآثار غير المباشرة تحتاج إلى دراسات معمقة لبيان أثرها الكبير الذي يتجاوز بمرات عديدة الأثر المادي المباشر.

1- الأثر الاقتصادي لتدهور المراعي:

قدر انخفاض إنتاجية وحدة المساحة من المراعي الطبيعية خلال العقود الثلاث الماضية بحوالي 100 وحدة علفية/ هكتار .وبذلك تقدر قيمة الخسارة في الإنتاج العلفي لكامل مساحة المراعي الطبيعية بحوالي5.8 مليار ليرة سورية سنوياً.

2- الأثر الاقتصادي لنقص مساحات الأراضي القابلة للزراعة:

تشير الإحصائيات الرسمية إلى انخفاض مساحة الأراضي القابلة للزراعة بين عامي 1980و 2009 بمقدار مليون هكتار خرجت من الاستثمار لصالح قطاع المروج و المراعي، و قد حسبت قيمة الإنتاج الضائع من هذه المساحات على أساس زراعتها بمحاصيل بعلية كالشعير بحوالي 7،5 مليار ليرة سورية سنويا.

3- الآثار الاقتصادية للتملح:

قدرت قيمة إنتاج الأراضي المتملحة بحوالي 5،5 مليار ليرة سورية سنويا

4- الآثار الاقتصادية للتلوث البيئي:

أوضحت الدراسات الأولية لمنطقة محاذية لبحيرة قطينة لتحديد الأضرار البيئية الناتجة عن الغازات ومخلفات معامل الأسمدة في المنطقة، وقد بينت النتائج ما يلي:

-انخفاض العائد المالي لزراعة المحاصيل والأشجار المثمرة بنسبة تراوحت ما بين40-60%.

-استبعاد مساحة سنوية تقدر ب 500 هكتار من أصل مجموع المساحة البالغة 30 ألف هكتار.

-انخفاض عائدية الثروة الحيوانات بنسبة لا تقل عن50%[24].

1-4-2- التحديات الخارجية:

1-2-4-1- اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي:

1- الشق الزراعي من الاتفاقية: تضمنت الاتفاقية في مجال الزراعة و الثروة السمكية، أن الطرفين ن سَيُرَكِزَان على دعم سياسات تنويع الإنتاج، و تشجيع القطاع الخاص، و إقامة علاقات أقوى بين الأعمال، و المجموعات، والتنظيمات الممثلة للتجارة، و المهن في سورية، و في المجموعة على أسس طوعية .إضافة إلى دعم و تشجيع الاستثمارات في مجال الزراعة، و تقديم المساعدة الفنية، و التدريب، و دعم البحث الزراعي، و استخدام التقنيات الحديثة، و التعاون في معايير الصحة النباتية و البيطرية. إضافة إلى التعاون في مجال التنمية الريفية، بما في ذلك تحسين الخدمات الأساسية، و تطوير النشاطات الاقتصادية المرتبطة بها.

[24] - مرجع سبق ذكره، حالة التصحر في سورية اسبابها ومظاهرها ،ص14

كما تضمنت أن الطرفين سوف يقومان بزيادة تحرير التجارة المتبادلة بينهما، في الزراعة و الأسماك و المنتجات الزراعية المصنعة.

بحيث تستفيد المنتجات الزراعية ذات المنشأ السوري لدى استيرادها من قبل المجموعة الأوروبية من الأحكام الواردة في البروتوكول رقم / 1 /، و التي حددت السلع التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية أو تخفيضها، و لكميات مفتوحة .و كذلك السلع التي يتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها، و ضمن حصص جمركية محددة .و كذلك الرسوم الجمركية التي تطبق على السلع التي تتجاوز الحصص المحددة، كما تضمن البروتوكول القواعد الأخرى المتعلقة بتخفيض الرسوم الجمركية على الكميات، التي تتجاوز الحصص.

ويمكن تلخيص أهم ما تضمنته البروتوكولات الزراعية بما يلي:

أ - المنتجات السورية التي منحت ميزات لدخولها إلى الاتحاد الأوروبي:

منح إعفاء كامل من الرسوم الجمركية لبعض السلع الزراعية السورية أهمها:

- تصدير 45 ألف طن من الحمضيات المتنوعة و بكميات محددة لكل منها.
- تصدير كميات غير محددة من الكريب فروت.
- تصدير خمسة عشر ألف طن من البندورة.
- تصدير خمسة و ثلاثين ألف طن من البطاطا.
- تصدير عشرين ألف طن تفاح من نوعيات محددة.
- تصدير عشرة آلاف طن زيت زيتون معبأ ، و كميات غير محددة من زيت الزيتون الدوكما.
- تصدير عشرين ألف طن من المولاس.
- تصدير ثلاثة آلاف طن من عنب المائدة.
- منح مئات السلع حصص للتصدير إلى دول المجموعة تتراوح كمياتها ما بين 100-1000 طن، و معظمها من السلع التي كان مسموحا باستيرادها سابقاً معفاة، أو من السلع غير المتوفرة في سورية كالقهوة و الشاي و عصير الأناناس و ما شابهها.
- إخضاع بعض السلع لأسعار الدخول.
- في حال زيادة الكمية المصدرة عن الحصة المتفق عليها فتخفض الرسوم الجمركية عليها حسب نوع السلعة بنسب متباينة و تتراوح بين 30-60%.

ب - المنتجات الأوروبية التي منحت ميزات لدخولها إلى سورية:

-منح حصة لمنتجين أوروبيين بالدخول إلى سورية، بإعفاء كامل للرسوم الجمركية و بكمية مثل 2250 طن من الحمضيات المختلفة و2500 طن من التفاح.

–التعريفات الجمركية اقل من 5 % تفك إلى صفر فور النفاذ.

–التعريفات بين 5- 10% تفك تدريجياً خلال أربع سنوات.

ـ التعريفات بين 10 -40% تفك تدريجيا خلال سبع سنوات.

ـ التعريفات بين 40-100% تفك تدريجيا خلال عشر سنوات.

ـ التعريفات أكثر من 100% تصبح 70% وتفك تدريجيا خلال 12 سنة.

ج – المنتجات الزراعية السورية المصنعة التي منحت ميزات لتصديرها إلى الاتحاد الأوروبي:

–معاملة المنتجات الزراعية المصنعة السورية المنشأ معاملة تفضيلية.

–تم إعفاء العديد من المنتجات الزراعية المصنعة السورية المنشأ من كافة الرسوم الجمركية عند تصديرها للاتحاد الأوروبي و بحصص محددة.

–تم منح بعض المنتجات السورية حصصاً معفاة من كافة الرسوم الجمركية : 800طن من السكاكر و اللبان، 900 طن من الشوكولا، 1000 طن من لازانيا و معجنات، 5000 طن من البرغل، 1000 طن من حلويات عربية، 200 طن بطاطا جاهزة للطهي، 400 طن ايس كريم، 120 ألف ليتر مياه معدنية،40 ألف ليتر من النبيذ.

–إعفاء كافة المنتجات المصنعة من الرسم الجمركي مع استمراره بفرض الرسوم الأخرى، مثل القيمة المقطوعة على كل 1 كغ و أحيانا رسوم أخرى مثل رسم السكر و رسم الطحين.

–سيقوم الاتحاد الأوروبي بتخفيض الرسوم المتبقية بشكل تدريجي خلال الفترة الانتقالية، بحيث يتم الانتهاء من كافة الرسوم في نهاية الفترة الانتقالية المحددة ب 12 سنة.

ء -المنتجات الزراعية الأوروبية التي منحت ميزات لدخولها إلى سوريا:

–منح تخفيض من الرسوم الجمركية بمعدل 40 % من الرسوم النافذة لحصص و هي :

300الف ليتر مياه معدنية، 50 ألف ليتر مشروبات غير كحولية، 350 ألف ليتر مشروبات كحولية، 50 طن سجائر، 150 طن تبغ مصنع.

–التعريفات أقل من 5 % تلغى عند نفاذ الاتفاقية.

–التعريفات من5-10% تفك خلال ثلاث سنوات.

–التعريفات أكبر من 10 % و أقل من 29 % نفذت خلال 6 سنوات.

–التعريفات أكبر من 29 % تفك خلال 12 سنة.

ه -الأسماك السورية المصدرة إلى الدول الأوروبية:

–تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على كافة أنواع الأسماك البحرية، وأسماك المياه العذبة التي تصدر من سوريا إلى الاتحاد الأوروبي، و التي كانت 6 % أو أقل إلى الصفر.

و بالنسبة لباقي الرسوم، ستصبح 6 % و تخفض رسومها بمعدل 60 % فور نفاذ الاتفاق، و 80 % في السنة الأولى، و 100 % خلال السنة الثانية.

علما بان سلالات و أنواع الأسماك المسموح بتصديرها لا تتوفر في سورية للتصدير، و من أمثالها سمك السلمون، الباسفيك، و أسماك القرش، و الإنغويلا، و غيرها من مئات السلالات و الأنواع السمكية المبينة في البروتوكول رقم 3

و -الأسماك الأوروبية التي ستصدر إلى سورية:

تضمن البروتوكول رقم 4 موافقة سورية على إلغاء الرسوم الجمركية على المستوردات من الأسماك الأوروبية وفقا للآتي:

-التعريفات أقل من 10 % تلغى فور نفاذ الاتفاقية.

-التعريفات من 10-30% تفك خلال خمس سنوات

-التعريفات من 30-80% تفك خلال7 سنوات.

-التعريفات أعلى من 80 تصبح 80 % و تفك خلال 12 سنة.

و لم يتضمن البروتوكول أو الاتفاقية حصصاً محددة من صادرات الأسماك الأوروبية إلسورية[25].

2- الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة على إنتاج و تسويق السلع الزراعية:

تقوم اتفاقية الشراكة السورية الأوروبية على التزامات سورية متوجب تنفيذها، و على وعود بتقديم مساعدات فنية و مادية من الجانب الأوروبي، إضافة إلى حوار مفتوح في مجلس الشراكة، و في المستويات الأدنى حول القضايا السياسية و الاجتماعية.

وقد بينت التجارب السابقة أن مشاكل كثيرة قد اعترضت الدول التي سبقتنا في توقيع اتفاقياتها، سواء حالة تونس أول دولة وقعت اتفاقية الشراكة، أو حالة المغرب و هي ثاني دولة وقعت اتفاقية الشراكة، أو مصر و هي الدولة الثالثة التي وقعت اتفاقيتها.

وقد تجلت هذه المشاكل في نقص موارد الخزينة نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية أو إلغائها على المستوردات من الاتحاد الأوروبي، أو مواجهتها بقيود شديدة صحية و فنية زراعية أو صناعية جعلتها غير قادرة على توسيع صادراتها الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، في الوقت الذي حصلت فيه الدول الأوروبية على امتيازاتها كاملة للتصدير إلى الدول الشريكة معها. كما أن هذه المنافع التي عوّلت عليها هذه الدول و المتعلقة بزيادة الابتكار و الإنتاجية نتيجة للمنافسة، و نقل التقانات الحديثة إلى وحداتها الإنتاجية، و كذلك تشجيع الاستثمارات الأوروبية لم تظهر نتائجها على المدى القصير أو حتى المتوسط. و إذا أخذنا حالة سورية ، فإننا نعتقد أن الظروف ستكون أصعب، نظراً للدور الأساسي للمؤسسات الحكومية في قيادة الاقتصاد الوطني بشكل عام، و خاصة في القطاع الصناعي، بالرغم من القرارات

[25] المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ تقرير التجارة الزراعية السورية لعام 2007 ،ص91-93

التي اتخذت لتشجيع القطاع الخاص بالعمل في هذا القطاع على التوازي مع القطاع العام، و تخفيف القيود الحكومية على الاستيراد و تشجيع التصدير، و كذلك بالرغم من القرارات التي اتخذت في القطاع الزراعي و خاصة في مجال تشجيع الصادرات الزراعية، و تحرير القسم الأكبر من السلع الزراعية إنتاجاً و تصديراً، و مع ذلك فإن الوفاء بمتطلبات الشراكة سيأخذ وقتاً أطول بكثير مما كان عليها الحال في الدول الثلاث الأولى، أو في الدول العربية الأخرى التي سبقتنا في توقيع الشراكة.

أ- الآثار المتوقعة على تطوير الصادرات الزراعية السورية إلى الاتحاد الأوروبي:

اتضح أن الاتفاقية تضمنت إعفاء بعض الصادرات السورية من الرسوم الجمركية وما ماثلها سواء إعفاء كاملاً أو تخفيضاً محدداً لهذه الرسوم خلال الفترة الانتقالية.

و نظراً لأن الكميات المتفق على تصديرها من الحمضيات و التفاح و البطاطا والمولاس وعنب المائدة، سوف لن تشكل أكثر من 1 %من الصادرات الزراعية السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي، و ذلك إذا استثنينا السلع الزراعية الواردة في الاتفاقية و التي تصدر حاليا إلى الدول الأوروبية بالاستناد إلى اتفاق عام 1977 ، الذي منح المنتجات الزراعية مزايا جيدة شجعت الصادرات الزراعية بشكل جيد.

و في المقابل فإن من المشكوك فيه القدرة على تصدير نسبة كبيرة من السلع الزراعية المشمولة بالاتفاق لأسباب كثيرة أهمها:

-تشدد الجانب الأوروبي بالمواصفات و الأصناف و القضايا البيئية و الصحية الزراعية ، و العبوات، الآمر الذي يعيق عملية التصدير للسلع المشمولة بالإعفاء.

-ضعف البنية التحتية التسويقية المتاحة للتصدير في سورية.

-ضعف الرقابة على الصادرات الزراعية، و بالتالي تعرضها للرفض من الجانب الأوروبي.

-عدم توفر الأصناف المبينة في الاتفاقية، لمعظم السلع الزراعية الموافق على تصديرها إلى دول الاتحاد الأوروبي، كما تم الإشارة إليها سابقاً.

-عدم إنتاج قسم كبير من السلع الزراعية الواردة في البروتوكول رقم1 المسموح بتصديرها، سواء معفاة من الرسوم أو مخفضة الرسوم.

-عدم وجود السمعة و العلامة التجارية للسلع الزراعية المصنعة، و الموافق على تصديرها، و بالتالي عدم وجود طلب عليها في الدول الأوروبية.

-المنافسة الحادة بين منتجاتنا الزراعية و منتجات الدول الأخرى التي وقعت على الشراكة مع أوروبا و التي لمعظمها أسواق قديمة في أوروبا لمنتجاتها.

ب- الآثار المتوقعة على الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي:

تضمنت الاتفاقية إعفاء كاملاً من الرسوم الجمركية لكميات رمزية من الحمضيات المختلفة 2250 طن و التفاح 2500 طن، و هي كميات لا تأثير لها على الواردات، وحتى لو وردت بكاملها.

إلا أن الاتفاقية تضمنت إلغاء التعريفات الجمركية التي رسومها أقل من 5 %، وتفكيك تدريجي للرسوم الجمركية الأعلى خلال مدة زمنية تتراوح بين 4 ـ و12 سنة. و ذلك كله دون وجود تمييز في السلع الزراعية الممكن استيرادها، كما ورد في البروتوكول 1 بالنسبة للسلع الزراعية السورية .الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة كبيرة للواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي، مع حرمان الخزينة السورية من عائدات جمركية لا يستهان بها.

جـ ـ الآثار المتوقعة على زيادة و تحسين الإنتاج الزراعي:

تضمنت الاتفاقية التركيز على التعاون بين الطرفين في مجال دعم سياسات تنويع الإنتاج وتشجيع الزراعة الصديقة للبيئة، و خلق تعاون أوثق بين الأعمال و المجموعات و المنظمات التي تمثل التجارة و الحرف في الطرفين، إضافة إلى دعم وترويج الاستثمارات الخاصة، و المساعدة الفنية و التدريب و الأبحاث الزراعية واستخدام التقانات الحديثة، إضافة إلى التعاون في مجال مواصفات الصحة النباتية والبيطرية، و تحديث البنية التحتية، و عمليات التوزيع، وقد بينت الاتفاقية أن التعاون قد يأخذ شكل نقل المعرفة، و إنشاء المشاريع المشتركة، أو خطط التدريب، إضافة إلى أنها حددت أن التعاون في مجال إجراءات الصحة البيطرية و الصحة النباتية، هو بغرض تسهيل التجارة.

أن الاتفاقية لم تتضمن التزاماً من الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات تعويضية لتطوير القطاع الزراعي و زيادة الإنتاج و الإنتاجية.

د ـ الآثار المتوقعة على ميزان المدفوعات:

إن ميزان التجارة الخارجية بالسلع الزراعية خاسر مع الاتحاد الأوروبي خلال السنوات السابقة، ونظراً لعدم توقع زيادة كبيرة في الصادرات الزراعية إلى الاتحاد الأوروبي، نتيجة لاتفاقية الشراكة، و توقع زيادة كبيرة في الواردات الزراعية من الاتحاد الأوروبي، فإن ميزان المدفوعات، سوف يتأثر سلباً نتيجة لاتفاقية الشراكة، إذا لم تتخذ إجراءات لتحرير التبادل بالسلع الزراعية بين سورية و الاتحاد الأوروبي في ظل الاتفاقية[26].

1-4-2-2- منظمة التجارة العالمية:

الدعم الزراعي المحلي ومعالجته ضمن الاتفاقية الخاصة بالزراعة:

1- التزامات الدعم المحلي الزراعي وأهم المؤتمرات المفصلية ذات الصلة :

أ- من جولة الأوراغوي إلى مؤتمر الدوحة: إن التقسيمات التي ظهرت خلال جولة الأوراغوي حول الدعم ضمن أشكال وصناديق حسب درجة التشويه فتحت الباب لمناقشات وتساؤلات حول صناديق الدعم، وآلية التخفيض حملت كأجندة وجدول عمل إلى مؤتمر الدوحة الذي جاءت مقرراته في إطار ما

[26] المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ تقرير التجارة الزراعية السورية لعام 2010 ،ص95 -97

يسمى" برنامج عمل التنمية **"**حول نسبة التخفيض، ومحتويات الصناديق، والمطالب التى تهم الدول المتقدمة، والأخرى التى تهم الدول النامية عن أي إعانة على تصنيع، أو إنتاج، أو تصدير أي بضاعة.

خلال السنة الأولى للمفاوضات بشأن الزراعة في إطار برنامج عمل الدوحة (2002) ظهرت بوادر من دول متقدمة تعطي إشارات بعدم رغبتها في التخفيض، ودعوات من الدول النامية بضرورة البدء في تنفيذ التخفيض الوارد في اتفاقية الزراعة.

ونتيجة المفاوضات تم تقديم ما يسمى مسودة هاربنسون في شباط 2003 ، والتي أقرت بأن يتم تخفيض مجموع الدعم الكلى بنسبة 60 % على دفعات سنوية خلال فترة 5 سنوات في الدول المتقدمة، وبنسبة 40 % خلال 10 سنوات في الدول النامية .وانقسمت الآراء مرة أخرى بين مؤيد ومعارض لهذه المسودة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ثم قام الاتحاد الأوروبي بإعداد ورقة مشتركة مع الولايات المتحدة الأمريكية في آب 2003 تناولت تحديد المدفوعات المباشرة في إطار الصندوق الأزرق، واستمر الوضع على ذلك حتى جاء مؤتمر كانكون في أيلول 2003 ، والذي فشل في اتخاذ قرارات بشأن المفاوضات.

بـ ـ حزمة تموز 2004: كان الإطار الجديد لطرق المفاوضات بشأن قضيتى الدعم المحلى ودعم القطن على الشكل التالي:

أكدت حزمة تموز أن الدول النامية ستحصل على معاملة خاصة وتفضيلية فيما يتعلق بفترة زمنية أطول ومعدلات تخفيض أدنى للدعم من خلال المفاوضات.

أما بالنسبة للصندوق الأزرق، جاء الإطار الجديد بمرونة تسمح بتعريف دعم الصندوق الأزرق بحيث تكون الخيارات على النحو التالى :

1ـ مدفوعات مباشرة في إطار الحد من الإنتاج بشرط :أن تكون هذه المدفوعات على أساس ثابت (مساحة أو محاصيل) وغير متغيرة؛ أو أن تكون المدفوعات للإنتاج الحيواني على أساس عدد ثابت من رؤوس الحيوانات؛ أو أن تكون هذه المدفوعات على 85 % أو أقل من المستوى الأساسي للإنتاج.

2ـ أو مدفوعات مباشرة لا تكون لمستويات الإنتاج أو لا تستلزم إنتاجاً، وبشروط :أن هذه المدفوعات تكون مقررة على أسس ثابتة لا تتغير بتغير المحاصيل، أو أن هذه المدفوعات تكون موضوعة على 85% أو أقل من مستوى الإنتاج الأساسي؛ أو إذا كانت هذه المدفوعات على أساس عدد ثابت من رؤوس الحيوانات، كما تم تخفيض الدعم المشوه للتجارة باستخدام صيغة أو معادلة طبقية يتم تحديد متغيراتها ومعاملاتها من خلال التفاوض .وقد حدد الإطار الجديد نسبة الدعم المشوه للتجارة بألا يتجاوز 80 % من مجموع الحجم الكلى المثبت للدعم في السنة الأولى من فترة التنفيذ، أي أن 20 % تخفيض ستكون مؤكدة وتحدث مباشرة خلال السنة الأولى من فترة التنفيذ.

دعم القطن :ظهرت مبادرة القطن في أثناء المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانكون واقترحت بواسطة4 بلدان أقل نمواً في وسط وغربي أفريقيا وهى :بنين، وبوركينا فاسو، وتشاد، ومالي، طالبت بإزالة دعم القطن بحلول عام2005 ، وأيضا دفع تعويضات للبلدان الأقل نمواً المتضررة من هذا الدعم خلال الفترة الانتقالية للتطبيق .إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي رفضتا إصدار قرار الإزالة هذا.

جـ مؤتمر هونغ كونغ الخاص بقطاع الزراعة2005

عملياً يعتبر مؤتمر هونغ كونغ استكمالا لمفاوضات الدوحة حيث تم تأكيد الالتزام ببيان الدوحة الوزاري وكذلك القرار الذي تم تبنيه في حزمة تموز والالتزام الكامل بتطبيقهما.

كما نجحت الدول الأفريقية المنتجة للقطن في تحقيق إنجاز جزئي بالنسبة لمبادرة القطن، وذلك بالنص على إزالة جميع أشكال دعم الصادرات التي تقدمها الدول المتقدمة للقطن بحلول عام2006[27].

2- صناديق الدعم الزراعي المحلي:

أ ـ الدعم المحلي المعفى من التخفيض ويصنف تحت عدة أشكال:

1- الصندوق أو المربع الأخضر:يضم كافة أنواع الدعم التي لا تسبب تأثيرات مشوهة على التجارة أو التي يكون تأثيرها ضئيلاً جداً والتي لا تؤدي إلى دعم سعري للمنتجين وهي تعفى من التزامات وتعهدات التخفيض. ومن أمثلة ذلك كما جاء في الملحق الثاني للاتفاق:

أـ النفقات الحكومية على الخدمات العامة كالبحث العلمي، مكافحة الآفات والأمراض، خدمات التدريب، الخدمات الإرشادية، خدمات التسويق والتروي، التخزين الحكومي لأغراض الأمن الغذائي، المعونة الغذائية المحلية.

بـ ـ المدفوعات المباشرة إلى المنتجين ودعم الدخل غير المرتبط بالإنتاج أو بالأسعار، الإغاثة من الكوارث الطبيعية، إعانات الاستثمار، البرامج البيئية.

2- الصندوق أو المربع الأزرق يضم المدفوعات المباشرة بموجب برامج تحديد الإنتاج، وهو ذو تأثير مشوه للتجارة، لكنه يعفى من تعهدات التخفيض باشتراط أن تكون هذه المدفوعات مثبتة على أساس المساحة والمحاصيل في الإنتاج النباتي، وعدد الحيوانات بالنسبة للإنتاج الحيواني، 85 %أو أقل من المستوى الأساسي للإنتاج(المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية) . المادة 6 الفقرة2 : تتضمن برامج التنمية وتدابير المساعدة المباشرة أو غير المباشرة التي تستهدف تشجيع التنمية الزراعية والريفية، وهي تشكل جزءاً لا ينفصل عن برامج التنمية في البلدان النامية، ومنها إعانات المدخلات

[27] د .جمال محمد صيام، سياسات الدعم في القطاع الزراعي العربي في ظل نماذج التخفيض المقترحة خلال مفاوضات الملف الزراعي ،القاهرة 2008م،ص 23.

الزراعية، والدعم المحلي الذي يقدم إلى المنتجين لتشجيعهم على تنويع الإنتاج والابتعاد عن الزراعات غير المشروعة.

3 ـ إعفاءات الحد الأدنى: يعفي اتفاق الزراعة بمقتضى المادة السادسة منه الدعم المحلي من تعهدات التخفيض في حال بلوغه الحد الأدنى المسموح به فقط والذي يقدر ب 5 % للدول المتقدمة و 10 % للدول النامية من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي[28].

بـ ـ الدعم المحلي الملزم بتعهدات التخفيض(صندوق أمبير أو الصندوق الأصفر):

يشمل جميع أنماط الدعم الحكومي التي تشوه التجارة وغير موجودة في الصناديق السابقة، والتي يتوجب تخفيضها بصورة جوهرية .تحدد هذه الالتزامات استناداً إلى المقياس الإجمالي للدعم، وهو مجموع أشكال الدعم التي تقدم مرتبطة بمنتج معين - في حالة الدعم الذي لا يؤثر إلا في مُنتَج واحد أو عدد محدود من المنتجات - وأشكال الدعم المقدمة وغير المرتبطة بمنتج معين مع استبعاد الدعم المقدم من خلال الصناديق المعفية من التخفيض من المجموع.

1ـ مقياس الدعم المرتبط بمُنتَج معين:

يتم حسابه بالنسبة إلى كل منتج زراعي رئيس، ويحسب باستخدام الجداول المرجعية، فإذا أظهرت المعطيات أن المقياس الإجمالي للدعم المرتبط بهذا المنتج يمثل أقل من الحد الأدنى المسموح به جاز إعفاءه من الالتزامات التي ستدرج في الجداول، أما إذا زاد عن هذا الحد خضع لالتزامات التخفيض.

2ـ المقياس الغير المرتبط بمنتج معين:

يتم حسابه من خلال جمع تكاليف أي تدابير غير معفاة وغير مرتبطة بمنتج بعينه أو بمنتجات معينة، مثل الدعم المقدم لمدخلات الإنتاج (الإعانات الخاصة بالأسمدة والنقل والمبيدات وغيرها).

3ـ تجميع التزامات المقياس الإجمالي للدعم:

نظراً إلى أن التزامات التخفيض تتخذ على أساس المقياس الإجمالي للدعم وفي حال تجاوزه الحد الأدنى من الدعم المسموح به يتوجب على الأعضاء عندئذ تخفيض الدعم بنسبة 20 % على مدى 6 سنوات ابتداء من سنة الأساس للدول الأعضاء من الدول المتقدمة و 13 % على فترة 10سنوات للدول النامية.

4ـ التزامات الإخطار:

يجب على جميع الدول الأعضاء إخطار لجنة الزراعة بمنظمة التجارة العالمية حول إجراءاتها بخصوص الدعم المحلي، الأمر الذي يتطلب تقديم بيان بكافة تدابير الدعم المدرجة تحت الفئات المعفاة من التزام التخفيض وهي :الصندوق الأخضر، المعاملة الخاصة والمتميزة، والمدفوعات المباشرة

[28] المركز الوطني للسياسات الزراعية، معالجة التجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية،ورقة عمل رقم 51.دمشق، 2001م ، ص24.

بموجب برامج الحد من الإنتاج، ومستويات الحد الأدنى المسموح، كما يجب على جميع الأعضاء الإخطار عن أية تعديلات في التدابير المطبقة على هذه الفئات المعفاة.
كذلك يجب الإخطار عن آلية خفض الدعم المحلى المقرر طبقاً لجداول الالتزامات، وعن إجمالي مقياس الدعم الكلى.

3- حقائق إحصائية عامة حول الدعم الزراعي:

أ - إن إجمالي ما أنفقته الولايات المتحدة الأمريكية عام 2009 م كإعانات لقطاعها الزراعي تجاوز (180) مليار دولار.
وقد أوردت بعض التقارير أن 62 %من كل دولار يكسبه المزارع الأمريكي هو نتاج للمساعدات التي تقدمها الحكومة الأمريكية لذلك المزارع.
بـ - الاتحاد الأوروبي يخصص أكثر من 40% من الميزانية لدعم تنمية القطاع الزراعي .وقد أنفق الاتحاد عام2010 م نحو (75)مليار دولار كإعانات دعم للقطاع الزراعي، على الرغم من أن هذا القطاع لا يمثل إلا نسبة 2 % من إجمالي الناتج المحلي للاتحاد[29].

3-2-4-1 - الأزمة الحالية في سورية:

تعاني سورية من أزمة مركبة اقتصادية اجتماعية سياسية وظروف استثنائية قاهرة فرضها الإرهاب و التدخل الخارجي، وهذه الأزمة كان لها تأثير كبير على مختلف مناحي الحياة في سورية، ومن بينها القطاع الزراعي، ومن أبرز تأثيرات الأزمة على القطاع الزراعي هي :

1- العقوبات الاقتصادية الظالمة المفروضة على الشعب السوري بما تتضمنه من صعوبة الاستيراد و التحويلات المالية والمصرفية، مما أثر بشكل سلبي على أداء قطاع الزراعة، لعدم توفر مستلزمات الإنتاج بالوقت والكمية المناسبة من قطع الغيار الضرورية للآليات الخاصة بالقطاع وغيرها.

2- إن قيمة الأضرار التي طالت البنى التحتية لوزارة الزراعة بلغت قيمتها 27مليار ل.س حتى نهاية عام 2013م ، وتراوحت بين آلات و آليات ومباني، وتجهيزات وشبكات ري، ومراكز بحوث، وبنوك

[29]- المركز الوطني للسياسات الزراعية، مرجع سبق ذكره ، ص26

وراثية، وقدرت الأضرار التي تكبدها إنتاج القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني حتى نهاية عام 2013م بنحو 175مليار ل.س، نتيجة خروج بعض المساحات من الاستثمار الزراعي و انخفاض الإنتاجية لعدم تأمين مستلزمات الإنتاج من محروقات و أسمدة بالوقت والمكان المحدد[30].

وقد اتخذت الحكومة السورية مجموعة من الإجراءات للتخفيف من هذه الآثار السلبية بشكل غير مباشر ومن هذه الإجراءات:

1- العمل مع منظمة الفاو على تقديم إعانات مجانية للأسر الريفية المتضررة في محافظات (ديرالزور - إدلب - حماة - حمص - حلب - ريف دمشق - درعا - الحسكة)، من مشاريع المساعدة العاجلة، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة منذ عام 2012م وحتى نهاية عام 2013م نحو 4235 أسرة، من منح الأعلاف، ومن بزار الشعير نحو 4000 أسرة، ومن بزار القمح نحو 235 أسرة، الأغنام 143 أسرة.

2- تعويض وزارة الزراعة على المتضررين من الكوارث الطبيعية بقيمة 142 مليون ل.س خلال عامي 2013/2012م.

3- قدمت وزارة الزراعة دعماً من صندوق دعم الإنتاج الزراعي للمزارعين 375 مليون ل.س حتى عام 2013م، ورصدت نحو 210 مليون ل.س للمبيدات الزراعية.

4- تم توزيع نحو 300ألف طن من الأعلاف ضمن دورات علفية للمربين خلال عام 2013م، وقامت الوزارة بتقديم أسعار تشجيعية مجزية للمحاصيل الاستراتيجية: القمح القاسي ب37ل.س - الشعير 31ل.س - القطن 51ل.س، ورصدت 71 مليار ل.س لشراء محصول القطن لوحده.

5- قامت الوزارة بتأسيس 14 صندوق للتحول الصغير الخاص بمشروع تطوير الثروة الحيوانية في مختلف المحافظات .

6- تم تأمين لقاحات الإنتاج الحيواني، وتوزيع قشاشات السائل المنوي و الآزوتي المحلي مجانا، إضافة إلى تمديد تمويل الأسمدة للموسم الشتوي، ومنح موافقات استيراد الأسمدة بجميع أنواعها.

1-4- 3 - المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي:

يعاني القطاع الزراعي من المشكلات التالية:

[30] - منشورات وزارة الزراعة السورية 2014م.

1- انخفضت نسب التنفيذ للمحاصيل الشتوية بسبب حالة الجفاف، حيث لم تتجاوز معدلات الأمطار في المنطقة الشمالية الشرقية 58 % من معدلاتها، إضافة إلى العواصف الغبارية، كما حدثت تجاوزات في زراعة بعض المحاصيل و ذلك بسبب فروقات الأسعار.

2- نقص في مصادر المياه المختلفة، بسبب انخفاض معدلات الهطولات المطرية التي أدت إلى انخفاض مناسيب المياه الجوفية، وترافق ذلك مع البطء في عمليات التحول إلى الري الحديث. كما أن مشروع التحول للري الحديث لازال يعاني من صعوبات في التطبيق من حيث تمويل القروض، والترخيص، وتأمين مستلزماته، وعدم استكمال إجراءات مصادر تنظيم الري وفق التشريع المائي.

3- استمرار تدهور المراعي الطبيعية في البادية وزحف التصحر نتيجة الفلاحة والرعي الجائر وحركة الآليات العشوائية .ومازالت البادية تعاني من ضعف البنى التحتية فيها وعدم تكامل الجهود المبذولة في تطويرها (صحة- تعليم– زراعة–مستودعات الأعلاف – مياه الشرب - أبار– طرقات – زراعات رعوية – محميات .....) ولابد من تنظيم وإدارة المراعي للحفاظ على هذا المورد الزراعي المتوسط والطويل الأجل، والذي يساهم في البنى الأساسية في القطاع. وهناك نقص في تلبية احتياجات الأغنام نتيجة فلاحة البادية والرعي الجائر في المراعي الطبيعية والجفاف.

4- تفتت جزء من الحيازات الزراعية إلى حدود تعيق الاستثمار والمكننة، وعدم اتخاذ خطوات جادة للحد من هذه الظاهرة.

5- عدم مواكبة القوانين والتشريعات لعملية تطور الإنتاج الزراعي، مثل قانون العلاقات الزراعية وغيرها وعدم كفاءة تطبيق بعضها، مما أدى إلى تدهور الموارد والتعدي على الأراضي الزراعية.

6- الارتفاع العالمي لأسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي الذي انعكس سلباً على الإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني.

7- أدى ارتفاع أسعار المحروقات إلى انخفاض نسبة التنفيذ في الزراعات المروية، وخاصة على الآبار العميقة .

8- التوسع في الأبنية والمنشآت والمرافق على حساب الأراضي الزراعية رغم وجود القوانين الناظمة لذلك .

9- ضعف الحلقات التسويقية المختلفة وعدم دخول القطاع الخاص في إقامة مؤسسات وشركات تسويقية رائدة تحقق الاستفادة من القيمة المضافة للمنتجات الزراعية وتصديرها وفقاً المواصفات القياسية الدولية، نتيجة عدم مواكبة نشاطات التسويق والتصدير والتصنيع لعمليات تطوير الإنتاج.

10- استمرار تسرب قوة العمل من الريف إلى المدينة، بسبب انخفاض دخول العاملين في القطاع الزراعي عن القطاعات الأخرى والجفاف، رغم الدعم الحكومي للمزارعين ومربي الأغنام في مواسم الجفاف .ويزداد هذا الأمر حدة مع المعدل المرتفع للنمو السكاني.

11- انخفاض نسب تنفيذ استصلاح الأراضي في مشاريع التشجير المثمر نتيجة صعوبة الاستصلاح في المساحات المتبقية، دون استصلاح، وارتفاع نسب التصحر من جهة، ولإيقاف العمل في منح الحوافز الإنتاجية للعاملين في مشاريع التشجير والسائقين من جهة ثانية.

12- عدم وجود صندوق خاص بالكوارث للتأمين والضمان الاجتماعي لمساعدة الفلاحين أثناء الظروف الزراعية غير الملائمة(الجفاف-الصقيع-الفيضان.....).

13- ضعف الاستثمار في القطاعين الخاص والمشترك الزراعيين، نتيجة ضعف الموارد المالية، وتخوف المستثمرين من التوجه للقطاع الزراعي، بسبب عامل المخاطرة وطول فترة الاسترداد.

14- تأثر القطاع بالظروف الجوية التي أصبحت عائقاً وتحدياً حقيقياً أمام تحقيق قطاعي الزراعة والري للأمن الغذائي في الخطة الخمسية العاشرة.

15- محدودية الموارد الطبيعية والزراعية الرئيسة وتأثرها بالعوامل البيئية والمناخية.

16- تعدد الجهات المسؤولة عن قطاع الزراعة والري، وضعف آليات التنسيق بينها .

17- المتغيرات في الاقتصاد العالمي (تحرير التجارة - توقيع الاتفاقيات - الإعفاءات الضريبية بين الدول المختلفة).

18- دعم المنتجات الزراعية في الدول الأخرى وارتفاع مستوى المنافسة.

19- مشكلات تتعلق بالسياسات الكلية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القطاع الزراعي (كالسياسات المالية والنقدية وأسعار الفائدة وسياسات التسعير والدعم والسياسات التجارية وغيرها).

الفصل الثاني: التمويل الزراعي في سورية ودوره في التنمية

المبحث الأول: التمويل الزراعي وأنواعه.

المبحث الثاني :القروض التي يقدمها المصرف الزراعي وشروطها .

المبحث الثالث:آثار القروض في الناتج الزراعي .

المبحث الرابع: السياسات الزراعية المكملة للقروض الزراعية.

مقدمة:

إن الزراعة الحديثة المتطورة ، تتطلب استخدام المعدات الإنتاجية الحديثة ، التي تحتاج لأموال طائلة ، لتوفيرها ومد الزراعة بها ، حيث يعتبر رأس المال أحد أهم العوامل البشرية المؤثرة في الإنتاج الزراعي ، الذي يحدد بشكل مباشر نوعية وحجم وكيفية الاستغلال والاستثمار الزراعي في المناطق المختلفة . وهنا تلعب المؤسسات الممولة الزراعية وبرامجها الإقراضية دوراً كبيراً في توفير الأموال اللازمة لتحقيق التنمية الزراعية، وتمويل العمليات والمشاريع الإنتاجية ، وتتحمل مسؤولية كبيرة في صرف هذه الأموال، والحرص على استعمالها في أفضل المجالات الاستثمارية التي تحقق التنمية الزراعية.

وفي هذا الفصل سوف نبين عملية التمويل الزراعي في سورية ودورها في تنمية الزراعة السورية، حيث نستعرض في المبحث الأول التمويلي الزراعي وأنواعه، من حيث المدة الزمنية للقرض، ونوعية الضمان ومصادر التمويل الزراعي، وفي المبحث الثاني نتناول القروض التي قدمها المصرف الزراعي التعاوني،وأنواعها ، وشروط منحها، والضمانات المأخوذة على القروض حسب القطاعات، وحجم الإقراض الزراعي خلال الفترة 2002م، إلى 2011م حيث توقف الإقراض الزراعي بعد ذلك نتيجة الظروف الراهنة، وفي المبحث الثالث نتناول أثر القروض الزراعية على الزراعة والإنتاج الزراعي، وفي المبحث الرابع السياسات الزراعية المساعدة للقروض الزراعية، ومنها على سبيل المثال سياسات تخطيط الإنتاج ، والسياسات السعرية والتسويقية للمنتجات الزراعية، والسياسات الخاصة بمدخلات الإنتاج والموارد الزراعية.

المبحث الأول :التمويل الزراعي وأنواعه:

2-1-1- القروض وأنواعها:

القروض: نقود نقوم باستعارتها ونوافق على ردها في فترة زمنية محددة مع فائدة, حيث يطلق على النقود التي نقترضها رأس المال ,والفائدة هي تكلفة اقتراض النقود أما المدة الزمنية المحددة لرد القرض يطلق عليها الأجل. وتقسم إلى عدة أنواع كما يلي:

1- وفقاً للمدة الزمنية:

1- قصيرة الأجل**:** لمدة لا تتجاوز السنة وتستخدم لسد النقص في رأس المال العامل ولمواجهة النفقات الجارية الطارئة للمشاريع (تمويل المخزون السلعي, التمويل الموسمي).

2- متوسطة الأجل: بين السنة و الخمس سنوات على الأكثر وتستخدم لأغراض التجديد و التوسع الصناعي أو لتمويل الصادرات وغيرها.

3- طويلة الأجل: تزيد مدتها عن خمس سنوات, وتستخدم بشكل رئيسي لتمويل الاستثمارات في الأصول الثابتة كشراء الآلات والتجهيزات والمعدات.

2- حسب الهدف من القرض:

1- قروض عقارية**:** القروض التي يكون الضمان فيها على شكل ملكية عقارية(أراض- مبان) وهي قروض طويلة الأجل المستخدمة في تمويل شراء أراض الزراعية وبيوت وشقق سكنية ومبان تجارية.

2- قروض زراعية**:** القروض الممنوحة للأعمال الزراعية وتربية المواشي بغية المساعدة في عمليات زراعة وحصاد المحاصيل الزراعية.

3- القروض المقدمة للمؤسسات المالية (المصارف ,وشركات التأمين).

4- القروض التجارية والصناعية: القروض الممنوحة للمشاريع والشركات التجارية و الصناعية لمساعدتها على تغطية المصاريف المتعلقة بشراء المخزون ودفع الضرائب.

5- قروض شخصية: القروض المقدمة لتمويل شراء الأفراد للسلع المعمرة كالسيارات والأدوات المنزلية و المعدات اللازمة لصيانة المنازل و تجديدها.

6- الحسابات الدائنة لتمويل تأجير المعدّات والآليات :حيث يقوم المصرف بشراء المعدّات والآليات ثم يقوم بتأجيرها لمن يرغب من الزبائن.

7- قروض متفرقة: القروض التي لم يرد ذكرها كالقروض المستخدمة في شراء الأوراق المالية بمختلف أنواعها.

3- من حيث الضمان:

1- قروض بدون ضمان: يقوم على الوعد من قبل المقترض بالدفع ويعتبر من أكثر القروض مجازفة ومن الممكن أن يفرض المصرف فوائد عالية.

2- قروض مضمونة: وتكون الضمانة شخصية أو عينية ,فالشخصية هي التي يأخذ المصرف بعين الاعتبار شخص الضامن وثقته به, أمّا الضمانة العينية فينظر المصرف إلى المال المخصص لهذه الضمانة منقولاً كان أو غير منقول.

2-1-2- مفهوم التمويل الزراعي

يقوم موضوع التمويل الزراعي على البحث عن الطرق التي تتم بواسطتها الحصول على الأموال اللازمة لاستعمالها في القطاع الزراعي . أي أنه يبحث في الطرق و الوسائل التي يمكن بواسطتها تجميع رأس المال الذي تحتاجه الزراعة وفي أفضل الطرق لاستعمال رأس المال في الإنتاج والتسويق الزراعي.

أن المقصود برأس المال هو وسائل الإنتاج المطلوب استعمالها في العمليات الزراعية . ولرأس المال دور مهم في عمليات الإنتاج الزراعي حيث يعتبر الأساس في رفع مستوى معيشة المزارع إذا أحسن استثماره . ويحتاج المزارع عادة إلى رأس المال لشراء الوسائل و الأدوات الإنتاجية التي تساعده على إنتاج المحاصيل الزراعية التي يريد إنتاجها . ومن وسائل الإنتاج هذه ما يستعمل مرة واحدة كالبذور والأسمدة و المبيدات، ومنها ما يستعمل مرات عديدة مثل الآلات و الحيوانات ومنها ما هو دائم مثل الأرض . ويمكن إجمال العمليات الرئيسة التي تستعمل فيها رؤوس الأموال في النقاط التالية:

- شراء الأراضي وإنشاء المباني المطلوبة في المزرعة .
- شراء الحيوانات .
- تمويل عمليات الإنتاج.
- سد احتياجات الأساليب الإنتاجية الحديثة المطلوب استخدامها في العمليات الزراعية.

تتوقف زيادة إنتاجية الأرض والحيوانات في المزرعة على مقدار الأموال الإضافية التي يستطيع المزارع تأمينها أو الحصول عليها، وعلى الطريقة التي تتبع والتناسب الأفضل في عملية المزج بين عوامل الإنتاج، لان الرأس مال ضروري إلى حد معين حيث إن إنتاجية المزارع لا تقتصر على

الحصول على رأس المال فقط، بل على طرق استثمار رأس المال، وكفاءة المزارع الإدارية في استخدام الأموال المتوفرة لديه[1].

2-1-3- مصادر التمويل الزراعي:

يمكن الحصول على رأس المال الذي تحتاجه المزرعة بأحدى الطرق التالية:

1. الادخار.
2. التسليف أو الأقراض[2].
3. الإرث والزواج والهبة.

1- الادخار:

يعتبر الادخار مصدراً مهماً لتكوين رأس المال، وذلك بقيام المزارع بتوفير جزء من دخله بصورة تدريجية وإضافته إلى رأس المال المستثمر . وأهم العوامل التي تؤدي بالمزارع إلى الادخار هي:

أ ـ توقعه الحصول على أسعار جديدة لمحاصيله في المستقبل .

بـ ـ الطريقة الزراعية التي ورثها المزارع عن أسلافه.

جـ ـ طريقة الاستهلاك التي تعود عليها المزارع .

لا شك أن هذه العوامل تؤثر على ميل المزارع إلى الادخار، ولكنها طريقة بطيئة وخاصة في الدول النامية التي تكون فيها دخول المزارعين منخفضة جداً، بالإضافة إلى خضوعهم لبعض العادات والتقاليد التي تقودهم إلى تبذير القسم الأكبر من دخولهم، و قيامهم ببعض الفعاليات الشكلية كمناسبات الزواج والحفلات والأعياد.

2- التسليف أو الإقراض:

السلفة أو القرض هنا هو المبلغ الذي يستلفه شخص معين أو مؤسسة من شخص آخر أو مؤسسة للتسليف مع التعهد لهم برد هذا المبلغ أو ما يساويه بعد مضي فترة معينة من الزمن ، مضافاً إليه جزء معين، نظير هذا الاستعمال يسمى الفائدة . والتسليف هو الطريقة المتبعة في الحصول على الأموال التي يحتاجها المزارع . وبهذه الطريقة يستطيع المزارع توسيع أعماله والاستفادة من الأموال

[1] وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، مجلة الزراعة السورية،2007م ،العدد23،ص 25.
[2] د، الداهري ، عبدالوهاب ،أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، بغداد، 1980م. ص212-213.

التي يوفرها الآخرون . وتعتبر عملية التسليف أكثر أهمية بالنسبة لصغار المزارعين الذين ينقصهم المال لاستغلال مزارعهم بصورة صحيحة . حيث أن اغلب هؤلاء المزارعين الصغار يستغلون مزارعهم دون الحد الأدنى من الإنتاج لأنهم بحاجة إلى رؤوس الأموال.

3- الإرث والزواج والهبة:

غالباً ما يحصل المزارع على المزرعة و رأس المال بطريقة الوراثة ، فنظام الوراثة يحتم نقل رؤوس أموال المالك إلى ورثته. وفي بعض الأحيان يعمل الوريث على تحسين المزرعة التي ورثها، ولكن في أغلب الأحيان تظهر بعض المشاكل عندما لا تكون لدى الوارث خبرة أو رغبة في الزراعة، أو أذا كان للمزرعة أكثر من وريث، أو كان على المزرعة دين واجب التسديد .

وكذلك يمكن الحصول على رأس المال الزراعي عن طريق الزواج أو الهبة . والمشاكل التي تنشأ عن هذه الطرق لا تختلف عن مشاكل الوراثة، فالمزرعة التي تكتسب بواسطة الزواج أو الهبة لا تكسب صاحبها الخبرة الإدارية والفنية المطلوبة .

ويجب الإشارة إلى أن السلفة أداة ذات حدين فإذا استخدمت بصورة صحيحة وسليمة في العمليات الإنتاجية أدت إلى حل الكثير من المشاكل التي يعاني منها المزارعين، وإن استعملت في غير الطريقة التي استلفت من اجلها خلقت الكثير من المشاكل للمزارعين. ولذلك استدعت الضرورة أن تقوم المؤسسات الإرشادية بدور فعال في إرشاد المستفيدين عن كيفية استعمال السلفة . وبصورة عامة على المستلف أن يراعي النقاط التالية قبل إقدامه على طلب الحصول على السلفة :

1. معرفة ما إذا كان مبلغ السلفة الذي ينوي طلبه يعطي إيراداً يزيد على تكاليف السلفة.
2. معرفة إمكانية تسديد مبلغ السلفة عند استحقاقه.
3. قابلية المستلف على تحمل المخاطر التي قد تحدث بعد استلامه السلفة.

وتتوقف قابلية المستلف على تحمل المخاطر على ما يلي:

- إمكانية الحصول على المال .
- استقرار دخله.
- إمكانيته في الحصول على القروض في أي وقت يشاء.
- إمكانية تقليل النفقات المزرعية والعائلية في أوقات الأزمات .

- قدرته على تكوين رأس مال احتياطي لسد النفقات غير الاعتيادية أو انخفاض الدخل[3].

2-1-4- مصادر السلف الزراعية:

توجد مصادر عديدة لتقديم القروض والسلف للمزارعين، فاختيار المصدر الملائم مهم جداً لأنه يؤثر تأثيراً كبيراً على نجاح العمليات الزراعية . وتقسم مصادر القروض إلى ثلاثة أقسام رئيسة هي : المصادر الخاصة والحكومية والجمعيات التعاونية.

1- المصادر الخاصة : وتتضمن الأفراد العاديين والتجار والسماسرة والباعة والبنوك التجارية الخاصة والشركات.

أ - الأفراد : يقوم الأفراد بتقديم السلف الزراعية ذات الأجل القصير على الأغلب، وإن عدم كفاية مصادر التسليف الحكومية، وتعقد الطرق المتبعة أدى إلى الاقتراض من مصادر غير حكومية كالأفراد العاديين، والسماسرة والباعة والتجار والملاكين وغيرهم. غير أنه من الواضح أن الأفراد العاديين ليس لهم الإلمام الكافي ولا الخبرة الفنية بالتسليف من المؤسسات التمويلية المتخصصة.

ب - السماسرة :يلجأ المزارع إلى الاقتراض من السماسرة والباعة والتجار و الوسطاء عند عدم استطاعتهم الحصول على السلف الزراعية من مؤسسات التسليف لعدم توفر الضمانات المطلوبة . ويعتبر هذا المصدر من المصادر القديمة التي تقوم بعملية التسليف . وغالباً يكون مقدار المبلغ قليل ومدة القرض قصيرة وذات فائدة عالية. وتعطى هذه القروض للمزارعين للمدة ما بين بداية الموسم الزراعي وموعد الحصاد. وكثيراً ما يتم تسديد هذه السلف عن طريق حصول المقرض على جزء من المحصول بسعر أقل من سعر السوق.

جـ - البنوك الزراعية والتجارية الخاصة : تختلف إمكانية البنوك التجارية في تقديم القروض الزراعية، فمنها من لا يستطيع تحمل مخاطر التوسع في إعطاء السلف، لذلك تلجأ إلى تأمين نفسها عن طريق المبالغ الاحتياطية الإضافية، أي تحاول أن تكون المبالغ الاحتياطية التي لديه أكبر من المبالغ المطلوبة . ولهذا تكون على استعداد دائم لتلبية طلبات المزارعين، وتكون السلف المقدمة غالباً مضمونة بحاصلات المقرضين . وبصورة عامة لا ترغب البنوك التجارية في تقديم السلف الزراعية في البلدان النامية، وذلك لكثرة التكاليف التي تصرف للإشراف على هذه السلف، لأن المزارعون

[3] وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، مجلة الزراعة السورية،2007م ،العدد23،ص 24.

أغلبهم أميون ويتعرض إنتاجهم لمخاطر كثيرة، و أهم الأسباب التي تؤدي إلى تردد البنوك التجارية في تقديم السلف الزراعية هي[4]:

- طول فترة الإنتاج .
- تعرض المنتجات الزراعية للتلف .
- صعوبة تقديم الضمانات الكافية من قبل المستلفين.

2 ـ المصادر الحكومية:

تقوم الحكومات بدور مهم في تقديم السلف إلى المزارعين لحاجتهم إليها ، وكنوع من أنواع الدعم للقطاع الزراعي، فالحكومة هي الأكثر قدرة على تقديم التسليف الزراعي رغم مخاطره العالية لامتلاكها الإمكانات الواسعة .وعليها أن تقوم بتقديم السلف إلى صغار المزارعين الذين لا يستطيعون الحصول على السلف بفوائد مناسبة . وفي سورية توجد مؤسسة حكومية وحيدة مختصصة في تقديم السلف والقروض الزراعية هي المصرف الزراعي التعاوني . يقوم المصرف الزراعي التعاوني بتقديم القروض الميسرة للمزارعين بفوائد تقل عن الفوائد المعتمدة لباقي القطاعات .يعتبر المصرف الزراعي التعاوني الجهة العامة والوحيدة التي تمنح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل للقطاع العام والتعاوني والخاص، بغية تمويل نسبة كبيرة من تكاليف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، سواء للإنتاج النباتي أو الحيواني ضمن القطاع الزراعي، حيث تقدم القروض قصيرة الأجل بشكل نقدي لتمويل شراء مستلزمات الإنتاج وبعض العمليات الزراعية، أو على شكل قروض عينية مثل البذار والأسمدة الكيماوية، والقروض متوسطة الأجل يتم منحها من أجل تمويل استثمارات الري وخاصة شبكات الري الحديثة واستصلاح الأراضي والزراعات المحمية، وشراء الحيوانات ومعدات المداجن وبناء الأسوار و المدرجات . إما القروض طويلة الأجل فتمنح كسلفة لتحسين الأراضي و بناء وحدات الخزن و التبريد و إنشاء المشاريع الحراجية والأشجار المثمرة ومن أجل مساعدة المزارعين في التغلب على آثار الجفاف غالباً ما يعمد المصرف الزراعي إلى تأجيل استرداد القروض أو جدولتها والإعفاء من غرامات التأخير، كما تم في عام 2002 حيث قام بإعادة جدولة القروض القصيرة والمتوسطة الأجل على أن يتم تسديدها على أقساط متساوية خلال خمس سنوات، كما تم إعادة جدولة الديون خلال الفترة 2007-2009 بسبب موجات الجفاف.

2-1-5- أنواع التمويل الزراعية بالنسبة لآجالها: تقسم إلى ثلاثة أقسام هي:

[4] ـ الداهري ـ عبدالوهاب، مرجع سبق ذكره ص215-216.

1- التمويل قصير الأجل : تتراوح مدتها مابين بضعة أشهر و سنة، وهو التمويل الذي يعطى لسد متطلبات الإنتاج خلال الموسم الزراعي من شراء البذار والأسمدة والأعلاف وشراء المبيدات الحشرية، ونفقات الحراثة، وغير ذلك من المصاريف الزراعية.

2- التمويل متوسط الأجل : تتراوح مدته ما بين سنة وخمس سنوات، وهو التمويل الذي يعطى إلى المزارع لشراء الآلات الزراعية أو حيوانات السحب أو المواشي أو لإقامة بعض المنشآت، وهو تستعمل للحصول على رأس المال المتداول في الإنتاج الزراعي .

3- التمويل طويل الأجل : وهو الذي تزيد مدته عن خمس سنوات[5]، يمنح هذا التمويل لشراء الأراضي الزراعية، أو إنشاء المنشات الزراعية كالمداجن و معامل التصنيع الزراعي، أو القيام بإنشاء أقنية الري والتحول إلى أنظمة الري الحديث، وعمليات التشجير واستصلاح الأراضي الزراعية وغيرها.

إن كل نوع من هذه السلف له ضمان خاص به ، والضمان إما يكون شخصياً أو عينياً، ففي التمويل قصير الأجل يقبل الضمان الشخصي، إما في التمويل متوسط وطويل الأجل فالضمان العيني هو المفضل، ويتألف الضمان العيني من الأموال غير المنقولة كالأراضي والمنشات والملحقات الثابتة التي ترتبط برهن لصالح الدائن ضماناً لسداد دينه .ويمكن أن يكون التمويل إما عيناً ، فيقوم المصرف بتقديم مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة والآلات وغيرها بشكل مباشر، أو نقداً ويقوم المستفيد بصرف مبلغ القرض وفق ماهو متفق عليه في عقد القرض.

2-1-6- التمويل الموجه:

وهو التمويل الذي يعطى لصغار المزارعين مع شرط الإشراف والتوجيه والإرشاد الفني من قبل زراعيين مختصين يقومون بدراسة حاجات المستلف الفعلية لتطوير مزرعته، فيقومون بتحديد المبلغ الذي يحتاجه . ويسمى أحياناً التمويل المشرف عليه أو التمويل تحت الإشراف.

يهدف منهاج التمويل الموجه إلى مساعدة المزارعين ذوي الدخول المحدودة والذين لديهم الرغبة والاستعداد لتحسين مزارعهم بإرشاد وتوجيه المرشدين الزراعيين. وهذا يتطلب دراسة وافية لأحوال المزارعين الاقتصادية و الاجتماعية ومعرفة إحتياجاتهم الحقيقية ، وتقديم السلف لسد هذه الاحتياجات.

[5] في المصرف الزراعي التعاوني السوري حتى عشر سنوات.

لقد أخذت الدوائر الحكومية في البلدان النامية تستعين بخدمات الارشاد الزراعي ومؤسسات التسليف الزراعي التعاوني، لإيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الزراعة المهمة، والتغلب على الصعاب التي تعترض تقدمها .

يتطلب الحصول على القروض الزراعية من المؤسسات المالية وجود ضمان قوي تقبله هذه المؤسسات لأجل منح القرض . ولذلك لا يستطيع صغار المزارعين تقديم مثل هذه الضمانات بالنظر لملكيتهم الصغيرة، حيث أن هؤلاء المزارعين الصغار هم أولى بالمساعدة للحصول على السلف، مما أدى لضرورة إيجاد نظام التسليف الموجه. ففي هذا النوع من التسليف تقوم المؤسسات المالية بمد صغار المزارعين بالسلف اللازمة بضمان الدولة . وتقوم مؤسسات الإرشاد الزراعي بالإشراف على الاستفادة من هذه السلف، وتوجيههم لاتباع أفضل الطرق الزراعية ، وهذا ما يساعد على ضمان تسديد السلف والاستفادة من زيادة الإنتاج وتحسين حالة المزارع المادية والاجتماعية، وتعلمه للطرق الزراعية الحديثة . حيث أنه قد ثبت من التجارب التي أجريت بأن نشر المعلومات الفنية وحدها عن طريق الأساليب الإرشادية لا يكفي للإسراع بعملية التنمية الزراعية ، ما لم يقترن ذلك الإرشاد بالمعونة المادية لكي يستطيع المزارع من تطبيق وصايا المرشد و توجيهاته.

قواعد التسليف الموجه:

توجد بعض الأسس التي يجب ملاحظتها عند القيام بعملية التسليف الموجه وهي:

1. القيام بمسح عام وشامل للمجتمع الريفي ومعرفة الوضع الاقتصادي و الاجتماعي معرفة دقيقة.
2. اتخاذ العائلة كوحدة قائمة بذاتها ومعرفة ما تحتاجه.
3. اعتبار السلفة كوسيلة من وسائل التعليم.
4. منح السلفة للمزارعين الذين تعوزهم الضمانات اللازمة للحصول على تمويل.
5. تمنح السلفة بعد تقديم خطة مدروسة لإدارة المزرعة والبيت.
6. اعتبار الكفاءة الشخصية أساساً لضمان السلفة.
7. الاهتمام بالإرشاد الزراعي و إعطائه المكانة الأولى.
8. ترتب أقساط تسديد السلفة على أساس إمكانية الدفع وأن تتناسب مع الدخل الذي يحصل عليه من جراء الاستفادة من السلفة[6].

2-1-7- تسويق المنتجات الزراعية و أسعارها:

[6] د، الداهري ، عبدالوهاب ،أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، بغداد، 1980م. ص222-223،

1ـ قطاعات التسويق: عندما تدخل المنتجات الزراعية مرحلة التسويق يمكن أن تسير في ثلاث قنوات : أ ـ طريق السوق الرأسمالية الحرة والمراقبة والسوداء.

بـ ـ طريق التسويق الحكومي .

جـ ـ طريق التسويق التعاوني.

تتحكم الدولة حاليا بتسويق و تسعير مالا يقل عن نصف الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، مثل (القطن،الشوندر،القمح،الشعير) ، أي المواد القابلة للحفظ . وتسووق المؤسسة العامة الاستهلاكية جزء من إنتاج اللحم والفروج ، وكذلك يتولى اتحاد الصناعات الغذائية تأمين حاجته من الخضار والفواكه لصنع الكونسروة من المنتجين ، وتخضع جميعها هنا إلى نظام التسعير الحكومي ، إما النصف الثاني من مجموع السلع الزراعية فهي تخضع لقانون السوق ومشيئة التجار.

إما في قنوات التسويق الرأسمالي فيمر القسم الأعظم من سلع الخضار والفواكه والمنتجات الحيوانية. وتتدخل الدولة لتحديد الأسعار حتى بالنسبة للمواد التي يتولى تسويقها القطاع الخاص ، ولكن كثيراً ما يتم تطبيق نظام التسعير على المنتجين دون التجار الذين يتخلصون من الرقابة بوسائل شتى[7].

2ـ أساليب تسويق المنتجات الزراعية:

ويمكن أن تكون بأشكال عديدة منها:

أ ـ منتج ـ مؤسسة التسويق.

بـ ـ منتج ـ جمعية تعاونية ـ مؤسسة التسويق.

جـ ـ منتج ـ تاجر ـ مؤسسة التسويق.

والمستفيد الرئيس هو التاجر الوسيط الذي يتحكم بالسعر الذي يريد ، فهو يلتزم بأسعار التموين عند الشراء ويتناساها عند البيع، لذلك فإن التسويق التعاوني الناجح هو المفضل لزيادة دخل المنتج وحماية المستهلك ، كما يؤمن للدولة فوائض تستطيع بها تنمية الزراعة ، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة ككل، من خلال آلية الأسعار التي يمكن التحكم بها من خلال التسويق التعاوني.

3ـ أسعار المنتجات الزراعية:

[7] د. خليل ،فادي، القطاع الزراعي في سورية، مجلة جامعة تشرين،العدد1 للعام 2009م، ص 14.

يخضع التسعير إلى قانون العرض والطلب الذي تنعكس مساوئه في المجال الزراعي على المنتج بالدرجة الأولى، وعلى المستهلك بالدرجة الثانية. إما الوسطاء بينهما فتأثرها يكون أقل بكثير.

إلا أن السوق في القطر العربي السوري ليس صافياً بالأحول العادية ،فغالبا ما كانت الدولة تتدخل في السوق ، فما لا يتحدد سعره من قبل المجلس الأعلى أو وزارة الاقتصاد والتجارة ، تحدده لجان مشكلة لهذه الغاية في كل محافظة، تتكون من ممثلين عن مديرية التموين والزراعة وشركة الخضار واتحاد الفلاحين وفرع الحزب ، تقوم هذه اللجان بوضع تسعيرة للمواد الزراعية، وتتضمن حداً أعلى لايجوز تجاوزه لحماية المستهلك، بينما لا تتضمن حداً أدنى لحماية المنتج.

وبالتالي فإن لتخطيط الإنتاج أهمية كبيرة، ولتخطيط تسويقه، و اتباع نظام للتسعير المخطط لتحقيق قيمة إنتاجية للمنتج، يضمن بها المجتمع تحقيق توزيع الناتج الاجتماعي الإجمالي بين مختلف فروع النشاط حتى بين العاملين في مجالات الإنتاج والخدمات.

4- أسس تحديد الأسعار في سورية:

تقوم الأجهزة المركزية بتحديد أسعار شراء بعض المحاصيل الزراعية، بينما تبقى أسعار بعضها الآخر خاضعة للتقلبات ، ولا تحكمها قرارات لجان التسعير التي تحدد أسعار بيعها. ويتم نظام تسعير المحاصيل الزراعية الرئيسة في سورية وفق الأسس التالية:

أـ الاستمرار باعتماد السياسة السعرية للسلع الاستراتيجية، بحيث يتضمن السعر الإداري المحدد التكلفة الحقيقية للإنتاج مضافاً إليها هامش ربح يحقق دخلاً مناسباً للمزارع، وذلك ضماناً لتوجيه العملية الزراعية، ولتنفيذ الخطط والبرامج المقررة.

بـ ـ تسعير مستلزمات الإنتاج التي تؤمنها الدولة بكلفتها الحقيقية المحسوبة وفقا للمعايير النمطية للسلعة و الرقابة المحلية لمنع الاحتكار.

جـ ـ تسعير السلع الرئيسة الغذائية أو التي يتم تسويقها وتصنيعها من قبل الدولة (قمح،قطن ، شوندر سكري ،تبغ) بالنسبة للمساحات و الأنتاج المخططين، إما بالنسبة للمساحات المخالفة منها فيخضع تسعيرها للسعر العالمي إذا كان أقل من السعر الإداري المحدد.

د ـ تسعير بعض المحاصيل البديلة المقترحة لتشجيع المنتجين على زراعتها، ومنح هامش ربح جيد لها وخصوصاً في السنوات الأولى لزراعتها، مع الأخذ بالحسبان الحاجة الاقتصادية للمحصول البديل، وأهميته في التصدير وإسهامه في تحسين خواص التربة، وتوفير المياه[8].

المبحث الثاني :القروض التي يقدمها المصرف الزراعي وشروطها:

2-2-1- أنواع القروض وشروطها:

يعتبر المصرف التعاوني الزراعي من أقدم المصارف العاملة في سورية، حيث تأسس سنة 1888 ومن أوسعها انتشاراً لوجود 106 فروع منتشرة في كافة مناطق القطر، ومنذ العام 1966م أصبح المصرف الزراعي المؤسسة الوحيدة المناط بها تمويل القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وهو الرافد الأساسي للقطاعين التعاوني والخاص لتشجيعهما على إقامة مشاريع إنمائية زراعية.

حيث يقوم المصرف الزراعي التعاوني بجميع الأعمال المصرفية لخدمة النشاط الزراعي و المهن والحرف و الصناعات والخدمات المرتبطة بالزراعة، وتشجيع الادخار، ويقدم الخدمات والتسهيلات المصرفية بمختلف أنواعها و أشكالها، وشراء وبيع وتوزيع مستلزمات الإنتاج الزراعي بنفسه أو بالمشاركة مع غيره أو بالواسطة نقداً أو إقراضاً ويقوم بدفع قيم المحاصيل الزراعية للمزارعين وتحصيل ديونه المستحقة على الفلاحين من قيم محاصيلهم.

2-2-1-1- أهداف و استراتيجية المصرف الزراعي التعاوني[9]:

- دعم التنمية الزراعية والريفية، عن طريق تأمين التمويل اللازم لتنفيذ الخطة الزراعية وتلبية حاجات الفلاحين والمتعاملين إلى التمويل.
- تمويل المنشآت الصناعية و التسويقية التي تقوم بتصنيع و تسويق المنتجات الزراعية، والمهن والحرف المتعلقة بالعمل الزراعي ، ومنح قروض لتطبيق أساليب الري الحديث (رذاذ ، تنقيط ....).
- تأمين الأسمدة الزراعية ، المحلية والمستوردة.
- يتعامل المصرف مع كافة القطاعات المختلفة (العام ، المشترك، التعاوني ، الخاص)
- منح قروض بكافة الآجال (قصيرة، متوسطة، طويلة) ولكافة القطاعات.

[8] ـ د. خليل ،فادي، مرجع سبق ذكره ، ص 16.
[9] وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، مجلة الزراعة السورية، العدد 24 لعام2007 م، ص 25-27.

- القروض قصيرة الأجل تمنح مهما بلغت قيمتها، إما القروض متوسطة الأجل فسقفها 10 مليون ل.س ،والطويلة الأجل سقفها 25مليون ل.س.

2-2-1-2- الضمانات المأخوذة على القروض:

وتؤخذ حسب حجم القرض وغالباً ما تكون (عينية، شخصية، كفالة الدولة) و كالآتي:

1- القطاع العام والمشترك:

- القروض قصيرة الأجل: مهما بلغت بضمانة شخصية (ضمانة الموجودات أو المحصول أو الإنتاج المرتقب).
- القروض متوسطة وطويلة الأجل:بضمانة شخصية حتى مبلغ 5مليون ل.س، وبضمانة عينية للقروض التي تزيد عن مبلغ 5مليون ل.س.

2- القطاع التعاوني و الخاص:

- القروض قصيرة الأجل: بضمانة شخصية حتى مبلغ مليون ل.س ، وبضمانة عينية للقروض التي تزيد عن مبلغ مليون ل،س.
- القروض متوسطة وطويلة الأجل: بضمانة شخصية حتى مبلغ (300)ألف ل.س، وبضمانة عينية للقروض التي تزيد عن هذا المبلغ.

الجدول (2-2-1) يبين معدلات الفوائد التي يتقاضاها المصرف على القروض الممنوحة من قبله للمتعاملين:

آجال القروض	**القطاع العام والقطاع التعاوني**	**الأعضاء التعاونيون**	**القطاع الخاص والمشترك**
قصير	%5	%7	%8
متوسط	%5	%7	%8
طويل	%5	%8	%9

المصدر: مصرف سورية المركزي(2010)

وتجدر الإشارة إلى ما يلي:

ـ فائدة التأخير 10% لكافة القطاعات ومختلف الآجال ، يتم تحقيقها على الأقساط المستحقة وغير المسددة بعد تاريخ الاستحقاق.

ـ عمولة الارتباط (الإنتاجية) تؤخذ لصالح المصرف على الشكل التالي:

- 5% إذا تم صرف القرض دفعة واحدة.
- 1.5% إذا تم صرف القرض على عدة دفعات.

2-2-1-3- أنواع القروض التي يقدمها المصرف الزراعي[10]:

1- القروض قصيرة الأجل: وهي القروض التي لا يتجاوز أجل استحقاقها سنة واحدة، وتمنح لتمويل الغايات التالية:

- نفقات الزراعة من حراثة وحصاد وري ومحروقات وغير ذلك .
- قيمة البذور والأسمدة والمخصبات ومواد المكافحة.
- شراء الحيوانات والمواشي والطيور والنحل ودودة القز وصيد وتربية الأسماك وتأمين المواد العلفية والأدوية والنفقات الأخرى اللازمة لها.
- نفقات إصلاح المجموعات المائية وصيانتها (محرك ـ مضخة).
- قيمة قطع الغيار ونفقات إصلاح الآلات الزراعية.
- ورش إصلاح الآلات الزراعية.
- نفقات وأجور تخزين المنتجات الزراعية والحيوانية.
- مستلزمات المهن والحرف والصناعات المرتبطة بالتنمية الريفية (صناعة الألبان و الأجبان ـ تصنيع المربيات ـ مستلزمات القصابة ـ مستلزمات تصنيع القمر الدين ـ مستلزمات تصنيع الخبز العربي....).

ويستند في تمويل العمليات المذكورة أعلاه وتحديد مبلغها إلى:

- مساحة الأرض المعدة للزراعة .
- جدول احتياج يتضمن مقدار ما يحتاجه الدونم الواحد لكل نوع من أنواع الزراعة.

[10] مجلة الزراعة السورية، العدد 24 لعام2007 ، ص 30-31.

- الحيوانات ومواشي التربية: يمنح الرأس الواحد كحد أقصى المبالغ المحدد في جدول الاحتياج.
- الدواجن والطيور: حسب الموجود الفعلي وبالعمر المحدد للصوص أو الطير وبما لا يتجاوز الطاقة المحددة في الترخيص النهائي الممنوح من وزارة الزراعة.
- لدودة القز وصيد الأسماك : يترك تحديد المبلغ للجنة قروض الفرع.
- نفقات وأجور التخزين للمحاصيل والمنتجات الزراعية والحيوانية الخام والمصنعة والمخزنة لدى جهات القطاع العام وفق الكلفة الفعلية.
- مستلزمات المهن والحرف والصناعات المرتبطة بالتنمية الريفية: يستند في تمويلها إلى الوثائق والثبوتيات الصادرة عن الجمعيات الحرفية والمهنية، ويتم تحديد مبلغ القرض من قبل لجنة قروض الفرع على ضوء الكشف المسبق والتكلفة.
- إن تحديد مواعيد القروض قصيرة الأجل وتواريخ استحقاقها يرتبطان بصورة مباشرة ووثيقة بموسمية العمليات الزراعية المطلوب تمويلها بالنسبة للغايات الزراعية.
- وبالنسبة للغايات الغير الزراعية فتمنح على مدار العام على أن لا يتجاوز أجل استحقاقها (300) يم من تاريخ منح القرض.
- يحق للمصرف تحصيل الدين قبل تاريخ الاستحقاق المحدد في عقد الاستقراض في حال نضوج المحصول الممول وتسويقه قبل ذلك التاريخ.

ـ الوثائق المطلوبة للحصول على قرض قصير الأجل:

- أن يكون طالب القرض بريء الذمة من الديون المستحقة الأداء أصالة وكفالة ووكالة.
- وثيقة إثبات استثمار تتضمن صفة المستثمر(مالك ـ مستأجر ـمزارع ـ وكيل ...) وفي حال كانت الصفة مستأجر أو مزارع أو بالوكالة، فتطلب مستندات الحيازة باسم (المؤجر أو المالك أو الموكل)، ومن وثائق الاستثمار (تنظيم زراعي ـ ترخيص مدجنة ـ ترخيص مزاولة مهنة أو حرفة....).

ـ الضمانات المطلوبة:

- شخصية: في حال لم يتجاوز مبلغ القرض مليون ليرة سورية وتتألف من كفيلين.
- عينية: وتقبل لكافة أنواع الغايات والآجال ،وتتألف من: آلات وآليات ومعدات بنسبة 60%من قيمتها التقديرية بعد احتساب نسبة اهتلاك 10% سنويا.

- عقارية : تقبل بنسبة 80% من قيمتها التقديرية، وتتألف من: أراض زراعية ـ عقارات سكنية ـ محلات تجارية ـ مشاريع زراعية.

ويجوز أن تكون الضمانة ملك الغير، ويجب أن تكون خالية من أية إشارة تقيد حق الملكية.

2ـ القروض متوسطة الأجل: وهي القروض التي تزيد عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وتمنح لتمويل الغايات التالية:

- شراء الآلات والآليات والأدوات اللازمة للاستثمار الزراعي والحيواني.
- تحسين الأراضي.
- شراء الحيوانات والمواشي اللازمة للتربية.
- شراء و إنشاء التجهيزات والأعمال اللازمة للري (الأقنية و الآبار).
- شراء الآلات والتجهيزات اللازمة لإنشاء المداجن .
- إنشاء الأحواض الخاصة بصيد وتسويق الأسماك ، وشراء المراكب وتجهيزاتها لتربية وصيد وتسويق الأسماك.
- جرش وخلط الأعلاف.
- تصنيع الأسمدة العضوية .
- تصنيع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني .
- غربلة وجرش وتعبئة الحبوب.
- تصنيع العبوات اللازمة لتعبئة ونقل الإنتاج الزراعي.
- شراء التجهيزات والمعدات اللازمة لورش ومحطات الصيانة.
- شراء وتجهيز مراوح مكافحة الصقيع والتوربينات الهوائية لسحب الماء.

3ـ القروض طويلة الأجل: وهي القروض التي تزيد مدتها عن خمس سنوات ولا تتجاوز عشر سنوات وتمنح لتمويل الأعمال التالية:

- مشاريع الري والصرف بهدف تحسين خواص التربة الزراعية الفيزيائية والكيميائية.
- مشاريع تحسين الأراضي و تسويرها وتشجيرها.
- مشاريع الري الحديث(تنقيط ـ رزاز- ري جبهوي ـ ري محوري....).
- إنشاء المستودعات اللازمة لحفظ الآلات والآليات والحاصلات الزراعية والأعلاف.
- إنشاء الحظائر اللازمة لتربية الحيوانات والمواشي والطيور الداجنة.

- إنشاء البرادات الثابتة، وشراء البرادات المتنقلة اللازمة لتخزين وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية.
- تصنيع المنتجات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني.

ويستند في تمويل العمليات السابقة للقروض متوسطة وطويلة الأجل وتحديد مبلغ القرض إلى الضوابط التالية:

- ❖ مستندات حيازة (بيان قيد عقاري ـ عقد أجار ـ وكالة عامة أو خاصة ـشهادة تصرف ـ وثيقة انتفاع ـقرار قضائي مكتسب درجة الحكم القطعي بالبيع ـ عقد بيع مع توكيل غير قابل للعزل).
- ❖ ترخيص فني حسب طبيعة كل غاية (تنظيم زراعي ـترخيص مدجنة ـ رخصة بناء ـ رخصة مبقرة ـ قرار ترخيص صناعي .....)
- ❖ الضمانة: شخصية في حال لم يتجاوز مبلغ القرض /300/ألف ليرة سورية، وعينية تقبل مهما كان مبلغ القرض أو الغاية.
- ❖ دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع (للقروض الإنشائية و الصناعية الزراعية).
- ❖ براءات ذمة من المصارف الأخرى (للقروض الإنشائية و الصناعات الزراعية).
- ❖ بالنسبة للقروض الإنشائية (بناء حظائر ـ مداجن ـ برادات ثابتة ـ مستودعات ، يجب إرفاق:
  ـ بيان بالكلفة التقديرية .
  ـ الترخص المبدئي الفني باستثناء بناء المستودعات يكتفى بالترخيص.

كما يجب إرفاق المخططات الهندسية والفنية لقروض الإنشاء وقروض الصناعات الزراعية إضافة لرخص البناء .ويتم صرف قروض الإنشاء على ثلاث دفعات ،وذلك وفق مراحل التنفيذ الفعلية:

ـ الدفعة الأولى :40% بعد صب الأساسات والأعمدة.

ـ الدفعة الثانية : 40% بعد بناء الجدران والسقف.

ـ الدفعة الثالثة: 20% بعد التشطيبات النهائية و أرفاق الترخيص الفني النهائي ، باستثناء المستودعات تصرف الدفعة بعد التأكد من استكمال البناء.

إما بالنسبة لقروض الصناعات الزراعية (لشراء الآلات والمعدات والتجهيزات اللازمة لها) يجب أرفاق ما يلي:

ـ عروض أسعار مع نسخة عن السجل التجاري أو الصناعي للعارض، وفي حال كانت المعدات مستوردة يتم إرفاق إجازات الاستيراد ونسخة عن الفاتورة الأولية والبيان الجمركي.

ـ سجل تجاري أو شهادة تسجيل تاجر باسم طالب القرض.

ـ كشف معد من دائرة الاستعلامات بالفرع بأسعار الآلات والمعدات وفق المواصفات الواردة بعروض الأسعار.

ـ يتم صرف القرض لشراء المعدات والتجهيزات على دفعتين:

الدفعة الأولى :50%بعد تركيب الآلات والمعدات.

الدفعة الثانية :50% بعد إبراز السجل الصناعي.

ويتم تحديد مبلغ القرض وفقاً لحاجة طالب القرض وملاءته ومقدرته على التسديد ، ووفقاً للدراسات والفواتير والعروض المرفقة بإضبارة القرض واستعلامات الفرع.

بالنسبة للقروض العينية /متوسطة وطويلة الأجل/: يجب إبراز كتاب تخصيص من الجهة صاحبة العلاقة ، ويتم تحويل مساهمة المصرف (مبلغ القرض)للحساب الجاري لهذه الجهة.

2-2-1-4- الشروط الواجب مراعاتها لمنح القرض:

- ❖ مراعاة تواريخ تصديق الوثائق بحيث لا تتجاوز مدتها ثلاثة أشهر ، وشهر واحد لبيان القيد العقاري وبيان المساحة.
- ❖ إجراء الكشوف على المشاريع للتأكد من عدم منح قروض لغايات قائمة و وملائمة المكان لغاية القرض.
- ❖ أخذ تعهد من طالب القرض للغايات الصناعية الزراعية والإنشائية وبعدم إجراء أي تغيير على منشأته.
- ❖ بالنسبة للضمانة العينية ، تؤخذ أرض وبناء المشروع كضمانة أولا وفي حال عدم كفايتها ، يتم طلب ضمانات أخرى.
- ❖ بالنسبة لتمويل المجموعات المائية ، يتم التأكد من وجود المياه في البئر.
- ❖ يجب أن يكون طالب القرض مستثمراً في منطقة عمل الفرع الذي يطلب منه التمويل.
- ❖ ما يطبق على المدين يطبق على الكفلاء من حيث الملاءة والمقدرة على التسديد وعدم وجود ديون مستحقة الأداء والسلوك والتعامل والسمعة.
- ❖ المؤجر والموكل كفلاء بالتضامن مع المدين (عقود الإجار والمزرعة والوكالات).
- ❖ مواعيد تمويل واستحقاق القروض وفق طبيعة كل مشروع و وفق مضمون جدول الاحتياج .

- ❖ عدم إعطاء أمر تنفيذ القرض للمستفيد قبل صدور الموافقات الرسمية على الإقراض حسب الأصول، ومن ضمنها الموافقة المسبقة من مصرف سورية المركزي للمبالغ التي تحتاج ذلك.
- ❖ عدم تمويل آلات ومعدات غير واردة بقرار الترخيص الصناعي، وبنود إنشائية غير واردة بكشف الكلفة التقديري لقروض الإنشاء أو مخالفة للواقع.
- ❖ الاستعلام عن كافة الغايات (المتوسطة والطويلة)للتأكد من الأسعار والمواصفات وخاصة للآلات والآليات والمعدات.
- ❖ بالنسبة للجمعيات التعاونية و الفلاحية، تطلب مستندات الحيازة مرة واحدة وتحفظ بإضبارة الجمعية الدائمة ضمن الفرع ، على أن يراعى طلب التعديلات الطارئة على هذه المستندات في كل عام، وترفق هذه المستندات عند أول طلب للجمعية للقرض، مع كشوف بأسماء الأعضاء طالبي القرض(على أن يتم إرفاق كشوف التوزيع النهائية بعد منح القرض، موقعة ومصدقة بشكل أصولي)، إضافة لمحضر اجتماع الجمعية و البيانات المالية لها.
- ❖ بالنسبة لمشاريع الاستصلاح المنفذة باليات الدولة تحول قيمة القرض (وفق التكلفة الفعلية) للحساب الجاري للجهة المنفذة .
- ❖ بالنسبة لقروض الاستصلاح بهدف التشجير، تمنح طويلة الأجل مع إلزام المقترض بتنفيذ التشجير إما على نفقته الخاصة أو بقرض من المصرف، وفي حال عدم تنفيذ التشجير يتم تحويل أجل القرض من طويل إلى متوسط.

2-2-1-5- الإجراءات القانونية المطبقة في حال مخلفة عقد القرض[11]:

في كافة الغايات التي يمولها المصرف يجب عليه التحقق من ملاءة المستقرض وسلوكه وتعامله وقدرته على التسديد.

حيث نصت المادة/34/ من المرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2005م على كل من وظف الأموال أو المواد العينية المستقرضة من المصرف الزراعي التعاوني في غير الغاية المخصصة لها في عقد الاستقراض، يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبغرامة تعادل ضعف المبلغ المستقرض.

كما نصت المادة /33/ من نفس المرسوم على كل من استلف أو استقراض من المصرف الزراعي التعاوني بطريق التحايل أو ساعد غيره على ذلك كالاستقراض تحت أسماء مستعارة، أو الإيجار الوهمي، أو غير ذلك من الأساليب الاحتيالية الأخرى ، يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى ثلاث

[11] - المرجع السابق ، ص 42.

سنوات وبغرامة مالية تعادل ضعف المبلغ المستقرض. ويخضع المبلغ المخالف إلى فائدة تعادل 9% من المبلغ الغير منفذ وحتى تاريخ الإحالة إلى القضاء ، وإلى فائدة 10% من تاريخ الإحالة على القضاء وحتى التسديد.

كما أصدر السيد الرئيس بشار الأسد عدداً من القوانين والمراسيم التشريعية منها على سبيل المثال، المرسوم التشريعي رقم 69لعام 2004م، والمرسوم التشريعي رقم 25 لعام 2007م، والمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2009م، والمرسوم التشريعي رقم 71 لعام 2011م، والقانون رقم 11 لعام 2014م، والتي تنص على إعفاء قروض المصرف الزراعي التعاوني المستحقة وغير المحصلة من غرامات التأخير في حال سدادها، وكذلك إعادة جدولة القروض الزراعية و أقساطها. وهنا يلاحظ مما سبق تحقق الفرضية الثالثة التي تنص على تدخل الدولة في سياسة المصرف الزراعي الإقراضية و الاقتراضية .

2-2-2: القروض التي قدمها المصرف الزراعي:

1- القروض قصيرة الأجل:

يقدم المصرف الزراعي التعاوني القروض قصيرة الأجل لمختلف القطاعات (عام ،تعاوني ،خاص) ويبين الجدول (2ـــ2ـ2) تطور هذه القروض خلال الفترة 2002ـ2011م، وتوزعها بين مختلف القطاعات.

الجدول (2-2-2) تطور القروض قصيرة الأجل في المصرف الزراعي (1000ل.س).

البيان	الخاص	التعاوني	العام	المجموع
2002	2733334	2352261	61575	5137170
2003	3170168	2720212	73102	5963482
2004	2882772	2703709	59988	5646469
2005	3229149	2913557	55906	6198612
2006	3747544	2861720	555133	7164397
2007	3603897	2625249	800741	7029887
2008	4635063	3501971	1645180	9782214
2009	7427333	6158378	63013316	76599027

2010	8344803	5790727	30212198	44347728
2011	11043325	5534153	66005467	82582945
المجموع	50817388	37161937	162482606	250451931

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2011م.

منح المصرف التعاوني الزراعي تسليفات قصيرة الأجل بحوالي 250 مليار ليرة سورية خلال سنوات الدراسة العشر، و يبين الجدول أن القطاع العام يحتل المرتبة الأولى في التسليف قصير الأجل بحوالي 162 مليار ليرة سورية ، حيث تطورت حصة القطاع العام في الأعوام الثلاثة الأخيرة بشكل كبير جداً، ثم القطاع الخاص ثانياً بـ 50مليار ليرة سورية، والقطاع التعاوني أخيراً بـ37 مليار ليرة سورية. ويبين الجدول تنامي التسليفات لجميع القطاعات بشكل مطرد ،وهذا يعكس سياسة الحكومة السورية في الفترة الماضية نحو تقديم المزيد من الدعم والتسهيلات المصرفية للقطاع الزراعي في سورية.

2- القروض متوسطة الأجل:

يقدم المصرف الزراعي التعاوني القروض المتوسطة الأجل والتي تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات لجميع القطاعات (عام ، تعاوني ، خاص) ويبين الشكل (2-2-3) تطور هذه القروض خلال الفترة 2002- 2011م، ولجميع القطاعات.

الجدول (2-2-3) قروض المصرف الزراعي متوسطة الأجل وتطورها:(1000ل.س).

البيان	عام	تعاوني	خاص	المجموع
2002	7320	548352	1019635	1575307
2003	675	261809	675034	937518
2004	-	180855	498959	679814
2005	-	177244	494694	671938
2006	-	173108	836872	1009980
2007	-	234474	1028434	1262908
2008	-	186303	781047	967350
2009	-	137077	905700	1042777

2010	-	173294	1045457	1218751
2011	-	168474	2682955	2851429
المجموع	7995	2240990	9968787	12217772

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2011م.

قدم المصرف الزراعي تسليفات متوسطة الأجل بقيمة 12مليار ليرة سورية خلال السنوات العشر الماضية، يلاحظ من الجدول تطور القروض المتوسطة الأجل حسب القطاعات حيث يحتل القطاع الخاص المرتبة الأولى في التسليف المتوسط بحوالي 10مليار ليرة سورية ،حيث نما التسليف للقطاع الخاص بشكل مطرد خلال فترة الدراسة مع وجود بعض الطفرات في عامي 2002 و2007م، حيث شهدت هذه السنوات فترات جفاف حادة . ثم القطاع التعاوني بحوالي 2.2 مليار ليرة سورية ،ونما تسليف القطاع التعاوني مع وجود طفرتين فالسنتين السابقتين الذكر ، ثم القطاع العام أخيراً بحوالي 8 ملايين ليرة سورية ،ويلاحظ أيضاً توقف تمويل القطاع العام بعد عام 2003م.

3 ـ القروض طويلة الأجل:

يقدم المصرف الزراعي التعاوني السوري القروض طويلة الأجل لجميع القطاعات ، وتتراوح مدة هذا التسليف في المصرف من خمس إلى عشر سنوات كحد أقصى، ويبين الجدول (2-2- 4) تطور القروض طويلة خلال الفترة 2002- 2011م.

الجدول (2-2-4) تطور القروض طويل الأجل للمصرف الزراعي التعاوني: (1000ل.س)

البيان	عام	تعاوني	خاص	المجموع
2002	-	17387	29115	46502
2003	-	19975	26816	46791
2004	-	12730	22566	35296
2005	-	19057	29264	48321
2006	-	24168	172565	196733
2007	-	43880	540057	583937
2008	-	29358	307841	337199

2009	-	16656	2333986	2350642
2010	-	14457	1609226	1623683
2011	-	17382	722978	740360
المجموع	-	215050	5794414	6009464

المصدر : المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية لعام 2011م.

قدم المصرف الزراعي التعاوني قروض طويلة الأجل بمقدار 6مليارات ليرة سورية خلال العشر سنوات الماضية، وتوزعت بين القطاعين الخاص والتعاوني في ظل غياب القروض المقدمة للقطاع العام، ونلاحظ ممن الجدول أن القطاع الخاص حصل على أغلب القروض بحوالي8،5 مليار ليرة ، كما أن تسليفات القطاع الخاص نمت بشكل شبه مطرد خلال الفترة السابقة . إما القطاع التعاوني فقد حصل على قروض بقيمة 215 مليون ليرة سورية.

تقدم هذه القروض في الأغلب لتمويل مشاريع الصناعات الغذائية ومشاريع الري و استصلاح الأراضي الزراعية، وعمليات التحول إلى نظام الري الحديث.

4. إجمالي القروض حسب الآجال:

يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض الزراعية لمختلف القطاعات العام والخاص و التعاوني وبآجال مختلفة من قصيرة ومتوسطة وطويلة، كما بقدم القروض بنوعيها النقدي والعيني ، ويبين الجدول (2- 2- 5) تطور القروض حسب الآجال في الفترة من 2002-2011م،

الجدول (2-2- 5) تطور إجمالي قروض المصرف الزراعي حسب الأجل: (ألف ل.س).

البيان	قصير	متوسط	طويل
2002	5137170	1575307	46502
2003	5963482	937518	46791
2004	5646469	679814	35296
2005	6198612	671938	48321
2006	7164397	1009980	196733

2007	7029887	1262908	583937
2008	9782214	967350	337199
2009	76599027	1042777	2350642
2010	44347728	1218751	1623683
2011	82582945	2851429	740360
المجموع	250451931	12217772	6009464

المصدر :المجموعة الاحصائية الزراعية لعام 2011م

قدم المصرف الزراعي قروض بلغت قيمتها 268 مليار ليرة سورية خلال فترة الدراسة ، ويلاحظ من الجدول أن القروض قصيرة الأجل استحوذت على أغلب هذه القروض بحوالي 250 مليار ل.س، إما القطاع التعاوني والعام فبلغت القروض الممنوحة لهذين القطاعين 18مليار ل.س ، وهذا يعكس سياسة المصرف في تفضيل تقديم التمويل قصير الأجل لقليل درجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف ، وكذلك تتيح للمصرف التدخل السريع في السوق، وتقديم احتياجات المزارعين و تنفيذ سياسة الحكومة في مجال التمويل الزراعي.

5- القروض حسب المحاصيل:

قدم المصرف الزراعي القروض للمحاصيل الزراعية، ويبين الجدول (2-2-6) تطور القروض التي قدمها المصرف لمجموعة من أهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة من 2007 إلى 2011م، ونوعية التقديم عيني أو نقدي.

الجدول (2-2-6) تطور القروض الزراعية حسب أهم المحاصيل :الوحدة مليون ل.س.

البيان		القطن	الحبوب	الشوندر السكري	زيتون	تشجير مثمر	بيوت بلاستيكية
2007	نقدي	1023	1632	71	81.5	244	18.5
	عيني	543	2736	162	40	78.6	-
2008	نقدي	2149	932	97	67	190.5	23

	عيني	468	3369	155	52	62	0.6
2009	نقدي	2159.5	12255	105.6	52	83	34
	عيني	799	5771	164	50	42	-
2010	نقدي	8176	27859	133	64	104	46
	عيني	752.5	6323	225	88	43	0.5
2011	نقدي	28029	47348	96.5	1.6	152	33.7
	عيني	883	5213	142	-	89.5	12.3
المجموع		44982	113438	1351.1	414.6	1088.6	168.6

المصدر :المجموعة الأخصائية الزراعية لعام 2011م

يتبين من الجدول أن زراعة الحبوب تحتل الحيز الأهم من قروض المحاصيل، حيث حصلت خلال الخمس سنوات الماضية على قروض بقيمة 113 مليار ليرة سورية ، تليها من حيث الأهمية زراعة القطن حيث حصلت على حوالي 45 مليار ل.س ، ثم الشوندر السكري ب1.3 مليار ل.س ، حيث تعتبر هذه المحاصيل من الزراعات الاستراتيجية في القطر، وبالتالي هذه الأرقام تعكس سياسة الحكومة في نقديم الدعم اللازم لهذه المحاصيل، وتأتي زراعة الأشجار المثمرة والبيوت البلاستيكية في المرتبة الأخيرة من حصة القروض بحوالي 2 مليار ل.س، كما يبين الجدول نمو الإقراض بشكل مستمر والقروض النقدية أكبر قيمة من القروض العينية.

6- القروض في المجال الحيواني:

للثروة الحيوانية أهمية كبيرة في سورية ، لما لها من دور في تأمين احتياجات السكان من اللحوم والحليب ومشتقاته و تأمين فائض للتصدير ، ويقدم المصرف الزراعي القروض لمربي لثروة الحيوانية بشقيها النقدي والعيني، يبين الجدول (2-2-7) تطور القروض المقدمة من المصرف و تطورها خلال الفترة 2007-2011م.

الجدول (2-2-7) تطور القروض الزراعية للثروة الحيوانية :الوحدة مليون ل.س.

البيان		حيوانات وأغنام	دواجن	أبقار	أعلاف
2007	نقدي	22	225	63	6.4
	عيني	0.2	2.5	2.3	41.5

2008	نقدي	15.7	199	53.6	9.6
	عيني	0.1	1	0.3	35
2009	نقدي	7.4	258	25.4	-
	عيني	-	6.2	1.2	-
2010	نقدي	9.3	323	54.5	-
	عيني	-	1.2	-	-
2011	نقدي	1	286	39.3	-
	عيني	0.1	1.5	1.7	-
المجموع		55.8	1303.4	241.3	92.5

المصدر :المجموعة الأخصائية الزراعية لعام 2011م

لا تعكس قيمة القروض المقدمة من قبل المصرف لمربي الثروة الحيواني أهمية هذا القطاع، حيث لا يحصل سوى على جزء بسيط من القروض المقدمة من قبل المصرف، حيث حصلت على قروض قيمتها في الخمس سنوات 1.7 مليار ل.س، وحصلت تربية الدواجن على أغلبها بحوالي 1.3 مليار ل.س ، كما أن القروض النقدية تفوق من حيث القيمة القروض العينية.

7- القروض في مجال الاستثمارات:

قدم المصرف الزراعي التعاوني القروض للاستثمارات الزراعية من إنشاء المصانع، وشراء الآليات ومشاريع الري، وعمليات تحسين واستصلاح الأراضي الزراعية. ويبين الجدول (2-2-8) تطور القروض المقدمة من قبل المصرف لهذه المشاريع وتطورها خلال الفترة 2007– 2011م ، وتقسيماتها إلى نقدي وعيني.

الجدول (2-2 -8)) تطور القروض الزراعية حسب الاستثمارات :الوحدة مليون ل.س.

البيان		آليات وآلات	إنشاءات	تحسين الأراضي	مشاريع ري
2007	نقدي	414	347.5	124.3	472.4
	عيني	191	-	1.3	7.5
2008	نقدي	303	236	35.7	333

	عيني	231	1.2	0.1	5.4
2009	نقدي	470	135	108	106.5
	عيني	213.5	1	43.5	1
2010	نقدي	622	132.6	74	112
	عيني	240	1	2	0.1
2011	نقدي	404.5	108.6	5	792.6
	عيني	220	2.5	-	0.3
المجموع		3309	965.4	393.9	1830.3

المصدر :المجموعة الأخصائية الزراعية لعام 2011م

يتبين من الجدول أن المصرف الزراعي قدم خلال فترة الدراسة قروض بلغ قيمتها الإجمالية 6.5مليار ل.س، حيث احتلت عملية تمويل شراء الآليات الحيز الأهم من القروض بمبلغ 3.3 مليار ل.س، ثم عملية تمويل مشاريع الري بحوالي 1.8 مليار ل.س ، فعملية تمويل الإنشاءات بحوالي المليار ليرة ، ثم عملية تحسين الأراضي بقيمة 394 مليون ليرة، كما يبين أن القروض النقدية أكبر قيمة من القروض العينية.

المبحث الثالث: آثار القروض في الناتج الزراعي

2-3-1: القروض: أسبابها ، أسواقها ، مصادرها ، أهدافها

1 ـ يحتاج المزارعون للموارد المالية لثلاثة أسباب:

أـ رأس المال العامل : بما أنه يتم الحصول على الإنتاج في نهاية الموسم حصراً، بينما تستمر التكاليف طوال فترة الموسم فإن المزارعين بحاجة إلى توقع النقود اللازمة للاستثمار.

بـ ـ تدفق الاستهلاك : يتغير الإنتاج الزراعي بشكل كبير من سنة لأخرى بينما يبقى الاستهلاك ثابتًا ، وقد يحتاج المزارعون لاقتراض النقود خلال السنوات منخفضة الإنتا،ج ويقومون بادخار الأموال خلال السنوات وفيرة الإنتاج.

جـ ـ الاستثمارات : عندما يتم الاستثمار فإن التكلفة تدفع في بداية مدة الاستثمار، بينما يتم الحصول على الإيرادات خلال عدة سنوات لاحقة.

لأجل كل هذه الدوافع فإنه من الممكن أن يستخدم المزارعون إدخاراتهم الشخصية ، ومع ذلك فإن الإدخارات الشخصية غير كافية، أو تتطلب فترة طويلة قبل أن تتم عملية الاستثمار. أيضًا فإن الإدخارات المجمدة لا يمكن استثماراها في الإنتاج إلا إذا تم تجميع مبلغ كافٍ ، وأخيرًا فإن من يملك القدرة على الادخار عادًة هو من لا يحتاج لرأس المال من أجل الاستثمار.

اقتصاديًا من الممكن تحقيق إنتاجية عالية عن طريق تخصيص السوق للائتمانات، وذلك لإتاحة نقل رأس المال من الأشخاص المدخرين إلى الأشخاص الذين هم بحاجة لهذه الأموال[12].

2- أسواق الائتمان:

توجد أسواق الائتمان في أي اقتصاد إما بشكل رسمي أو غير رسمي. حيث يجد الأشخاص اللذين يملكون رأس مال فائض عدة طرق لإقراض الأشخاص الذين هم بحاجة للأموال لتبادل المصالح ، ويتم الائتمان الرسمي عادًة عندما يتواجد إدراك شخصي وثقة متبادلة بين المقرض والمقترض.

إن صيغ الائتمان العفوية نادرًا ما تكون كافية، لأنه من الممكن ألا يتم تلاقي المقرض والمقترض أو الافتقار إلى العلاقات الشخصية الضرورية لإتمام الصفقة ، لهذا السبب عادًة ما نشهد ظهور وسيط مالي تتمثل وظيفته بالقيام بتلاقي العرض مع الطلب لإتمام عملية الائتمان، ويتمثل دور الوسيط المالي في الاقتصاد الحديث بالنظام المصرفي.

عند تلاقي العرض مع الطلب فإن معدل فائدة السوق يجب أن يكون بالمستوى الذي تتم فيه عملية توازن السوق والتي من خلالها لا يكون هناك زيادة في العرض أو في الطلب.

عند تواجد الوسيط المالي هناك دائمًا هامش بين معدل الفائدة المدفوع عند اقتراض المال وبين ذلك المقبوض عند إقراض المال، ويجب أن يغطي هذا الهامش كل التكاليف التي تخص الوسيط مثل رواتب الموظفين في المصرف وأفراد الأمن المكلفين بحماية الأموال، ويتم تصنيف عدة أنواع من التكاليف على أنها تكاليف خاصة بالصفقة.

عادةً ما يتم احتكار قطاع الوسيط المالي بشكل كبير رسميًا أو غير رسميًا، ومن المحتمل أن يتضمن الهامش ريع احتكاري بشكل أكثر أو أقل بالإضافة إلى تكاليف التشغيل ، لتجنب ذلك عادًة ما تتدخل الحكومات بشكل مباشر من خلال ملكية الدولة للقطاع المصرفي أو من خلال قوانين صارمة لتنظيم معاملات المصرف.

3 ـ تكاليف المعاملات التجارية ومشاكل الائتمان في أسواق الائتمان والمزارع الصغيرة

[12]- وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، السياسات الزراعية في الدول النامية،2010م،ص 100

ليست تكاليف التشغيل هي التكاليف الوحيدة التي على الوسيط المالي دفعها، إن أهم جزء في التكاليف يرتبط بتكاليف المعاملات التجارية الناتجة عن النظام القانوني والإداري الضروري للسماح بعملية الائتمان.

السبب الرئيس لتكاليف المعاملات التجارية في سوق الائتمان هو الخطر الناتج عن تقصير المقترض في أداء التزاماته ، ولتغطية خطر التقصير يحمّل الوسيط المالي عنصر المخاطرة على معدل الفائدة، لذلك من الممكن أن تكون الفائدة المدفوعة من قبل المقترض أكبر من الفائدة المقبوضة من قبل المقرِض.

لتخفيض الخطر الناتج عن تقصير المقترض يتم وضع تعهدات كضمان إضافي، مما يسبب زيادة بالتكلفة على المقترض. ومن الممكن استخدام الصيغة المعقدة للعقود القانونية وللإجراءات الإدارية. عندما يتم القياس على أساس نسبة مئوية من قيمة الائتمان فإن جميع تكاليف المعاملات التجارية ترتفع كلما قلّ مبلغ الائتمان.

يوجد نتيجتان لتكاليف المعاملات التجارية :

أ ـ تخفيض معدل الفائدة الفعال والذي يمكن للمدخر استلامه.

بـ ـ زيادة معدل الفائدة الذي على المقترض دفعه عند اقتراض المبلغ.

كنتيجة لما سبق، فإن سوق الائتمان يكون محدداً لسببين :

أولاً: هناك عرض غير كافٍ بالنسبة لرأس المال.

ثانياً: هناك طلب محدود لرأس المال.

4 ـ التدخل التقليدي للدولة في قطاع التمويل الريفي:

أـ سياسة الائتمان القديمة: تعتبر جميع الحكومات في العالم عنصر أساسي في التنمية الريفية لتزويد المزارعين بالائتمانات. وتوفر الائتمانات للمزارعين غير الكافية، حيث تتطلب وجود الخبرة كعامل أساسي إلى جانب التمويل.

قامت الحكومات بالتخلي عن دور الوسيط المالي في القطاع الزراعي من خلال حصر هذا الدور بالمصارف التابعة لها مثال على ذلك المصرف الزراعي في سورية.

وتحاول الحكومات زيادة مبالغ الائتمان من خلال إعطاء ائتمانات بمعدلات فائدة منخفض.والسبب وراء هذا النوع من التخفيض هو الاعتقاد بأن الطلب على الائتمانات من قبل المزارعين مرن بشكل كبير، حيث أنه يتأثر بقوة بمعدل الفائدة.

هناك عدة مآخذ على فتح مثل هذه الائتمانات:

أولاً: بالرغم من أن معدل الفائدة الاسمي يمكن أن يكون منخفضاً ، فإن حدوث تكاليف المعاملات التجارية قد يكون شبيهاً للتكلفة الفعلية لاقتراض المال التي قد تبقى مرتفعة جدًا خاصة للمزارعين الصغار.

ثانيًا: نظام اقتراض المال بمعدل فائدة منخفض لا يقوم بتزويد المستثمرين بحوافز كافية للاستثمار بشكل كاف في السوق، لذا من الممكن تطبيق هذا النظام فقط عند وجود دعم خارجي بشكل مستمر.

ثالثاً: محاولة جعل الائتمان هدفاً سهلاً بالنسبة للمستخدمين (مثال على ذلك تشجيع المزارعين الصغار للاستثمار أكبر من المزارعين الكبار) وبالنسبة للاستخدام (مثال على ذلك فتح ائتمان عيني بسلع معينة إذا كان الائتمان خارجياً بتحويل شراء مواد أولية، فإن مصرف الدولة يمكنه تزويد هذه المواد بشكل مباشر بدلاً من التزويد بالمال لشرائها) .

يمكن تحقيق هذا الهدف بسهولة من خلال تجنب بعض الآليات (مثال على ذلك لمصلحة صغار المزارعين تستطيع الحكومة فرض حد معين كحد أقصى للمبلغ المسموح به للاقتراض في عقد واحد)،إن هذا ليس كافٍ لضمان أن الأموال لن توجه بشكل مباشر للمزارع الكبيرة ، في الواقع يمكن تطبيقها بسهولة من خلال توقيع عدة عقود، والتي ستؤثر فقط بزيادة تكاليف المعاملات التجارية.

أيضًا إذا احتاج المزارع إلى نقود من أجل الاستهلاك أكثر من احتياجها لشراء مواد أولية يمكنه بشكل مستمر إعادة بيع المواد الأولية الممنوحة له من قبل الحكومة للحصول على النقدية .ومرة أخرى التأثير سيكون فقط على زيادة تكاليف المعاملات التجارية من خلال إجبار المزارع الحصول على صفقة أخرى.

أخيراً، لتخفيض خطر الإخفاق يتم ربط احتياطي الائتمان بمحصول السوق، ففي حالة مثل سوريا إعادة وضع الائتمانات تأخذ شكل تخفيض من السعر المستلم من قبل المزارع نتيجة لبيع محصوله، والذي يتم بيعه من خلال نفس المؤسسة التي تزود بالائتمانات (المصرف الزراعي)[13].

بـ ـ سياسة الائتمان الجديدة: لقد كانت تجربة إعانات الائتمان الزراعي سلبية في عدة دول ، ونادرًا ما يتم اعتبار نظام الائتمان كافيًا للمزارعين، ودائمًا يتضمن عبئاً كبيراً على موازنة الدولة، فلذلك لايتم دعمه من قبل الدولة، وهذا يطرح التساؤل التالي:

ما الذي يجب فعله لزيادة منح الائتمان لأسر الريف من خلال نظام الدعم الشخصي ؟

الهدف الأول: يجب أن يكون نقل الادخارات المحلية، فمن الممكن إثبات عدم صحة القول بأن المزارعين لا يستطيعون الادخار، بدليل أن المزارعين قادرون على توفير الاستهلاكات حتى في ظروف التغيرات الكبيرة في الإنتاج، وأنهم لا يستطيعون الادخار بطريقة أو بأخرى، فكيف يستطيعون الاستمرار خلال المواسم الجافة والمنخفضة الإنتاج، أو يستطيعون تنظيم معيشتهم

[13] ـ المرجع السابق . ص 101-103.

باستهلاك نوع من حصادهم والانتظار للفترة التالية حتى يأتي محصول آخر؟ من الواضح أن للمزارعين القدرة على توفير شيء ما.

إن التكلفة المرتفعة للادخار الرسمي تمنع المزارعين من الاعتماد عليه (مثل حساب الادخار المصرفي)، وغالبًا ما تكون مبالغهم المدخرة صغيرة، لذلك لا يستطيعون تحّمل تكاليف المعاملات التجارية المرتبطة بالائتمانات الرسمية الواجب عليهم تسديدها (متضمنة تكاليف الوقت والبعد عن فروع المصرف، بالإضافة إلى فقدان الثقة بإمكانية الاعتماد على النظام بسبب نقص المعلومات) ، لا يدخر القرويون بشكل رسمي بسبب عدم توفر الطاقة الادخارية لديهم ، وتفضل الأسر وضع أصولهم في المواشي والحبوب أو في الذهب أكثر من الاستثمار في المصارف عندما يكون المصرف غير موثوق به.

الهدف الثاني: هو تخفيض هامش الوسيط المالي خاصة عن طريق تخفيض تكاليف المعاملات التجارية .إن ما يحفز المزارعين فعلياً هو معدل الفائدة الفعال أكثر من تخفيض معدل الفائدة الاسمي على الاقتراض ، فإن زيادة الطلب ستعمل على تخفيض تكاليف المعاملات التجارية.

إن زيادة التكاليف الإدارية للنظام المصرفي من خلال ارتفاع التكاليف غير المباشرة، وزيادة التوظيف، وقلة حوافز موظفي المصرف، وعدم الكفاءة تؤدي إلى ارتفاع معدل الفائدة الذي يتوجب على المزارع دفعه.

إن التحدي الأكبر هو تخفيض تكاليف المعاملات التجارية الناتجة عن الخطر الموجود في أي عقد ائتمان، وذلك من خلال:

أولاً: يجب تخفيض التكاليف الإدارية لكل من الادخارات الرسمية والقروض، والتحصيل أول بأول للمبالغ الصغير المدخرة.

ثانياً: تخفيض التكاليف الإدارية من خلال تخفيض (البيروقراطية) وتكاليف الأعمال الورقية للحد الأدنى عن طريق زيادة الحوافز وهيكلية العلاوات تبعاً لأداء الموظفين (فتح قروض ، إعفاء المبالغ المستحقة ..... الخ) وعن طريق اللامركزية في اتخاذ القرارات للمكاتب الفرعية.

عادةً التبرير الرئيس بأن المصاريف غير المباشرة للمصارف حول العالم مرتفعة وهو الحل لتعويض التكاليف الناتجة عن معدل الفائدة المنخفض لتغطية القروض.

وهنالك هدف واحد مهم لتدخل الحكومة في سوق الائتمان، هو محاولة زيادة معدل استرداد القروض بحيث أن المصرف لا يستطيع استخدامه لتبرير ارتفاع الهامش، والذي يمكن بسهولة من القضاء على الريع الاحتكاري.

2-3-2: آثار القروض الزراعية :

تعتبر القروض من أهم الخدمات المساندة في القطاع الزراعي بشكل خاص، والقطاعات الأخرى بشكل عام، والتي تستعمل كوسيلة لتسريع عجلة التنمية من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة، وخاصة في حالة القروض المتوسطة والطويلة الأجل التي تتركز على الإنشاءات، وشراء الآلات، وتأسيس المشاريع الإنتاجية الجديدة، أو توسيع المشاريع القائمة للحصول على فائدة اقتصاديات الحجم.

2 ـ زيادة كفاءة الإنتاج من خلال تسهيل عملية الاستبدال، والتحديث في المكونات الإنتاجية واستخدام الأسمدة والأصناف المحسنة من البذار، وتخفيض التكلفة عن طريق زيادة الإنتاجية بزيادة استخدام المكننة والتقنيات المتطورة في بعض الأنشطة الإنتاجية مثل تربية الدواجن وغيرها.

3 ـ مساعدة المزارعين على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة ومخاطر التقلبات الموسمية في الدخل، والإنفاق، والظروف الجوية باعتبار الإنتاج الزراعي يتصف بالموسمية، واحتمال انتشار الأوبئة، والأحداث الطارئة، فالقرض يوفر السيولة اللازمة لمواجهة كل هذه الاحتمالات وغيرها.

4- المساعدة في عملية تملك وسائل الإنتاج المختلفة في فترة قصيرة نسبياً لتجنب تأثير عامل الزمن على ارتفاع الأسعار[14].

1- القروض والإنتاج:

يبين الجدول (2-3-1) تطور القروض وعلاقتها بالإنتاج الزراعي خلال الفترة من 2000 إلى 2011م ، وتطورها بشقي الإنتاج الزراعي الحيواني والنباتي.

الجدول (2-3-1) الإنتاج الزراعي والقروض خلال الفترة 2011/2000م (مليون ل.س).

السنوات	الإنتاج النباتي	الإنتاج الحيواني	الإجمالي	القروض
2000	215382	121715	337098	8702
2006	345776	182689	528465	8371
2007	341735	224083	565818	7740
2008	402638	250525	653164	11086
2009	486570	295636	782207	79992
2010	468822	297333	766155	47190
2011	452335	310061	762396	86174

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجوعة الإحصائية الزراعية السورية، أعداد مختلفة.

[14] ـ وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية ،2010، ص 16-17.

يظهر من الجدول السابق تطور القروض والإنتاج الزراعي، ويظهر أن هناك نوع من العلاقة الإيجابية بين القروض والإنتاج الزراعي، حيث نلاحظ أنه خلال فترة الدراسة قد نمت القروض المقدمة من المصرف الزراعي بحوالي عشرة أضعاف، من 8.7 مليار ليرة إلى حوالي 86 مليار ليرة عام 2011م، كما أن القروض قد نمت بشكل قفزة كبيرة بين العامين 2007 و2008م، وذلك نظراً لموجة الجفاف التي اجتاحت أغلب مناطق القطر، إما الإنتاج الزراعي فقد تضاعفت قيمته خلال فترة الدراسة ، من حوالي 337مليار ليرة عام 2000م إلى 762 مليار ليرة عام 2011م، وذلك بشقي القطاع النباتي والحيواني، ومن خلال هذا التحليل يتبين زيادة الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي من خلال تقديم المزيد من القروض الزراعية.

2- القروض والمؤشرات الاجتماعية:

للقروض آثار اجتماعية من حيث التأثير على مستوى الدخل، ويبين الجدول (2-3-2) عدد العاملين في القطاع الزراعي ونصيب الفرد العامل في الزراعة من القروض والإنتاج الزراعي وتطورها خلال الفترة من عام 2000 إلى 2011م.

الجدول (2-3-2) عدد العاملين في الزراعة ونصيب الفرد العامل في الزراعة من القروض والدخل للفترة 2011/2000م (ل.س)[15]:

السنوات	الدخل الزراعي	نصيب الفرد من القروض	عدد العاملين في الزراعة
2000	231680	5981	1455000
2006	543490	8609	972350
2007	611600	8366	925145
2008	729455	12385	895413
2009	997232	101982	784378
2010	1058207	65178	724012
2011	1083450	122463	703675

[15] المقصود بالدخل الزراعي هو حصة الفرد العامل في الزراعة من الإنتاج الزراعي ، ونصيب الفرد من القروض هو نصيب الفرد العامل في الزراعة من القروض الزراعية.

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المجوعة الإحصائية الزراعية السورية، أعداد مختلفة.

يلاحظ من الجدول زيادة حصة الفرد العامل في الزراعة من الإنتاج الزراعي في القطر خلال فترة الدراسة بحوالي أربعة أضعاف من 231الف ليرة عام 2000م إلى 1083ألف ليرة عام 2011م ، وكذلك الأمر بالنسبة لحصة الفرد العامل في الزراعة من القروض الزراعية ، حيث زادت خلال فترة الدراسة من 5981 إلى 122ألف ، بزيادة تصل إلى عشرين ضعف، وتعود نسبة النمو المرتفعة في حصة الفرد العامل في الزراعة من القروض، وارتفاعها من الإنتاج إلى عدة أسباب، من أهمها: انخفاض عدد العاملين في الزراعة بنسبة النصف من 14455ألف إلى 703ألف عام 2011م ، و زيادة الاهتمام الحكومي بالقطاع الزراعي ، وارتفاع أسعار السلع الزراعية .

وهنا يلاحظ تحقق الفرضية الثانية بشكل كامل ، التي تنص على وجود علاقة بين القروض الزراعية وتحسن مستوى الدخل و الإنتاج.

المبحث الرابع :السياسات الزراعية المكملة للقروض الزراعية:

تشمل هذه السياسات الزراعية على سياسات التخطيط والإنتاج والتسعير والتسويق والخدمات المساعدة ومدخلات الإنتاج والموارد الطبيعية .وقد ركزت هذه السياسات على مجموعة من الأهداف أهمها[16] :

1- تحقيق مساهمة فعالة للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، وفي الاستقرار الاقتصاد من خلال زيادة الإنتاج وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج.

2- زيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة، وتضييق الفجوة الغذائية، وتحسين الميزان السلعي الغذائي بتنمية الصادرات والأقلال من الواردات.

3- تحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك في مستوى تكامل المدخلات وتكامل الإنتاج، بحيث يوفر القطاع الزراعي نسبة هامة من المدخلات والمواد الخام لقطاع الصناعة، وتكثيف استعمال الزراعة للمنتجات الصناعية كالآلات والأسمدة.

[16] هيئة تخطيط الدولة - تحليل الواقع الراهن للقطاع الزراعي للفترة 2004-2008م ،.

2-4-1- سياسات التخطيط والإنتاج الزراعي:

اعتمدت الحكومة منذ الستينات نظام التخطيط المركزي ، وبدأت تتجه نحو التخطيط التأشيري وبشكل تدريجي منذ الخطة الخمسية السادسة (1986–1990). وانعكس ذلك على الخطة السنوية التي تميزت باعتماد النهج التشاركي من خلال مساهمة كافة الجهات المعنية في إعدادها وحتى إقرارها، و اعتماد التخطيط اللامركزي من خلال قيام المحافظات بوضع خططها السنوية في ضوء المؤشرات العامة . وضمن هذا التوجه حافظت السياسات الزراعية على دور الدولة في الإشراف على توزيع الموارد، وتوفير جزء من مستلزمات الإنتاج وتسويق بعض المحاصيل الرئيسة ، مع إفساح المجال للفعاليات الخاصة في الإنتاج والتسويق والتصنيع . وبهذا تم تبسيط آلية التخطيط والانتقال من التخطيط على مستوى المحصول إلى مستوى المجموعة النباتية، بحيث يتاح للمنتج زراعة المحصول المرغوب من قبله من خلال عدة خيارات .

يتم إعداد الخطة الإنتاجية الزراعية السنوية وفقاً لتعليمات المرسوم التشريعي رقم 59 تاريخ 2005/7/20، وقرار اعتماد الخطة الإنتاجية رقم 3964تاريخ 2005/7/25، وبناء على الأسس التالية:

- توجهات استراتيجية التنمية الزراعية.
- تحليل الواقع الراهن للقطاع الزراعي .
- المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي والسياسات الزراعية المعتمدة لحلها .
- المؤشرات الاقتصادية للخطة الخمسية .
- المؤشرات المعتمدة بمشروع التحديث المؤسساتي والقطاعي .
- استمرار التخطيط التأشيري على مستوى المجموعات النباتية مع الحفاظ على المساحات المخططة للقمح والقطن والشوندر.
- التنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة والجهات ذات العلاقة.

وتتألف سياسات الإنتاج من سياسات الإنتاج النباتي و سياسات الإنتاج الحيواني.

أ ـ سياسات الإنتاج النباتي:

على الرغم من الصعوبات يملك هذا القطاع العديد من نقاط القوة كوجود تنوع في الأنظمة البيئية الذي يساعد في وجود أنظمة زراعية مختلفة ملائمة لتشجيع الصناعات الغذائية، توفر اليد العاملة الرخيصة، توفر البنى التحتية المناسبة والخدمات الداعمة وإمكانية زيادة الإنتاجية. لذلك فقد رسمت الحكومة السورية السياسات المقترحة التالية بما يتناسب مع استراتيجية التنمية الزراعية لتذليل التحديات وتحسين فرص تنمية القطاع:

- اعتماد التنمية الرأسية في الإنتاج النباتي، من خلال تحسين ظروف إدارة العمليات الزراعية وتطوير استخدام المدخلات في عملية الإنتاج للمساهمة في زيادة إنتاجية وحدة المساحة ولتخفيض تكاليفها، وتطوير واستخدام الأصناف والأصول عالية الغلة، وكذلك الأصناف والأصول المقاومة للجفاف، وزيادة نسب التسميد الخضري والعضوي والعناصر النادرة بحسب الحاجة والضرورة.
- اعتماد التراكيب المحصولية والدورات الزراعية، وبما يتوافق مع الميزة النسبية لإنتاجية الأرض، وتعديل التراكيب المحصولية باتجاه زيادة البقوليات الغذائية والحبوب العلفية، وزيادة مساحات المحاصيل القابلة للتصنيع والتصدير، والتوسع في زراعة نباتات الزينة والنباتات الطبية، ودراسة إمكانية إدخال محاصيل اقتصادية بديلة في الدورة الزراعية في ضوء نتائج البحوث العلمية الزراعية وحسب العوائد الاقتصادية.
- إيلاء المحاصيل ذات الميزة النسبية أهمية أكبر، وزيادة قدرتها على المنافسة من خلال تخفيض تكاليف إنتاجها والتمييز بين أنماط المحاصيل في ضوء مردودية كل لتر من الماء.
- التوسع في اعتماد مبدأ الإدارة المتكاملة لمكافحة الآفات والمكافحة الحيوية، وتأمين متطلبات التطوير.
- إنشاء أنظمة إنذار مبكر للتنبؤ بالجفاف والظروف الجوية الأخرى مع ملاحظة تطوير المنشآت القائمة .
- تأمين متطلبات تطوير مراكز الحجر الزراعي والمخابر القائمة ورفع سويتها، وتأمين مستلزمات إنشاء أنشطة جديدة في هذا المجال.
- تأسيس نظام معلومات تسويقية يؤمن المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية فيما يخص أنواع السلع المطلوبة وأوقات الحاجة والأسعار والمواصفات.
- دراسة حركة المنتجات الزراعية في أسواق الجملة وكمياتها ونوعيتها وأسعارها في إطار التسويق الداخلي .
- تشجيع إقامة الشركات والمؤسسات التسويقية في كافة القطاعات (عام – خاص – تعاوني – مشترك).
- تم إحداث الهيئة العامة لتنمية الصادرات بالمرسوم رقم 6 لعام 2009 بهدف فتح أسواق خارجية، وتشجيع التصدير، ومراقبة الصادرات لضمان جودتها، وتأمين مخابر متطورة لمنح الموثوقية للمنتج قبل تصديره.

- إقامة اتحادات تعاونية نوعية للمنتجين الزراعيين توفر نظإما تسويقياً للإنتاج يزيد من القدرة على المنافسة، وتحسين كفاءة المنتج سواء بتحسين عمليات مابعد الحصاد أو بالتصنيع.
- إقامة جمعيات تسويقية للمنتجين ذوي المصالح المتشابهة والمشتركة تساهم في تحقيق تخفيض في الكلفة وزيادة في أسعار البيع.
- تصنيع المنتجات الزراعية وفقاً للمقاييس والمواصفات العالمية، وتشجيع الصناعات الزراعية النباتية التقليدية منها والمتطورة.
- توفير المواد الأولية الجيدة للصناعة والتوسع في زراعة المحاصيل التصنيعية وإدخال المحاصيل الجيدة المطلوبة للتصنيع.
- تبني آليات جديدة للدعم بما يتوافق مع النظم المعمول بها عالمياً وأسس منظمة التجارة العالمية[17].

بـ ـ سياسات الإنتاج الحيواني:

على الرغم من وجود الصعوبات العديدة يملك هذا القطاع كثيراً من نقاط القوة، كوجود تنوع في الإنتاج الحيواني مناسب لتحسين الصناعات الغذائية، توفر اليد العاملة الرخيصة، توفر البنى التحتية المناسبة والخدمات الداعمة وإمكانية زيادة الإنتاجية .لذلك فقد وضعت الحكومة حزمة من السياسات التفصيلية المتضمنة في استراتيجية التنمية الزراعية لتحسين كفاءة الإنتاج الحيواني، وتحسين فرص التنمية ودعم أنشطة الإنتاج الحيواني:

- تحقيق التكامل والتوازن بين الإنتاجين النباتي والحيواني .
- القيام بالأبحاث اللازمة لدراسة السلالات والعروق المحسنة المحلية أو المدخلة وإكثارها ونشرها.
- تطوير إنتاجية الوحدة الحيوانية من المنتجات المختلفة (لحم – حليب – صوف – بيض) وذلك بواسطة عمليات التحسين والتدريج، وإدخال أنواع حيوانية عالية الإنتاجية، وتأمين الأعلاف اللازمة لها من خلال زيادة إنتاج الأعلاف الخشنة والأعلاف الخضراء، وتأمين احتياطي من الأعلاف، وتنمية مراعي البادية، وتنظيم الرعي فيها، والتركيز على تحسين إنتاجية أغنام العواس، وإنتاج الكباش المحسنة وتوزيعها على المربين.
- تشجيع إقامة مزارع للماشية في مناطق الاستقرار الثالثة والرابعة، وبخاصة من الحيوانات الصغيرة المتأقلمة والمتأصلة (الماعز، الأغنام، الدواجن، الأرانب).

[17] وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية،2010م،ص58.

- تأمين المتطلبات اللازمة من الأدوية البيطرية لتنفيذ برامج الوقاية، ولتحصين هذه الحيوانات من الأمراض الحيوانية المختلفة والمشتركة، وتشجيع إنتاج الأدوية محلياً.
- وضع برنامج خاص للتقصي عن الأمراض الحيوانية المختلفة، وإنشاء أنظمة إنذار مبكر بهذا الخصوص.
- تطوير المخابر وأنظمة الحجر الخاصة بالثروة الحيوانية .
- تطوير الصناعات الريفية لمنتجات الثروة الحيوانية، وتشجيع إقامة منشآت التصنيع في مناطق الإنتاج مع التركيز على الجودة التي تحقق المواصفات العالمية.
- تشجيع العمل المشترك بين المنتجين الزراعيين (جمعيات تعاونية – اتحادات تعاونية نوعية) لتنسيق نشاطاتهم ولتحسين توزيع الخدمات فيما بينهم، وتنظيم الحصول على الثروة الحيوانية وإدارتها وتفادي أثر أزمات الأعلاف حين حصولها مما يساهم في تخفيض تكاليف الإنتاج، ويحسن من مردودية العمل المشترك.
- تأسيس نظام معلومات تسويقية يؤمن المعلومات الكافية عن الأسواق الخارجية فيما يخص أنواع السلع المطلوبة وأوقات الحاجة والأسعار والمواصفات.
- دراسة حركة المنتجات الحيوانية في أسواق الجملة وكمياتها ونوعيتها وأسعارها في إطار التسويق الداخلي .
- تشجيع إقامة الشركات والمؤسسات التسويقية في كافة القطاعات (عام – خاص – تعاوني – مشترك).
- تم إحداث الهيئة العامة لتنمية الصادرات بالمرسوم رقم 6لعام 2009 بهدف فتح أسواق خارجية، وتشجيع التصدير، ومراقبة الصادرات لضمان جودتها وتأمين مخابر متطورة لمنح الموثوقية للمنتج قبل تصديره.
- توفير مياه الشرب في البادية السورية وتنقيتها في بعض المواقع .
- تبني آليات جديدة للدعم بما يتوافق مع النظم المعمول بها عالمياً وأسس منظمة التجارة العالمية [18].

2-4-2- السياسات السعرية والتسويقية:

لقد مرت سياسة الأسعار والتسعير للمنتجات الزراعية ببعض التعديلات، وإن أهم ما تتميز به السياسة السعرية الحالية:

[18] االمرجع السابق ص60

- تلازم السياسة السعرية مع سياسات التنمية الزراعية، واعتبار الأسعار وسيلة لتنفيذ الخطط الإنتاجية خاصة ما يتعلق بالمحاصيل الرئيسة.
- الاكتفاء بتسعير المحاصيل الرئيسة وهي (القمح الشعير الذرة الصفراء القطن الشوندر السكري التبغ)، حيث يتم تحديد الأسعار استنادا إلى دراسة تكاليف الإنتاج، وإعطاء هوامش ربحية، وقد بدأت الزيادة في أسعار هذه المنتجات منذ عام 2005 تماشياً مع زيادة الأسعار العالمية وتحرير أسعار الأسمدة والمحروقات .

يبين الجدول(2-4-1) الزيادة في أسعار هذه المنتجات خلال الفترة 2000-2010

الجدول (2-4-1)تطور الأسعار الرسمية المحددة من قبل الدولة 2000-2011 (ل.س/كغ)

البيان	2000	2002	2004	2006	2008	2009	2010	2011
قمح قاسي	11.8	11.8	12.5	13	16.5	20	20.5	21.5
قمح طري	10.8	10.8	11.5	12.5	16	19.5	20	21
قطن	30.75	31	32	33	36	41	42	42
شوندر سكري	2.25	2.25	2.5	2.7	3.75	3.75	4.5	4.5
شعير	7.5	8	8.5	9.5	15	16	16	17
ذرة صفراء	8	8	9	12	15	17	17	18
تبغ	70	77	85	93.5	110.5	127	123	134

المصدر: وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية ـأعداد مختلفة .

وتجدر الملاحظة بأن أسعار الشوندر السكري يتم تحديدها وفق درجة الحلاوة، إما أسعار القطن حسب فترة التسليم ومواصفات المنتج .كما تحدد أسعار الشراء للقطن حسب السعر العالمي للمساحات التي تزيد عن المساحات المخططة.

وقد شهدت سياسات التسويق الزراعي في نفس الوقت مجموعة من التطورات نتيجة إفساح المجال للقطاع الخاص بالدخول بشكل أوسع في العملية التسويقية، حيث زادت مساهمته في مجال تسويق وتصنيع وتصدير العديد من المنتجات الزراعية، إضافة إلى مشاركته في توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي مثل الأسمدة والمواد الكيماوية ،في حين اقتصر التسويق والتصنيع بمؤسسات القطاع العام لمحاصيل القطن والشوندر السكري والتبغ، وكذلك تصدير القمح.

ويمكن تلخيص الإجراءات المتخذة التي تعكس الواقع الراهن للتسويق الزراعي بالنقاط التالية:

- التخلي عن سياسة التوريد الإجباري للمنتجات الزراعية وحتى الرئيسة منها، عدا المحاصيل التي تعود ملكية المعامل المصنعة لها للدولة (قطن ، شوندر ، تبغ).
- السماح بتصدير كافة المنتجات الزراعية من قبل القطاع الخاص عدا المحصور تسويقها بالدولة إضافة لمحصول القمح.
- السماح للقطاع الخاص باستيراد المواد الغذائية لتوفير الحاجة منها (سكر – أرز – منتجات مختلفة وخاصة غير المتوفرة محلياً).
- اعتبار الأسعار المحددة تأشيرية بالنسبة للسلع غير المحصور تسويقها بمؤسسات الدولة، وأن الأسعار المحددة هي ملزمة للراغبين بالبيع لهذه المؤسسات.

وبناء على ما تقدم تقسم المنتجات الزراعية إلى ثلاث مجموعات حسب قناة تسويقها كما يلي:

1ـ مجموعة المحاصيل التي يلتزم المزارعون بتسليم إنتاجهم للمؤسسات الحكومية : تضم هذه المجموعة المحاصيل التي تقوم الدولة بتصنيعها بشكل حصري وهي القطن والتبغ و الشوندر .وتحدد أسعار هذه المنتجات لجنة مختصة تضم جميع الأطراف ذات العلاقة قبل بداية موسم إنتاجها ويحسب على أساس تكلفة الإنتاج مضافاً إليه هامش ربح.

2ـ مجموعة المحاصيل الحقلية التي يمكن للمزارعين تسليم إنتاجهم للمؤسسات الحكومية، أو بيعها في الأسواق المحلية، تضم هذه المجموعة القمح والشعير والحمص والعدس، وتحدد أسعار هذه المحاصيل قبل بداية كل موسم، وتعتبر الأسعار ملزمة في حال البيع لمؤسسات الدولة فقط.

3ـ مجموعة المحاصيل والمنتجات النباتية والحيوانية الأخرى، فيتحدد سعرها تبعاً لقوى العرض والطلب، وذلك لتمكينها من تنفيذ المهام المناطة بها وفق التوجهات الجديدة ومنها التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي..وتسعى الحكومة إلى توفير متطلبات العمل والتجهيزات المتطورة للمساعدة في توفير بيئة العمل الملائمة .وضمن هذه المجموعة نجد مايلي:

1ـ منتجات الخضار والفواكه :يقوم القطاع الخاص بتسويق 95% من الإنتاج، بينما تتولى الشركة العامة للخزن وتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية تسويق باقي كميات الإنتاج، وتتم عمليات التسويق الداخلي للخضراوات والفواكه عبر قنوات عديدة (المنتج، الضمان، تاجر الجملة و المفرق، المستهلك) إضافة إلى الوسطاء بالعمولة .وفي كثير من الحالات يقوم بعض تجار الجملة بتمويل المنتجين لقاء تسويق الإنتاج، وعادة مايدفع المنتج عمولة البيع 5ـ7% من قيمة البيع لتاجر الجملة، ويتم تحديد سعر البيع عن طريق المزاد العلني. وغالبا "يتم شراء الفواكه قبل نضجها عن طريق الضمان الذي يدفع جزءاً من القيمة مقدما ويقوم بتأمين العبوات والنقل وتسويق الإنتاج.

2ـ تسويق منتجات البيوت المحمية : يتم تسويقها داخلياً وخارجياً من قبل المنتجين وتجار الجملة والمفرق ، مع الإشارة إلى وجود شركات و مؤسسات تعمل بشكل نشيط في مجال تصدير البندورة

أحيانا ، ويتم تصدير بعض المنتجات إلى دول الجوار (البندورة ، الخيار ، الفليفلة ، الكوسا) بواسطة شركات و مؤسسات زراعية تعمل في مجال تصدير المنتجات الزراعية وتستخدم برادات خاصة بحمولة 20-25 طن للبراد الواحد، وإن 90%من الكميات المصدرة تذهب إلى دول الخليج و10% إلى الدول الأجنبية.

2-4-3- السياسات الخاصة بالخدمات المساعدة:

تتضمن استراتيجية التنمية الزراعية السياسات التالية لتطوير الخدمات المساعدة والتي تتطلب مساعدة الجهات الأقليمية والدولية:

- وضع استراتيجية واضحة المعالم للبحوث الزراعية بشكل ينسجم مع استراتيجية التنمية الزراعية، وتحديد المجالات البحثية وأولويتها، وإعادة هيكلة البرامج البحثية بما يتفق مع هذه الاستراتيجية، وبما يساعد على المحافظة على استدامة الموارد وتحسين البيئة.
- العمل على إيجاد البدائل المناسبة للمحاصيل المزروعة المتحملة للجفاف والمقاومة للملوحة وأقل حاجة للمياه وذات المردود الاقتصادي الأفضل، والتي تتناسب مع احتياجات القطر والسكان، على أن لاتؤثر بشكل سلبي على الملوحة والاستدامة.
- تطوير آلية حفظ الأصول الوراثية وإنشاء مجمعات وراثية تشمل كافة الأنواع وحفظها وفق الأساليب العلمية المتطورة، ووضع تشريع ينظم عملية تداول هذه الأصول وحقوق القطر فيها.
- التعاون مع المنظمات والمراكز والمؤسسات الوطنية والعربية والأقليمية والدولية بما يخدم تحقيق هذه الإجراءات.
- تنسيق العمل بين نشاطات البحوث والإرشاد.
- تأهيل المرشدين الزراعيين لتمكينهم من تنفيذ البرامج الإرشادية المتخصصة، ونقلها إلى المنتجين، وذلك بإقامة دورات تدريبية ذات طابع علمي وفني تخصصي.
- تأهيل الوحدات الإرشادية ودعمها بكافة مايلزمها من العناصر أو السكن أو وسائط النقل أو التجهيزات المختلفة السمعية والبصرية وغيرها.
- إعداد برامج خاصة لتحسين أداء المرأة الريفية وتأهيلها لإدارة المشاريع الأسروية والصناعات الريفية .
- تأمين متطلبات المؤسسات التعليمية من مخابر وتجهيزات ووسائل إيضاح ووسائط نقل والعدد الكافي المؤهل من المدرسين بما يتناسب وأعداد الطلاب.

- وضع برنامج متكامل لتأهيل وتدريب الكوادر العاملة في القطاع الزراعي وزيادة أعداد المراكز التدريبية لتغطية الاحتياجات المتزايدة لذلك، بما فيها التدريب قبل الخدمة وأثناءها.
- إقامة مراكز تدريبية متخصصة ومتطورة مستوفية لشروط التدريب في المواقع ذات الأهمية الزراعية التي تحتوي على لوازم الخدمات (قاعات مطالعة، مطعم، مخابر، سكن المتدربين، وسائل إيضاح.....)[19].

وفي إطار اندماج المرأة الريفية وتعزيز دورها في التنمية أحدثت مديرية تنمية المرأة الريفة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بهدف:

ـ التخفيف من حدة الفقر في الريف السوري من خلال بحث ميداني في المناطق الأشد فقراً والتي يتم اختيارها حسب خارطة الفقر في الريف السوري .

ـ تعزيز دور المرأة الريفية في التنمية من خلال تمكين النساء الريفيات من إقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل ، تساهم في زيادة دخل الأسرة الريفية وذلك من الأنشطة التالية :

أـ إقامة دورات تدريبية حول تأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة والمهارات التسويقية .

بـ ـ تأهيل العاملات في التنمية الريفية على المواضيع السابقة.

جـ ـ إحداث مركز دائم لبيع وعرض منتجات مشاريع النساء الريفيات.

ـ تعزيز القدرة على توليد فرص العمل في الريف من خلال أحداث /20/ صندوق دوار في /20/ قرية مختارة من قرى الريف السوري حسب خارطة الفقر.

كما أحدثت مديرية صندوق دعم الإنتاج الزراعي، الذي أحدث صندوق دعم الإنتاج الزراعي استنادا إلى أحكام المرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2008م ، ويهدف إلى المساهمة بتحقيق الأمن الغذائي والكفاءة الاقتصادية للعملية الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية للإنتاج الزراعي . ويقوم بتقديم مبالغ الدعم المخصصة لتحقيق السياسات الزراعية المقررة، بحيث تغطي أسعار بعض المنتجات ومستلزمات الإنتاج الزراعي والمكافحات العامة ضد الجائحات التي يتعرض لها الإنتاج الزراعي . ويحل الصندوق بأساليب الدعم المنصوص عليها بالمرسوم التشريعي محل أساليب وأشكال الدعم المتبعة حاليا وبالتدريج و بالتطابق مع شروط منظمة التجارة العالمية . ويضاف إلى ذلك صدور العديد من التشريعات والقوانين، مثل القانون رقم /1/ لعام 2007م الناظم للوحدة الجوية الزراعية، ،والقانون رقم /26/ لعام 2007م الناظم للحجر الصحي النباتي.

2-4-4- السياسات الخاصة بمدخلات الإنتاج الزراعي:

تميزت السياسات الزراعية المتعلقة بمدخلات القطاع الزراعي في إطارها العام منذ تسعينات القرن الماضي وحتى الآن بالتخفيض التدريجي لدعم بعض المستلزمات كالمحروقات وتكاليف الري في

[19] المرجع السابق ص 61

المشروعات الحكومية، و الكهرباء الخاصة بالمشروعات الزراعية، ثم الوصول إلى إلغائه لبعضها مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والآلات الزراعية وبعض أنواع البذار .وفي نفس الوقت تسعى هذه السياسات إلى توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي، وجعلها في متناول المنتجين من خلال السماح للقطاع الخاص بإنتاج واستيراد وتداول الكثير من المستلزمات، وخاصة بالنسبة لمواد المكافحة والأسمدة وبذار الخضار والشتول والغراس المثمرة والآلات والعدد الزراعية، إضافة إلى مستلزمات الثروة الحيوانية كالمستلمات البيطرية والمواد العلفية وغيرها.

ومن أهداف السياسات السابقة:

- توفير المستلزمات الزراعية بالنوعية الجيدة والأوقات ال+مناسبة والحد من الحلقات الوسيطة التي تزيد في تكلفتها، وتحديد المعايير النظامية لاستخدامها ولتخفيض الفاقد منها وتطوير آليات توزيعها.
- التخلي التدريجي عن حصر توفير مستلزمات الإنتاج الرئيسة بالقطاع العام، وفتح باب المنافسة بين كافة القطاعات لضمان أسعار أقل وجودة أفضل، والسماح للقطاع الخاص بتأمين المستلزمات وتوزيعها مع ضمان رقابة الدولة عليها.
- دعم المؤسسة العامة لإكثار البذار لتأمين البذور المحسنة لمختلف المحاصيل الزراعية والخضراوات، وخاصة الرئيسة والاستراتيجية منها، والتي تتصف بملائمتها للبيئة وبإنتاجيتها العالية، وتعديل مرسوم إحداثها لتصبح هيئة ذات طابع خدمي وفني بدلاً من مؤسسة اقتصادية.
- تأمين الغراس السليمة و الموثوقة للأصناف ذات الإنتاجية العالية والمناسبة للأسواق الداخلية والمنافسة الخارجية، وتطوير عمليات إدخال الأنواع والأصناف الحديثة الملائمة للبيئة.
- إنشاء مخابر للهندسة الوراثية ولدراسة البصمة الوراثية لاختبار البذور المستوردة وتحديد هويتها، ووضع قانون خاص لتداول البذار.
- تطوير صناعة الأسمدة المحلية نوعاً وكماً بحيث تستطيع منافسة الأسمدة المستوردة.
- التوسع بإقامة مخابر تحليل التربة وتعميمها على مستوى الوحدات الإرشادية .
- دراسة تعديل المعادلة السمادية وفق المناطق الزراعية والدورات الزراعية المقررة لترشيد استخدامها [20].

تستمر عمليات تسعير بعض هذه المستلزمات من قبل القطاع العام، حيث تقوم المؤسسات الحكومية المنتجة أو المستوردة والموزعة لأنواع المستلزمات الرئيسة مثل البذار والأسمدة والأعلاف بوضع

[20] وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي ،المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية،2007م،ص95.

تسعيرة لهذه المواد استناداً إلى دراسة التكاليف مع إضافة هامش ربح بسيط ، وفي بعض المواسم الجافة والضعيفة الإنتاج تقوم المؤسسات الحكومية بزيادة كميات المواد الموزعة مثل زيادة المواد العلفية لمساعدة المربين في المحافظة على الثروة الحيوانية .وبالنسبة للقطاع الخاص تقوم وزارة الاقتصاد والتجارة بتحديد أسعار الجملة والمفرق للمستلزمات الزراعية بعد الإطلاع والتدقيق على بنود التكاليف المقدمة من قبل المنتج أو المستورد مع إضافة هامش ربح ، كما يوفر تعدد الجهات المنتجة والمسوقة للكثير من المواد الزراعية البيئة المناسبة للتنافس، مما يعطي الفرصة لعوامل السوق لتلعب دوراً متزايداً في تحديد أسعار هذه المواد.

يتم تحديد أسعار البذار الموزع عن طريق المؤسسة العامة لإكثار البذار من قبل مجلس إدارة المؤسسة ومن ثم تقر من قبل وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي .إما بالنسبة للأنواع الأخرى من البذار التي لم تتمكن المؤسسة من إنتاجها مثل بذار الخضراوات، فيتم تحديد أسعارها حسب العرض والطلب.

إن المصادر الرئيسة للأعلاف في سورية هي المراعي الطبيعية ومخلفات المحاصيل ومنتجاتها الثانوية والأعلاف الخضراء والمصنعة، إضافة إلى مخلفات التصنيع الغذائي والزراعي .وترتكز سياسات توفير الأعلاف منذ عام 1987م على تحرير السوق، وإشراك كافة القطاعات العام والخاص والمشترك في إنتاج واستيراد وتداول المواد العلفية بمختلف أنواعها بعد أن كانت هذه العمليات محصورة بالمؤسسة العامة للأعلاف، التي لا تزال تؤمن جزءاً من متطلبات الثروة الحيوانية من الأعلاف الجافة بشكل أساسي الشعير والنخالة والقليل من الذرة الصفراء، إضافة إلى بعض المركزات العلفية والكسبة، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الجزء الأكبر من هذه المواد وخاصة أعلاف الدواجن.

وقد بدأ العمل على رفع الدعم تدريجياً عن مستلزمات الإنتاج وصولاً إلى إلغاءها بشكل كامل على كافة المستلزمات، وتم تحرير أسعار الأسمدة في عام 2009م مع الإبقاء على الدعم النسبي على المحروقات (المازوت)، وأيضا الدعم الجزئي على تكاليف التشغيل والصيانة للمساحات المروية من المشاريع الحكومية والتي تشكل بحدود 30%من إجمالي المساحات المروية.

يبين الجدول (2-4-2) تطور أسعار الأسمدة المسلمة من قبل المصرف الزراعي التعاوني ل.س/طن.

البيان /السعر	2008-2005	2009	2010	2011	2012
يوريا46%	8900	16680	16680	21000	30500
نترات الأمونيوم33.5%	6500	12160	12160	14200	16500

نترات الأمونيوم 30%	5800	10880	10880	16000	-
سوبر فوسفات 46%	8160	21000	19000	22000	31000
سلفات البوتاس 50%	12500	57000	40000	40000	40000

المصدر:المصرف الزراعي التعاوني، قرارات مختلفة.

لدى تحرير أسعار الأسمدة تم التعويض للمزارعين عن فرق أسعار الأسمدة، ثم تم لحظ أسعار الأسمدة الجديدة في تكاليف الإنتاج والسعر للمحاصيل المحددة أسعارها من قبل الدولة .كما تم دعم مزارعي القطن بشكل خاص للمساحات المرخصة بقيمة 8000 ل.س/هكتار للتعويض عن تحرير أسعار الأسمدة في عام 2009م، وفي نفس السياق تم دعم مزارعي الذرة الصفراء بقيمة 10000ل.س/هكتار، ومزارعي البطاطا بقيمة 6000 ل.س/هكتار، ومزارعي البندورة بقيمة 5000 ل.س/هكتار .

تم زيادة سعر لتر المازوت من 7ل.س/لتر إلى 15-25 ل.س/لتر في عام 2008م.وتم التعويض لمزارعي القطن للمساحات المزروعة والمروية من الآبار بقيمة 25000ل.س/هكتار عندما كان سعر لتر المازوت 20ل.س/لتر، وبقيمة 30000ل.س/هكتار عندما كان سعر المازوت 25ل.س/لتر.

2-4-5- السياسات الخاصة بالموارد الزراعية :

تهتم هذه السياسات بتطوير وتحسين استغلال الموارد التالية: الأراضي ـ المياه ـ الموارد البشرية.

1- سياسات الموارد الأرضية:

تشمل سياسات تحسين استغلال الموارد الأرضية حسب استراتيجية التنمية الزراعية مايلي:

- وضع خارطة بيئية زراعية اقتصادية للقطر، تحدد المناطق المثلى لإنتاج المحاصيل والأشجار المثمرة، وتتناسب مع تصنيف الأراضي السورية ووفق الميزة النسبية وباستخدام نظام المعلومات الجغرافي.
- زيادة المساحات الزراعية المروية من خلال مشاريع الري، واستصلاح الأراضي، وحفر الآبار في المناطق المسموح فيها مأخوذاً بالاعتبار الإمكانيات المتجددة للأحواض المائية.
- زيادة المساحات الزراعية البعلية من خلال مشاريع الاستصلاح للمناطق الجبلية والهضبية وزراعتها بالمحاصيل والأشجار المثمرة.
- تحديد المناطق والمساحات التي تدهورت خواصها الخصوبية بسبب نقص العناصر المغذية مما أضعف إمكانيتها الإنتاجية الزراعية، ووضع برامج هادفة لتحسين خصوبتها عن طريق التعاقب المحصولي، أو عبرإضافة العناصر الغذائية الناقصة لها.

- وضع برامج لتطوير التقانات الزراعية في المناطق الحدية والصعبة والتي يعتمد الريفيون في دخلهم أو عمالتهم فيها على الزراعة، ويتطلب ذلك تحسين أصناف البذور المتاحة وتحسين الثروة الحيوانية فيها، والبحث عن زراعات مناسبة لها وذات ريعية اقتصادية.
- وضع الإطار القانوني اللازم لبرنامج عملي لتجميع الحيازات الزراعية المشتتة من خلال صيغة مشتركة لاستثمار الأراضي، وتقديم الخدمات ضمن إطار جمعيات تعاونية مشتركة.
- التعاون مع المنظمات والجهات الأقليمية والعالمية لتوفير التمويل اللازم، إضافة إلى ميزانية الحكومة [21].

تقوم كل من وزارتي الري والزراعة بتنفيذ عمليات استصلاح الأراضي، حيث تقوم وزارة الري باستصلاح الأراضي في المناطق المروية، وبناء السدود، وإقامة شبكات الري الحكومية. وإن وسطي المساحات المستصلحة سنوياً بحدود 20ألف هكتار .بينما تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي باستصلاح الأراضي الجبلية والهضابية لزراعتها بالأشجار المثمرة والمحاصيل وحسب الملائمة البيئية، حيث بلغ متوسط المساحات المستصلحة في السنوات الأخيرة بحدود 26ألف هكتار سنوياً، وذلك من خلال مجموعة من مشاريع التنمية الريفية التي تعمل بعدة مكونات كاستصلاح الأراضي والتنمية الريفية الشاملة، وتأمين القروض للمناطق المستهدفة، ومعظم هذه المشاريع ممولة خارجياً على شكل قروض وبمساهمة من الحكومة.

2- سياسات الموارد المائية:

تسعى الحكومة إلى تحسين كفاءة استخدام المياه، ورفع أداء هذا المكون تماشياً مع توجهات استراتيجية التنمية الزراعية، متضمنة الاستفادة من جهود المنظمات العربية والدولية في تقديم المساعدة لتجاوز العقبات التي تواجه الاستفادة من موارد المياه وذلك من خلال:

- تحسين إدارة واستخدام مياه الري والمحافظة عليها بحدود الموارد المتجددة من خلال تنظيم استثمارها وتحسين أنماط استخدامها.
- اعتماد سياسات مائية تهدف للحد من استنزاف الموارد المائية، وزيادة كفاءات استخدام المياه وفي شتى القطاعات وبخاصة الزراعية منها، والاستفادة من مياه الصرف الصحي المعالجة في الزراعة.
- استخدام التقانات الحديثة في الري (التنقيط – رذاذ – موضعي – تحت التربة) لترشيد استثمار المياه السطحية والجوفية وتطبيقها على كافة المصادر المائية، خاصة المصادر

[21] المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة في سورية2007م.ص 63

المائية الجوفية، وتأمين التسهيلات التمويلية والفنية والإرشادية والبنى المؤسسية اللازمة للتنفيذ وبما يتناسب مع طبيعة الأرض وأنواع الزراعات فيها.

- إنهاء حفر الآبار العشوائية، وتسوية وضع الآبار المخالفة، وتنظيم استثمار المياه الجوفية، وتركيب عدادات على الآبار، وتحديد المقننات وفق المتجدد المائي والحاجة ومراقبة الاستهلاك.
- حماية مصادر المياه من التلوث بمختلف أنواعه ودرجاته، سواء أكان كيماوياً أو من الصرف الصحي أو من التملح كما هو في البادية.
- إيجاد روابط أو جمعيات لمستخدمي المياه، وزيادة مشاركتهم في وضع تنفيذ برامج الري، وبذلك يكملون جهود الدولة في توزيع الموارد والحفاظ عليها من التدهور والتلوث.
- دراسة وتطوير طرق الاستمطار لوضعها في خدمة الإنتاج الزراعي بالشكل الأمثل.

تقوم الحكومة ممثلة بوزارة الري بإنشاء السدود لتخزين الموارد المائية والاستفادة منها بالشكل الأمثل، حيث بلغ عدد السدود الرئيسة في عام 2010م بحدود 160 سد، وبطاقة تخزينية قدرها حوالي 18.4مليارم^3 . كما أنشئ عدد كبير من أقنية الري لنقل المياه من السدود وإيصالها إلى حقول المزارعين، بحيث تتحمل الحكومة تكاليف الصيانة مقابل فرض رسم سنوي أو فصلي يعتبر منخفضاً نسبياً على وحدة المساحة، يدفعه المزارعون الذين يستفيدون من الشبكة الحكومية للري، ويتراوح هذا الرسم بين 600 ل.س/ هكتار للمحاصيل الشتوية و 3500ل.س/هكتار للموسم الزراعي (شتوي،صيفي، تكثيفي). وتطبق هذه الرسوم فقط في الأراضي المصنفة من قبل الدولة على أنها أراضي مروية بغض النظر عن كميات المياه المستخدمة بالري.

كما تم أحداث صندوق تمويل التحول إلى الري الحديث في وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي بموجب المرسوم التشريعي 91/لعام 2005م (برأسمال قدره 52.2 مليار ليرة سورية)، لمنح قروض للفلاحين الراغبين بتحويل زراعاتهم إلى طرق الري الحديث على شكل قروض طويلة الأجل بدون فوائد ولمدة عشر سنوات مع إراحة لمدة سنتين ، ومساهمة الحكومة بنسبة 50% من التكاليف والباقي يدفعه المستفيد ، وبنسبة 60% من التكاليف للمسفيد الذي يسدد 40% نقداً من التكلفة، ويغطي الصندوق عمولة المصرف الزراعي التعاوني البالغة 2% سنوياً خلال فترة الإقراض والتي تقدر بنسبة 7% من قيمة القرض.

وبلغ عدد المزارعين المنتفعين من قروض المشروع(4273) مزارع لنهاية 2010م، وبلغت قيمة القروض الممنوحة حوالي 2مليار ل.س لمساحة (27650)هكتار. ولايزال يعاني المشروع من العقبات التالية : عدم توفر مخابر إختبارات جودة منتجات وتجهيزات الري الحديث - عدم تسوية

وضع الآبار المخالفة - عدم تركيب عدادات على الآبار المرخصة – عدم تأهيل شبكات الري الحكومية للتحول إلى الري الحديث.

3- سياسات الموارد البشرية :

لتحسين أداء الموارد البشرية تسعى الحكومة إلى زيادة فرص العمل من خلال تشجيع الاستثمارات في القطاعين العام والخاص، وتفعيل دور الهيئة العامة للتشغيل، وتنمية المشروعات ومشاريع التنمية الريفية ورفدها بالتمويل اللازم لخلق المزيد من فرص العمل وتدريب الكوادر، وخلق فرص عمل جديدة في القطاع العام، والتركيز على تدريب وتأهيل الموارد البشرية.

وقد صدرت مجموعة من المراسيم في هذا المجال منها: المرسوم 363/لعام 2007م المتضمن إضافة /2000/وظيفة من الفئة الثانية منها /1750/ وظيفة مراقب بيطري من خريجي الثانويات البيطرية، و/250/ وظيفة خفير حراجي من خريجي المعهد المتوسط الزراعي والثانوية الزراعية . والمرسوم /364/ لعام 2007م المتضمن إضافة /550/ وظيفة مراقب زراعي من الفئة الثانية من خريجي المعهد الزراعي والثانويات المهنية الزراعية. وكذلك القانون /34/لعام 2007م الناظم لتقاعد الأطباء البيطريين[22].

7- المركز الوطني للسياسات الزراعية ، واقع الغذاء والزراعة في سورية2007م، ص 65.

الفصل الثالث: حالة عملية التمويل الزراعي للمصرف الزراعي في محافظة الحسكة

المبحث الأول: الزراعة في الحسكة.

المبحث الثاني :النشاط الإقراضي للمصرف الزراعي في الحسكة وتقييم فعاليتها .

المبحث الأول :الزراعة في الحسكة

مقدمة:

تمتد أراضي محافظة الحسكة بين خطي عرض (36.2 – 37.15˚) وخطي طول (40.05ـ 42.18) وتبلغ مساحتها /2.33/ مليون هكتار وتشكل 12.5% من مساحة القطر، وتقع هذه المحافظة في أقصى الزاوية الشمالية الشرقية من سورية يحدها من الشمال تركيا، ومن الشرق والجنوب الشرقي العراق، ومن الجنوب الغربي محافظة دير الزور، ومن الغرب محافظة الرقة. وتشتهر المحافظة بزراعة القمح حيث وصل إنتاجها عام 2010م إلى 1,5مليون طن وهي تشكل 32% من إنتاج القطر، كما تشتهر بإنتاج الشعير والقطن و الخضار وتحتل مكانة متقدمة من نسبة إنتاجها في القطر، وكذلك تربية الأغنام والأبقار و الجمال والدواجن، حيث تحتوي المحافظة على 26% من إجمالي الثروة الحيوانية للقطر. ويبين الشكل (1-1) توزع أراضي المحافظة.

الجدول (3- 1-1) تتوزع أراضي المحافظة على الشكل التالي(هكتار):

البيان	المساحة	% من مساحة المحافظة
أراضي قابلة للزراعة	1566008	67.21
مستثمرة	1561345	67.01
غير مستثمرة (سبات – راحة – دورة زراعية)	4663	0.20
أبنية ومرافق عامة:	83501	3.57
أنهار وبحيرات	20607	0.88
أراضي صخرية ورملية	40488	1.74
مروج ومراعي	530137	22.71
أراضي حراجية	92618	3.97

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية 2011.

3-1-1- الموارد الطبيعية:

3-1-1-1 المناخ:

تعتبر الظروف المناخية الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط هي السائدة في محافظة الحسكة، والتي تتميز بشتاء ماطر وبارد حيث تهطل الأمطار فيها بشكل رئيس خلال أشهر الشتاء بين كانون الأول ونيسان، وتقسم المحافظة إلى خمس مناطق استقرار، يتراوح معدل الهطول المطري فيها من/350–600/مم في منطقة الاستقرار الأولى ليتناقص إلى/100–200/مم في البادية، وتمتاز بصيف حار وجاف، وتتعرض أغلب مناطقها إلى فروقات كبيرة في المعدلات اليومية لدرجة الحرارة العظمى والصغرى، فقد تم تسجيل أعلى درجة حرارة في مدينة الحسكة /49.5˚ م/ في شهر تموز

خلال عام 2000م وأدنى درجه/- 7.5 ْم/ في شهر شباط عام 1997م، في بعض السنوات تتساقط الثلوج على قمم جبل عبد العزيز وفي الأجزاء الشمالية من المحافظة إلا أن الغطاء الثلجي لا يدوم طويلاً.

3-1-1-2- الأمطار:

يبين الجدول (3– 1–2) التالي متوسط الأمطار الهاطلة في المحافظة حسب المحطات المطرية خلال الفترة(2011/2001) الوحدة: ملم

البيان	2001 2002	2002 2003	2003 2004	2004 2005	2005 2006	2006 2007	2007 2008	2008 2009	2009 2010	2010 2011	المتوسط
الحسكة	179	296	243	216	215	235	121	142	174	189	205
قامشلي	334	467	427	310	360	374	221	266	300	278	340
المالكية	500	685	563	616	485	492	260	403	543	484	505
رأس العين	266	353	346	234	322	357	88	164	257	204	265
عامودا	302	414	469	301	394	338	206	242	317	277	330
درباسية	336	487	411	456	478	454	211	250	366	395	383

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية 2011م.

3-1-1-3- التضاريس :

تغطي أراضي محافظة الحسكة جزءاً كبيراً من سهول الجزيرة، ويعترض هذه السهول عدد من التلال والجبال المحلية منخفضة الارتفاع (جبل عبد العزيز ـ تل كوجاك ـ تل كراتشوك ـ تل جبسة ـ تل كوكب)، بالإضافة إلى وجود المخاريط والاندفاعات البركانية، كما وتقطع هذه السهول المسيلات والأودية الجافة والأسرة النهرية التي تمتد لمسافات طويلة (حتى50/كم)، وقد يصل عمقها في بعض الأحيان حتى 10/م وبسفوح شديدة الانحدار. تميل هذه السهول باتجاه الجنوب حيث وادي نهر الفرات، ويتراوح ارتفاعها بين400 – 500/م في الشمال في حين يتراوح بين 250 – 300/م في الجنوب، وتوجد أعلى نقطة ارتفاع طبوغرافي في المحافظة 945/م فوق سطح البحر في قمة مرقب علي بجبل عبد العزيز.

تنتشر الأراضي ذات التربة الخصبة في الشمال، وتنتشر الأراضي ذات التربة المحجرة المختلطة بالصخور البازلتية في مناطق الاندفاعات والإنسكابات البركانية، في حين تنتشر الأراضي ذات التربة الجصية والطبيعة الصحراوية في الجنوب .

جبل عبد العزيز: وهو من أبرز المعالم التضاريسية في محافظة الحسكة، ويمتد هذا الجبل من الشرق إلى الغرب بشكل عرضاني بطول يزيد عن 60/كم وبعرض يتراوح بين 10 – 15/كم، وله شكل غير متناظر، فسفوحه الشمالية شديدة الانحدار تتميز بجروف صخرية يصل ارتفاعها بين /40 – 50/م وتقطعها الأودية العميقة، في حين تكون السفوح الجنوبية لطيفة الانحدار وأقل وعورة بالمقارنة مع السفوح الشمالية لهذا الجبل. يبلغ ارتفاع جبل عبد العزيز عن السهول المحيطة به 400 – 500/م ويتألف من الصخور الكلسية والكلسية الدولوميتية والمارلية .

3-1-1-4- المياه:

تعتبر الأنهار المصدر الرئيس للمياه في هذه المحافظة بالإضافة إلى الينابيع والآبار المنتشرة في أرجاء المحافظة:

- **نهر الخابور:** يعتبر الخابور وروافده من المصادر الرئيسة للمياه في محافظة الحسكة، يشكل هذا النهر من مياه عدد من الينابيع الطبيعية في رأس العين. يتراوح عرض النهر بين 20- 60/م وتتوضع في مجراه اللحقيات المنقولة، ويبلغ طوله 442/كم وعمق سريره بين 1.5-3.5/م، أما تصريفه فليس ثابتاً، وذلك بسبب اختلاف الهطول المطري خلال فصول السنة، إذ يبلغ الوسطي السنوي لتصريفه 5.9/م3/ثا في حين تبلغ غزارته في موسم الفيضان الحد الأعظمي لها، حيث تصل الى250/ م3/ثا ويجف في فصل الصيف، وقد أقيم عليه مؤخراً سد الباسل للاستفادة من أكبر قدر ممكن من مياه هذا النهر في فترة الجفاف.
- **نهر جغجغ:** ينبع هذا النهر من الأراضي التركية، وهو موسمي ويبلغ طوله الإجمالي 124/كم منها 100/كم في أراضي محافظة الحسكة، حيث يدخل الأراضي السورية عند مدينة القامشلي، ويعتبر نهر جغجغ من الروافد الرئيسة لنهر الخابور، ويمتاز بواديه العميق. يبلغ الوسطي السنوي لتصريف هذا النهر 2.5/م3/ثا ويبلغ تصريفه في فترة الفيضان الحد الأعظمي له، حيث يصل إلى 143/م3/ثا في حين يجف في فصل الصيف، وتعتبر مياه هذا النهر من مصادر الري الرئيسة في المحافظة .
- **نهر دجلة:** ينبع هذا النهر من الأراضي التركية، ويعبر الأراضي العراقية ليصب في شط العرب، ويمثل جزء منه الحدود الشمالية الشرقية لمحافظة الحسكة، ويفصلها عن الأراضي العراقية المتاخمة لها، ويبلغ طوله ضمن الأراضي السورية 44/كم، ويقام عليه الآن مشروع لجر المياه، وذلك بهدف إرواء حوالي /50/ ألف هكتار في المحافظة ورفد الخابور.

- **ينابيع رأس العين:** تعتبر هذه الينابيع من أهم ينابيع المحافظة، وتوجد في أقصى شمال المحافظة بالقرب من الحدود السورية التركية. وتعتبر مياه هذا الينابيع من المياه الكبريتية الدافئة، وقد جف العديد منها مؤخراً، وخاصةً في فصل الصيف، ويتوقع لهذه الينابيع زيادة نسبة تصريفها بعد الانتهاء من مشروع جر مياه نهر دجلة.
- **سد الشهيد باسل الأسد:** يعتبر من السدود الهامة في المحافظة، ويقع جنوب مدينة الحسكة يبلغ ارتفاعه /26/م،وتبلغ مساحة بحيرته /9000/هكتار شيد في عام 1991 بطاقة تخزينية تبلغ تقريباً 605/مليون م3 وفيه محطة لتوليد الطاقة الكهربائية استطاعتها /9/ ميغاواط .
- **ومن السدود المقامة على نهر الخابور:** سد السابع من نيسان وسد الثامن من آذار اللذين شيدا في عام 1990 بطاقة تخزينية قدرها/325/مليون م^3 وتبلغ مساحة البحيرتين /4120/هكتار وارتفاعهما على التسلسل /31/م و/26/م وهناك محطة لتوليد الطاقة الكهربائية قدرتها/12/ ميغاواط.
- **السدود السطحية:** يبلغ عددها سبعة وهي (السفان، الحكمية،المنصورة، باب الحديد، الجوادية، معشوق، الجراحي) وطاقتها التخزينية (111.4)مليون م3.
- **البحيرات والينابيع:** بحيرة الخاتونية والتي تبلغ مساحتها 3/كم2 بالقرب من بلدة الهول ويوجد بالمحافظة عدد من الينابيع مثل(نبع الهول، عين الشيخ سليم، نبع طابان...الخ).
- **مصادر وطرق الري**:

يبين الجدول (3- 1-3)تطور مصادر وطرق الري في الحسكة خلال الفترة 2011/2007 :

الجدول (3- 1-3) تطور مصادر وطرق الري في الحسكة **المساحة: ألف هكتار**

المجموع	الأراضي المروية						منها بالري الحديث					
	من الآبار	النسبة من الإجمالي	من المشاريع الحكومية	النسبة من الإجمالي	من الأنهار و الينابيع	النسبة من الإجمالي	ري بالرذاذ	النسبة من الإجمالي	ري بالتنقيط	النسبة من الإجمالي	المجموع	النسبة من الإجمالي
وسطي2008/2007م												
433	385	%89	16	%3.5	32	%6.5	40.5	%9.5	2.5	5،0	41	%10
وسطي 2011/2010م												
398	337	%84.6	16	%4	45	%12.4	52	%13	6	%1.5	58	%14.5

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية 2011.

ويلاحظ من الجدول انخفاض المساحة الإجمالية المروية بين الفترتين من 433الف هكتار إلى 398الف هكتار في 2011/2010 نتيجة موجة الجفاف التي سادت الفترة 2008/2007 وبالتالي الحاجة إلى ري المحاصيل الشتوية نتيجة انخفاض كمية الأمطار الهاطلة، وزيادة في استخدام أساليب الري الحديث، حيث ارتفعت نسبة الأراضي المروية بأساليب حديثة من 10% خلال الفترة 2008/2007م إلى 14.5% في 2011/2010م.

3-1-1-5- السكان :

بلغ عدد سكان محافظة الحسكة /1510000/ نسمة في عام2011، موزعين حسب الجدول (3-1-4):

الجدول (3- 1-4) توزع السكان في الحسكة: الوحدة: إلف نسمة.

البيان	الذكور		الإناث		الإجمالي
	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد	النسبة من الإجمالي	العدد
حضر	271	%17.92	264	%17.48	535
ريف	497	%32.91	478	%31.66	975
المجموع	768	%50.84	742	%49.16	1510

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية 2011.

3-1-2- الفعاليات الاقتصادية:

يعمل حوالي 75% من السكان بالزراعة، أما الباقون فيعملون بالتجارة والصناعة والمهن الحرفية المختلفة .

3-1-2-1: الزراعة:

اتسعت مساحة الأراضي الزراعية في محافظة الحسكة بشكل ملحوظ بعد عام 1970، وتم توجيه الاهتمام الكبير للمحاصيل الإستراتيجية كالقمح والقطن والشعير، إلى جانب إنجاز مشاريع شبكات الري المتعددة، وإقامة السدود المائية التي ساهمت في زيادة رقعة الأراضي المروية وفي مقدمتها شبكة ري سد نهر الخابور .

أ- الشق النباتي:

فيما يلي تطور وسطي أهم المحاصيل المنتجة في المحافظة خلال الفترة2011/2007م :

1- أهم المحاصيل الصيفية[1]:

[1] ملاحظة: استبعدت المحاصيل التي تقل نسبتها عن 1%

يبين الجدول (3ـ 1ـ5) تطور وسطي الإنتاج والمساحة والغلة في محافظة الحسكة خلال الفترة 2011/2007م للمحاصيل الصيفية:

الجدول (3ـ 1ـ5) تطور المحاصيل الصيفية في الحسكة المساحة: هكتار ـ الإنتاج: طن ـ الغلة: كغ/هكتار

البيان	وسطي المساحة		وسطي الإنتاج		وسطي الغلة		نسبة وسطي الإنتاج من الإجمالي السوري %	
	08/07	11/10	08/07	11/10	08/07	11/10	08/07	11/10
القطن	61807	52586	273072	239396	4418	4552	38	31
البندورة	1385	1500	72015	24840	31996	16560	10	4
بطيخ أحمر	9554	4489	66289	90789	6938	20225	11	14
بطيخ أصفر	1541	875	21150	14925	13725	17057	13.3	15
الباذنجان	340	445	10552	6800	31035	15281	6.9	4.5
خيار و قثاء	757	1031	14985	18480	19795	17924	10	12
الباميا‌ء	86	93	1217	292	14151	3140	8	2
الكوسا	191	249	5875	3646	30759	14643	6.3	3
البصل الجاف	541	1276	10535	5760	19473	4514	10.7	7
الفليفلة	190	341	3501	1770	18426	5191	4.5	3
المجموع	76392	62876	479191	407058	-	-	-	-

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية أعداد مختلفة.

انخفضت المساحة المزروعة خلال فترة الدراسة حوالي18% ،رافقها انخفاض في الإنتاج بحوالي 15%، وكان الانخفاض في الإنتاج أقل من المساحة بسبب زيادة الإنتاجية في وحدة المساحة ولكن بشكل طفيف.

2ـ أهم المحاصيل الشتوية:

يبين الجدول (3ـ 1ـ6) تطور وسطي الإنتاج والمساحة والغلة في محافظة الحسكة خلال الفترة 2011/2007م للمحاصيل الشتوية

الجدول (3- 1-6) تطور المحاصيل الزراعية الشتوية في الحسكة: المساحة: هكتار - الإنتاج: طن - الغلة: كغ/هكتار[2].

البيان	وسطي المساحة		وسطي الإنتاج		وسطي الغلة		نسبة وسطي الإنتاج من إجمالي القطر %	
	08/07	11/10	08/07	11/10	08/07	11/10	08/07	11/10
القمح	663086	615887	1471661	1106417	2219	1796	36.5	28
الشعير	378445	357211	256033	72943	677	204	32.5	11.5
العدس	65765	58219	58278	29595	886	508	53.5	26
بيقية حب	6819	550	7971	1100	1169	2000	56	15
الكمون	5885	11220	2933	3868	498	345	14.7	9.2
الفول الأخضر	100	433	1000	242	10000	559	2.3	7
السلق	34	57	408	863	12000	15140	3	7
البصل الأخضر	77	342	616	2100	8000	6140	1.3	3
حمص	10410	475	5554	333	534	701	11.1	6.6
بيقية رعوية	857	1100	8570	11000	10000	10000	9.5	21
المجموع	1131478	1055394	1813024	1228461	-	-	-	-

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2011.

يلاحظ من الجدول انخفاض وسطي المساحة المزروعة للزراعات الشتوية خلال فترة الدراسة بحدود 7،8% .ورافق هذا الانخفاض في المساحات المزروعة انخفاض في الإنتاج بحوالي 32%، حيث كان النقص في الإنتاج أكبر من النقص في المساحة نتيجة انخفاض الإنتاجية، لأسباب وعوامل خارجية، وانخفاض في نسبة مساهمة المحافظة في الإنتاج الزراعي للقطر خلال فترة الدراسة.

بـ - الشق الحيواني:

[2] ملاحظة: استبعدت المحاصيل التي تقل نسبتها عن 1%

- تشكل الثروة الحيوانية مورداً هاماً من موارد الدخل للمزارعين في محافظة الحسكة وفيما يلي أهم الحيوانات الزراعية ومنتجاتها في عام 2011م:

الجدول (3- 1-7)الثروة الحيوانية و منجاتها في الحسكة 2011م.

النوع	العدد (الوحدة رأس)	المنتجات							
		الحليب (طن)							
		مجموع الحليب	مستهلك طازج	سمن	زبدة	جبن	نواتج أخرى	اللحوم (طن)	الصوف الشعر (طن)	بيض المائدة (ألف بيضة)	العسل (طن)
الأبقار	86069	89484	31626	331	497	1408	33009	7866	-	-	-
الأغنام	1632652	97712	48962	3019	562	5679	10595	18182		-	-
الماعز	223389	18464	6972	80	273	756	1816	2211	123	-	-
الدواجن	3843000	-	-	-	-	-	-	3575	-	293332	-
النحل	21542	-	-	-	-	-	-	-	-	-	77
أسماك	-							368			
جاموس	5973							587			

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعام 2011.

تطور الثروة الحيوانية وإنتاجها :

يبين الجدول (3– 1–8) وسطي تطور الثروة الحيوانية في محافظة الحسكة وإنتاجها من اللحوم والحليب لأهم الأنواع خلال الفترة 2011/2007م

الجدول (3- 1-8) تطور الثروة الحيوانية في الحسكة.

البيان	عدد الرؤوس		البيض والحليب (طن/الف)		اللحوم	
	2008/07	2011/10	2008/07	2011/10	2008/07	2011/10
الأبقار	110275	91566	74790	88348	9135	8455
الأغنام	3009281	2154966	117362	102977	34636	27699
الماعز	227644	225411	12526	18241	20	1817
المجموع	3347200	2471943	204678	209566	43791	37971
الدواجن	3582000	3754000	290131	291475	3152	3465

المصدر :المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية أعداد مختلفة .

يبين الجدول السابق تطور أعداد الثروة الحيوانية ومنتجاتها في المحافظة، نلاحظ انخفاض في الأعداد الإجمالية خلال فترة الدراسة بحوالي 31%، و ارتفاع إنتاج الحليب ،وانخفاض إنتاج اللحوم بحوالي 18%، ويعود هذا الانخفاض إلى مجموعة من العوامل، أهمها: ارتفاع تكاليف الإنتاج، وتقلص المراعي،وكذلك مجموعة من العوامل الخارجية.

3-1-2-2: الصناعات الزراعية :

يوجد في محافظة الحسكة عدد من المعامل والمنشآت العامة الاقتصادية الكبيرة من أبرزها: محلج القطن، ومعمل الكونسروة، ومعمل الغزل، ووحدة التخزين والتبريد، وصوامع الحبوب، ويتواجد في المحافظة العديد من ورشات تصنيع الحليب وتحويله إلى أنواع محلية من الأجبان التي تتميز في المحافظة، وتتميز هذه المحافظة باستخراج النفط والغاز والمعامل الملحقة بها، كمعامل الغاز ومرفقاتها. ويبين الجدول(3- 1-9) أهم الصناعات الزراعية في محافظة الحسكة عام 2010م.

الجدول (3-1-9) أهم الصناعات الزراعية الموجودة في المحافظة: **الوحدة: طن**

نوع الصناعة	عدد المنشآت	الطاقة الإنتاجية	عام /خاص
أعلاف	2	6000	
خزن و تبريد و توضيب الفواكه و الخضراوات	3	4000	2خاص/1عام
صناعة السمسم	8	1500	خاص
صناعات تعتمد على القمح و الحبوب	2	9000	خاص(برغل)
كونسروة	2	2700	خاص/عام
صناعة الآلات الزراعية	1	36/ قطعة سنويا	خاص
مطاحن الحبوب	4	500 / يوم	2خاص/2عام

المصدر: وزارة الصناعة – مديرية صناعة الحسكة 2010م.

3-1-2-3 :الفرص الاستثمارية المرتبطة بالزراعة و المتاحة في المحافظة[3] :

1- مشروع إنتاج السماد الآزوتي:

- موقع المشروع: رميلان – الجبيسة .
- مبررات المشروع: توفر مستلزمات الإنتاج من المواد البترولية الناتجة عن استخراج النفط، توفر اليد العاملة الخبيرة، الحاجة الماسة للسماد الناتج حيث أن محافظة الحسكة تعتبر الأكثر استخداماً لهذا النوع من السماد.

[3] - وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي،مديرية الزراعة في محافظة الحسكة.

- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص .

2ـ مشروع إقامة زراعات محمية (خضراوات ـ أزهار قطف):

- موقع المشروع: رميلان – الشدادي .
- مبررات المشروع: توفر الأرض الخصبة، توفر اليد العاملة والمياه، توفر الغاز الطبيعي بكميات كبيرة الأمر الذي يعطي الزراعات المحمية في محافظة الحسكة ميزة نسبية عن باقي المحافظات وذلك لانخفاض تكلفة الإنتاج، الارتفاع النسبي لدرجة الحرارة شتاءً الأمر الذي يخفض من نفقات التدفئة.
- الأسواق المستهدفة: الأسواق المحلية ـ أسواق الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص .

3ـ مشروع إقامة معمل غزل ونسيج الصوف :

- موقع المشروع: منطقة الشدادي.
- مبررات المشروع: توفر المادة الأولية من صوف الأغنام ورخص ثمنها، عدم وجود مثل هذا المعمل في سوريا، استخدام الألبسة المصنعة من هذا النسيج في المنطقة بشكل كبير.
- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

4ـ مشروع إقامة مركز لإنتاج وتعبئة الأعشاب الطبية :

- موقع المشروع: جبل عبد العزيز بالحسكة – جبل كراتشوك بالمالكية.
- مبررات المشروع: توفر الأعشاب الطبية بكثرة في موقع المشروع وبشكلها البري، وجود محمية طبيعية تتوفر فيها النباتات اللازمة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص .

5ـ مشروع تربية النحل وإنتاج العسل:

- موقع المشروع: جبل عبد العزيز.
- مبررات المشروع: توفر الأعشاب المزهرة والبرية بكثرة، توفر المكان المناسب كون المنطقة محمية زراعية، عدم وجود رش للمبيدات الكيماوية لعدم وجود زراعة محاصيل زراعية.

- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص .

6ـ مشروع إقامة معمل لإنتاج المعكرونة والشعيرية:

- موقع المشروع: رأس العين .
- مبررات المشروع: توفر المادة الأولية (الأقماح) بكثرة، توفر اليد العاملة الرخيصة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

7ـ مشروع إقامة معمل لإنتاج الزيوت النباتية:

- موقع المشروع: الدرباسية .
- مبررات المشروع: توفر المادة الأولية من النباتات الزيتية بكثرة، الاستفادة من مخلفات عصر النباتات كمواد علفية.
- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

8ـ مشروع إقامة معمل حفظ وتعليب اللحوم:

- موقع المشروع: الهول ـ الشدادي .
- مبررات المشروع: وجود ثروة حيوانية كبيرة من الأغنام والأبقار بالمحافظة، عدم وجود معمل بالمحافظة ، رخص اليد العاملة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

9ـ مشروع لتصنيع الأعلاف من المخلفات الزراعية:

- موقع المشروع: منطقة الاستقرار الأولى في المحافظة .
- مبررات المشروع: توفر المواد الأولية بكثرة(مخلفات الحصاد)، حاجة الثروة الحيوانية بالمحافظة إلى المواد العلفية، رخص اليد العاملة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

10ـ مشروع إقامة معمل لجرش العدس:

- موقع المشروع: عامودا – الدرباسية.

- مبررات المشروع: توفر المواد الأولية، حيث تشكل زراعة العدس في محافظة الحسكة نسبة 27% من إجمالي إنتاج القطر، وجود إمكانية للتصدير نظراً لنوعية العدس الجيد، رخص اليد العاملة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية ـ الدول المجاورة.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

11- مذبح آلي للدواجن:

- موقع المشروع: القامشلي .
- مبررات المشروع: رخص اليد العاملة، توفر سوق كبيرة للتصريف، توفر المداجن الخاصة.
- الأسواق المستهدفة: الأسواق محلية.
- أسلوب الاستثمار: خاص.

12- مشروع تربية الأسماك :

- موقع المشروع: الحسكة.
- مبررات المشروع: توفر المسطحات المائية، إمكانية تصريف الإنتاج في أسواق المحافظة والأسواق السورية، رخص اليد العاملة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

13- مشروع معمل أغذية الأطفال (قمح – ذرة – حليب):

- موقع المشروع: الحسكة .
- مبررات المشروع: توفر المواد الأولية، إمكانية تصريف الإنتاج، رخص اليد العاملة .
- الأسواق المستهدفة: المحلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

14- مشروع معمل ألبان:

- موقع المشروع: الحسكة .
- مبررات المشروع: توفر الحليب كمادة أولية، إمكانية تصريف الإنتاج، رخص اليد العاملة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

15- معمل لإنتاج السماد العضوي:

- موقع المشروع: الشدادي – مركدة.

- مبررات المشروع: رخص اليد العاملة، توفر حاجة المنطقة للمنتج، توفر المادة الأولية.
- الأسواق المستهدفة: المحلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

16- معمل لإنتاج السمن الحيواني:

- موقع المشروع: الشدادي – مركدة.
- مبررات المشروع: رخص اليد العاملة والخبيرة، توفر المادة الأولية .
- الأسواق المستهدفة: المحلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

17- معمل لإنتاج مستلزمات الري الحديث:

- موقع المشروع: الحسكة .
- مبررات المشروع: إمكانية تصريف الإنتاج، رخص اليد العاملة.
- الأسواق المستهدفة: الأسواق محلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

18- مشروع مطاحن حديثة:

- موقع المشروع: رأس العين – أبو راسين .
- مبررات المشروع: إمكانية تصريف الإنتاج، رخص اليد العاملة، توفر المادة الأولية .
- الأسواق المستهدفة: المحلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

19- مشروع دباغة:

- موقع المشروع: الحسكة .
- مبررات المشروع: رخص اليد العاملة، توفر الجلود بكميات كافية وأسعار رخيصة.
- الأسواق المستهدفة: المحلية.
- أسلوب الاستثمار: استثمار خاص.

20- معمل لحلج الأقطان:

- موقع المشروع: القامشلي أو رأس العين.
- مبررات المشروع: الحاجة لمثل هذا النوع من الاستثمار، توفر مادة القطن، توفر أسواق للتصريف.
- الأسواق المستهدفة: المحلية والخارجية.

- أسلوب الاستثمار: استثمار عام.

المبحث الثاني :النشاط الإقراضي للمصرف الزراعي في الحسكة وتقييم فعاليتها

3-2- 1- توزع القروض في محافظة الحسكة حسب الآجال:

1- قصيرة الأجل:

تتضمن القروض قصيرة الأجل،القروض المخصصة للتجهيزات الزراعية والأنفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية .إن المبالغ المخصصة للقروض قصيرة الأجل ارتفعت من حوالي 1.8 مليار ليرة عام 2002م ، إلى ما يزيد عن 17 مليار ليرة عام 2011م، بنسبة زيادة 950%، ويبين الجدول (3-2-1) تطور القروض قصيرة الأجل حسب القطاعات.

الجدول (3-2- 1) توزع القروض الزراعية قصيرة الأجل بين القطاعات في الحسكة خلال الفترة 2002/2011م (ألف ل.س.

البيان	عام	خاص	تعاوني	المجموع
2002	14709	1178630	665673	1859012
2003	18967	1539129	862814	2420910
2004	9549	1269995	734874	2014418
2005	18612	2276951	803049	3098612
2006	54397	2501854	1008146	3564397
2007	755846	2063304	934383	3753533
2008	1602416	2811594	1316620	5730630
2009	7010174	4887569	3240944	15138687
2010	4209542	5423434	2710645	12343621
2011	7503371	6822963	2950081	17276415
المجموع	21197583	30775423	15227229	67200235

المصدر : المجموعة الإحصائية الزراعية للأعوام من 2002–2011م

إن المصرف الزراعي قدم قروضاً قصيرة الأجل في محافظة الحسكة خلال فترة الدراسة بقيمة 67.2 مليار ل.س، كما نلاحظ من الجدول أن القطاع الخاص يحتل المرتبة الأولى من بين قطاعات التسليف ، حيث قدم المصرف الزراعي خلال فترة الدراسة قروض قصيرة الأجل بقيمة 30 مليارة ليرة سورية للقطاع الخاص، ثم القطاع العام بمبلغ 21 مليار ل.س والقطاع التعاوني بحوالي 15 مليار ل.س. لقد ارتفع

قيمة القروض قصيرة الأجل من حوالي 1.8 مليار ليرة عام 2002م ، إلى ما يزيد عن 17 مليار ليرة عام 2011م، وإن قفزة نوعية في كمية القروض حدثت عام 2009م، نتيجة قرار الحكومة بزيادة الدعم و الحوافز للمزارعين في هذه المحافظة للحد من هجرة أبنائها.

2- متوسطة الأجل:

من أهم بنود القروض متوسطة الأجل هي القروض المخصصة لمشاريع المكائن والمضخات والآلات الزراعية ومشاريع إنشاء وتطوير البساتين. إن القروض متوسطة الأجل شهدت تذبذباً وعدم استقرار في قيمتها، حيث كانت عام 2002م حوالي 817 مليون ل.س. وانخفضت عام 2011م إلى394 مليون ل.س. ويبين الجدول (3-2-2). تطور توزع القروض متوسطة الأجل في محافظة الحسكة وتوزعها بين القطاعات.

الجدول (3-2- 2) توزع القروض الزراعية متوسطة الأجل بين القطاعات في الحسكة خلال الفترة 200 /2 201 1م (ألف ل.س).

البيان	عام	خاص	تعاوني	المجموع
2002	-	506689	310903	817592
2003	675	208123	87529	296327
2004	-	73998	44618	118616
2005	193	54990	12010	67193
2006	998	76025	23975	100998
2007	-	159553	15319	174872
2008	-	56869	5308	62177
2009	-	50889	4390	55279

2010	-	119522	24308	143830
2011	-	357410	36623	394033
المجموع	1866	1664068	564983	2230917

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية للأعوام من 2002-2011م

يبين الجدول توزعاً غير منتظم للقروض ذات الأجل المتوسط خلال الفترة 2011/2002م ، وتقريباً غياب القطاع العام عن القروض متوسطة الأجل بعكس القروض قصيرة الأجل، ويحتل القطاع الخاص المكانة الأولى من حيث حصوله على التسليفات من المصرف الزراعي بحوالي 1.66مليار ل.س، ثم القطاع التعاوني بمبلغ 564 مليون ل.س، والقطاع العام بمبالغ 1.8 مليون ل.س، كما يلاحظ أن التسليفات متوسطة الأجل غير مستقرة ، وتختلف بشكل حاد من سنة إلى أخرى حسب سياسة المصرف والتعليمات النافذة، حول منح القروض.

3- طويلة الأجل:

يقدم المصرف الزراعي القروض طويلة الأجل لجميع القطاعات ، وتتراوح مدة هذا التسليف في المصرف من خمس إلى عشر سنوات كحد أقصى، وتستخدم في الأغلب في إنشاء البنى التحتية و المشاريع الزراعية كالمداجن و المسالخ ومنشآت تصنيع المنتجات الزراعية، ويبين الجدول (3-2-3)، توزع القروض طويلة الأجل.

الجدول (3-2- 3) توزع القروض الزراعية طويلة الأجل بين القطاعات في الحسكة

خلال الفترة 2011/2002م (ألف ل.س).

المصـــــدر: المجموعـــة الإحصـــائية الزراعيـــة للأعوام من 2002ـــــ 2011م

البيان	عام	خاص	تعاوني	المجموع
2002	-	-	-	-
2003	-	-	1000	1000
2004	-	-	-	-
2005	-	9110	544	9664
2006	-	31350	15388	46733
2007	-	122230	5390	127620
2008	-	31421	941	32362
2009	-	1773205	46	1773251
2010	-	170236	-	170236
2011	-	106562	400	106962
المجموع	-	2244114	23709	2267828

يلاحـــظ مـــــن الجـــدول غيـــــاب القطـــــاع العـام عـن القـروض طويلـــــة

الأجل خلال فترة الدراسة ، وانخفاض قيمة القروض طويلة الأجل المقدمة إلى القطاعين الخاص والتعاوني، حيث استلف القطاع الخاص حوالي 2.24 مليار ل.س وهو 99% من المبلغ المقدم كقروض طويلة الأجل ، فيما حصل القطاع التعاوني على 23 مليون ل.س.

4- إجمالي القروض:

يقوم المصرف الزراعي بتقديم القروض الزراعية لمختلف القطاعات العام والخاص و التعاوني وبآجال مختلفة قصيرة ومتوسطة وطويلة، كما بقدم القروض بنوعيها النقدي والعيني ، ويبين الجدول (3- 2-4) تطور القروض في المحافظة حسب الآجال في الفترة من 2011/2002م،

الجدول (3-2- 4) توزع إجمالي القروض الزراعية حسب الآجال في الحسكة خلال الفترة 2002/2011م (ألف ل.س).

البيان	قصيرة الأجل	متوسطة الأجل	طويلة الأجل	الإجمالي
2002	1859012	817592	-	2676604
2003	2420910	296327	1000	2718237
2004	2014418	118616	-	2133034
2005	3098612	67193	9664	3175469
2006	3564397	100998	46733	3712128
2007	3753533	174872	127620	4056025

2008	5730630	62177	32362	5825169
2009	15138687	55279	1773251	16967217
2010	12343621	143830	170236	12657687
2011	17276415	394033	106962	17777410
المجموع	67200235	2230917	2267828	71698980

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية للأعوام من 2002-2011م

يبين الجدول سيطرة القروض قصيرة الأجل على النشاط الإقراضي للمصرف الزراعي في محافظة الحسكة، ويعود سبب الانخفاض في نسبة القروض متوسطة و طويلة الأجل من المجموع العام والتي بلغت 11.9%، إلى سياسة الدولة كانت موجهة وبشكل فعال وواضح نحو القروض ذات الأمد القصير،التي شغلت 88.1% من الإجمالي، مما أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض الحصة المخصصة للقروض طويلة الأجل ،وبالتالي انخفاض نسبتها من المجموع العام، فضلاً عن ضعف إقبال المزارعين على هذا النوع من القروض نتيجة لتقلب المناخ وكميات الأمطار المتساقطة،إذ أن تلك المشاريع تمتاز بدورة رأس مال طويلة، وبالتالي لا يوجد ضمان أكيد لتحصيل القروض الممنوحة لتلك المشاريع وبالتالي عزوف المزارع عن تلك القروض وتوجهه إلى القروض ذات الأجل القصير، التي تمتاز بدورة رأس المال القصيرة، والتي لا تساهم في بناء بنية تحتية زراعية طويلة الأمد ضرورية لعملية التنمية المستدامة.

2-2-3 تقييم فعالية القروض:

1- القروض ومستلزمات الإنتاج:

يتم استخدام القروض للحصول على مستلزمات الإنتاج المختلفة من الآلات وبزار وأسمدة، يبين الجدول (3-2-5) تطور القروض في محافظة الحسكة وعلاقتها بعدد الآلات والإنتاج الزراعي خلال الفترة من 2002م إلى 2011م.

الجدول (3-2-5) تطور القروض و الإنتاج الزراعي و عدد الآلات في محافظة الحسكة خلال الفترة 2011/2002م (ألف ليرة ،طن.وحدة)

البيان	أجمالي القروض	الإنتاج الزراعي	الآلات

2002	2676604	2798445	20204
2003	2718237	3092357	20233
2004	2133034	2805049	20567
2005	3175469	2757982	21215
2006	3712128	2534876	21658
2007	4056025	2307470	22062
2008	5825169	1051892	22016
2009	16967217	1767083	21902
2010	12657687	1544148	21818
2011	17777410	1707994	22406

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية ،أعداد مختلفة.

يتبين من الجدول أن القروض الزراعي قد نمت خلال فترة الدراسة 6.5مرة ،في حين أن عدد الآلات الزراعية في المحافظة قد نما من 20204 آلة عام 2002 إلى 22406 آلة عام 2011م ، أي بزيادة 20% في عدد الآلات الزراعية ، ويفسر انخفاض نسبة نمو عدد الآلات في المحافظة ، بانخفاض نسبة القروض طويلة ومتوسطة الأجل التي يقدمها المصرف ، وتوجهه إلى القروض قصيرة الأجل التي لا تساهم في عملية التكوين الرأسمالي.كما يتبين من الجدول أن الإنتاج الزراعي قد تغير بحسب موسم الأمطار، كما أن هناك علاقة عكسية بين الإنتاج والقروض ، حيث تزداد القروض في سنوات الجفاف كنوع من الدعم الذي تقدمه الحكومة للمزارعين.

2- الأثر الاجتماعي للقروض:

1- للقروض الزراعية دور وتأثير في المجتمع، يبين الجدول (3-2-6) تطور القروض الزراعية وعدد المستفيدين وعدد العاملين والدخل الزراعي في محافظة الحسكة خلال الفترة 2000/ 2011م.

الجدول (3-2-6) يبين تطور العلاقة بين القروض وعدد المقترضين والدخل والعاملين في الحسكة 2011/2000م. (ألف ل.س)

السنة	أجمالي القروض	عدد المستفيدين	العاملين في الزراعة	الدخل الزراعي

2000	2776424	55045	191200	231680
2006	3712128	65275	142412	543490
2007	4056025	71780	131615	611600
2008	5825169	83269	113541	729455
2009	16967217	98615	106574	997232
2010	12657687	95571	101378	1058207
2011	17777410	107819	96713	1083450

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية ،أعداد مختلفة،مديرية الزراعة بالحسكة.

يتبين من الجدول أن هناك علاقة طردية بين القروض وعدد المستفيدين، حيث تضاعف عدد المستفيدين من القروض خلال فترة الدراسة ، كما أن عدد العاملين في مجال الزراعة في المحافظة انخفض إلى حوالي النصف، وهذا ينسجم مع الانخفاض في عدد العاملين في القطر، كما ارتفع نصيب الفرد العامل في الزراعة من الإنتاج الزراعي 4.6 مرة خلال فترة الدراسة.

2- كما ساهمت القروض الزراعية في خلق فرص عمل دائمة ومؤقتة ، و إنشاء العديد من المشاريع الاستثمارية الزراعية، من مشاريع إنتاج الأسماك، والمداجن، ومشاريع تربية الأبقار والأغنام وصناعة منتجاتها ، ويبين الجدول (3-2-7) تطور عدد المشاريع المرخصة والمنفذة وفرص العمل التي أوجدتها القروض الزراعية في محافظة الحسكة خلال الفترة 2010/2002م.

الجدول (3-2-7) المشاريع الزراعية الممولة من المصرف الزراعي وفرص العمل وعلاقتها بالقروض في محافظة الحسكة.

السنة	مشاريع مرخصة	مشاريع منفذة	عمل دائم	عمل موسمي	قروض زراعية
2002	6	5	175	2314	2676604
2003	8	6	215	2815	2718237
2004	4	4	191	2350	2133034

2005	9	8	310	2941	3175469
2006	11	9	340	3151	3712128
2007	13	10	415	3210	4056025
2008	15	12	479	3715	5825169
2009	18	15	591	4510	16967217
2010	17	15	816	5702	12657687
2011	19	-	1026	6028	17777410

المصدر: مديرية الزراعة في محافظة الحسكة.

يتبين من الجدول تزايد عدد المشاريع الزراعية المرخصة في المحافظة ، والتي تشمل مشاريع في مجال تربية الدواجن والثروة السمكية، وإنتاج الأعلاف، وتربية الأبقار والمواشي، وتصنيع منتجاتها،حيث نما عدد المشاريع المرخصة من 6 مشاريع عام 2002م إلى19 مشروع عام 2011م، أي بزيادة ثلاث أضعاف، وكذلك المشاريع المنفذة زادت من 5مشاريع عام 2002 إلى 15 مشروع عام 2011م، بزيادة ثلاثة أضعاف، كما زادت فرص العمل الموسمية حوالي ثلاثة أضعاف خلال فترة الدراسة، وفرص العمل الدائمة زادت حوالي ستة أضعاف خلال مدة الدراسة، وهي نسب تتوافق مع الزيادة في مبالغ القروض الزراعية المقدمة من قبل المصرف الزراعي ، حيث تضاعفت القروض خلال فترة الدراسة حوالي ستة أضعاف، وهذا يدل على العلاقة الإيجابية بين القروض و فرص العمل المتوفرة وعدد المشاريع الاستثمارية.

3- القروض و الإنتاج

أ- تغيرت المساحات المزروعة و المستثمرة وطرق الري في محافظة الحسكة خلال الفترة 2011/2002م، ويبين الجدول (3-2-8) تطور المساحات المستثمرة وغير المستثمرة والمساحات المروية الكلية و الري الحديث، وعلاقتها بالقروض الزراعية في محافظة الحسكة.

الجدول(3-2- 8) تطور المساحة الزراعية وطرق الري و إجمالي القروض في محافظة الحسكة خلال الفترة 2011/2002م (المساحة ألف هكتار، ألف ل.س).

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعدة سنوات.

يتبين من الجدول زيادة المساحة المستثمرة 1403ألف هكتار عام 2002م إلى 1584 ألف هكتار في عام 2011م، بزيادة قدرها 13% ، وثبات المساحة غير المستثمرة على 4.6 ألف هكتار، أما

السنة	مساحة مستثمرة	م غ مستثمرة	مساحة مروية	ري حديث	قروض زراعية
2002	1403	4.6	419	21	2676604
2003	1459	4.6	425	27	2718237
2004	1462	4.6	476	33	2133034
2005	1473	4.6	446	38	3175469
2006	1476	4.6	432	43	3712128
2007	1561	4.6	417	44	4056025
2008	1553	4.6	391	45	5825169
2009	1558	4.6	313	54	16967217
2010	1583	4.6	358	56	12657687
2011	1584	4.6	382	58	17777410

المساحة المروية فقد تباينت من عام لآخر حسب الموسم المطري والكميات المتوفرة من المياه، أما الري بالطريقة الحديثة فقد ازداد من 21ألف هكتار عام 2002م إلى 58ألف هكتار في عام 2011م، بزيادة وصلت إلى 275% خلال مدة الدراسة، وهذا يدل على فعالية القروض الزراعية المقدمة في مجال التحول إلى الري الحديث.

بـ - تغيرت كمية الإنتاج الزراعي و المساحات المزروعة و إنتاجية وحدة المساحة في محافظة الحسكة خلال الفترة الماضية ، ويبين الجدول(3-2- 9) تطور الإنتاج والمساحة المزروعة فعلاً والمردود وعلاقتها بالقروض الزراعية في الحسكة خلال الفترة 2011/2002م.

الجدول(3-2- 9) تطور الإنتاج والمساحة المزروعة فعلا والمردود وعلاقتها بالقروض الزراعية في محافظة الحسكة خلال الفترة 2011/2002م.[4]

السنة	الإنتاج الكلي	مساحة مزروعة	المردود طن/هـ	قروض زراعية
2002	4035	1261	3.5	2676604
2003	4417	1262	3.6	2718237
2004	4876	1318	3.7	2133034
2005	4837	1273	3.8	3175469
2006	4382	1252	3.5	3712128
2007	4110	1209	3.4	4056025
2008	4406	1191	3.7	5825169
2009	4142	1091	3.8	16967217
2010	4880	1220	4.1	12657687
2011	4760	1162	4.1	17777410

المصدر: المجموعة الإحصائية الزراعية لعدة سنوات،ومديرية الزراعة في محافظة الحسكة.

نلاحظ من الجدول أن الإنتاج الكلي الزراعي قد زاد خلال فترة الدراسة من 4.035مليون طن عام 2002م إلى 4.76م طن عام 2011م، إلا أن هذه الزيادة كانت تختلف من عام إلى آخر حسب تقلبات المناخ و الهاطل المطري، أما المساحة المزروعة فعلاً فقد شهدت تقلبات، ولكنها انخفضت بسبة 9% بين عامي 2002م و2011م، أما المردود فقد زاد من 3.5 طن للهكتار الواحد عام2002 إلى 4.1 طن للهكتار في عام 2011م، وهذا يدل على دور القروض الزراعية و البحوث الزراعية في مجال الإنتاج الزراعي.

النتائج

[4] الإنتاج : ألف طن ، المردود: طن/هكتار ، المساحة : ألف هكتار. القروض: ألف ل.س.

1- الاقتصاد السوري متنوع زراعي صناعي، بالإضافة إلى توفر قدر جيد من الثروات الباطنية، ولكنه غير مستثمر بشكل فعال، حيث يمكن الاستفادة من هذا التنوع بطرق أفضل تحقق مستوى اقتصادي اجتماعي أفضل للمواطن السوري.

2- تتنوع الزراعة في سورية ، حيث تتوفر البيئة و الإمكانات المناسبة لقيام زراعة ناجحة، وإمكانية زراعة عدد كبير من المحاصيل الزراعية الاستراتيجة من قطن وقمح وذرة ورز و شوندر سكري، تحقق كفاية السوق المحلي وإيجاد فائض للتصدير.

3- تعاني الزراعة من العديد من المشاكل ، من قلة المياه والحاجة إلى الترشيد في استخدامها ، وبناء المزيد من السدود والقنوات لتخزين مياه الشتاء وإيصالها إلى المزارع ، بالإضافة إلى مشكلة التصحر التي باتت تهدد المراعي والحقول الزراعية القريبة من البادية.

4- هناك مجموعة من التحديات الخارجة التي تواجه الزراعة السورية، والتي تتمثل في الاتفاقيات الخارجية مثل اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، حيث ستزداد المنافسة على الزراعة المحلية ، كما يتوجب تغيير طرق وأساليب الدعم والزراعة لتتناسب مع شروط هذه الاتفاقيات .

5- ساهمت السنوات الجافة بزيادة هجرة المزارعين من الريف إلى المدن، وهنا يبرز دور الدولة في أهمية تقديم الدعم للزراعة من أجل تثبيت المزارعين والحد من الهجرة ، وتخفيف مستوى البطالة.

6- تناقص عدد العاملين بالزراعة خلال الفترة 2011/2000م إلى حوالي النصف، و ارتفاع أسعار المنتجات الغذائية، مما أدى إلى زيادة الإنتاجية الزراعية للفرد العامل في الزراعة ، وتوسع استخدام المكننة في الزراعة.

7- رغم كل الصعوبات نما إنتاج القطاع الزراعي من حيث القيمة والكمية خلال فترة الدراسة 39%، وترافق ذلك بنمو الاقتصاد بشكل عام، وزيادة اهتمام الدولة في المناطق الريفية من حيث تقديم الخدمات، مما أدى إلى زيادة دخل المزارع، وتحسن المستوى المعاشي لسكان الريف.

8- يعتبر المصرف الزراعي الجهة الوحيدة التي تقوم بتسليف القطاع الزراعي والمزارعين، حيث تقوم بتقديم القروض النقدية والعينة للمزارعين، هذه العملية لا تخلو من الروتين و(البيروقراطية) والمحسوبيات.

9- المصرف الزراعي هو الذراع المالي الحكومية التي تنفذ من خلالها سياساتها المالية الزراعية، حيث تقوم من خلاله بتوزيع الدعم الزراعي، وتسديد ثمن المحاصيل الزراعية وتقديم القروض.

10- تلعب القروض الزراعية دوراً هاما في الزراعة، حيث تساهم في دعم البنية التحتية للزراعة ، والتقليل من الآثار السلبية للمناخ والظروف الاقتصادية غير المناسبة.

11- تقوم الدولة بالعديد من العمليات التي تستطيع أن تتدخل إيجاباً من خلالها في الزراعة ، مثل عمليات تسهيل منح القروض، والتقليل من شروطها ، القيام بعمليات تسويق المنتجات الزراعية، وتحديد أسعارها، دعم التصدير الزراعي والمصدرين من خلال تقديم المنح وتقليل اجراءات العبور والتصدير.

12- الحسكة محافظة زراعية ، يعتبر مشرع جر مياه دجلة من المشاريع الاستراتيجية الكبرى، لما له من دور فعال في تحقيق الاستقرار المائي للمحافظة، و تحقيق فرص عمل وزيادة الإنتاج واستقراره.

13- يزداد الطلب على القرض الزراعية في سنوات الجفاف بشكل كبير. أما عملية تقديم القروض فهي ترتبط بسياسة الدولة الزراعية والمالية.

المقترحات:

1ـ تحديث وسائل وطرق الاستثمار الزراعي والتطوير المدروس و المخطط لاستخدام المكننة الزراعية في جميع مراحل العمل الزراعية.

2ـ زيادة عدد المعامل الزراعية للقيام بتصنيع الفائض الزراعي ، والقيام بعملية ربط خطط الإنتاج الزراعي بالتصنيع.

3ـ التوسع في استصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري بغية زيادة مساحة الأراضي المروية ، وإنهاء أو التقليل من مشاكل الملوحة و التصحر وانجراف التربة وغيرها من المشاكل التي تخفض إنتاجية الأرض.

4ـ التوسع في تقديم الخدمات الزراعية من إرشاد زراعي وتسليف وتسويق وغيرها ، من أجل الاستثمار الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.

5ـ تطوير البحوث الزراعية وتوفير المستلزمات و الإمكانيات التي تسهم في حل المشاكل التي يعاني منها القطاع الزراعي . والتركيز على مواضيع الجفاف والتصحر، وإدارة المخاطر، و تطوير المناطق الأقل نمواً.

6ـ تنمية وتطوير الثروة الحيوانية وتوفير مستلزمات الدعم والرعاية الصحية لها، وتحسين صفاتها الإنتاجية بما يضمن تحقيق التوازن والتكامل بين الإنتاجين الحيواني والنباتي.

7ـ تحسين مناخ الاستثمار والقطاع النقدي، وإعادة هيكلة القطاع العام، بما يخدم تطور قطاع الزراعة و الاستثمار فيه، وتوفير فرص عمل تحقق استقراراً اقتصادياً اجتماعياً للمزارع من خلال تحقيق عائد مقبول للزراعة تسهم في استقرار المزارع في أرضه.

8ـ العمل على تأمين بنية تحتية وخدمية جيدة في الريف، لخدمة قطاع الزراعة والحد من هجرة سكان الريف إلى المدينة.

9ـ التركيز على تحقيق معايير الجودة العالمية لتحسين تنافسية القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى، وتحسين آليات الدعم بما يتناسب مع الظروف العالمية ومنظمة التجارة العالمية.

10ـ ضرورة قيام المصرف الزراعي بتطوير أدائه بما يتماشى مع الظروف الحالية لدعم موقفه المالي، وبالتالي الاستمرار في السوق المصرفية وبكل قوة، ومواكبة المصرف للتطورات المستجدة في العالم المصرفي سواء في الأداء أم في الأدوات المالية المستخدمة.

11ـ التقييم المستمر والدوري لأداء المصرف، والانتباه الشديد لنسب تحصيل القروض المختلفة لتدعيم المركز المالي للمصرف.

12ـ إعادة النظر بهيكل الإقراض بما يتناسب وأهدافه التنموية في إنماء الزراعة التعاونية والجماعية.

13- التأكيد على دعم القروض متوسطة الأجل والطويلة كونها تساهم في بناء بنية تحتية ضرورية و أساسية لتنمية الزراعة والارتقاء بها.

14- ضرورة تقليل المرونة التي يبديها المصرف تجاه القروض المتأخرة التسديد للحيلولة دون زيادتها مستقبلاً.

15- ضرورة تقديم جدوى اقتصادية لكل مشروع ممول من قبل المصرف لضمان ربحيته هذا من جهة ، ومن جهة أخرى لضمان تسديد القرض في وقته المحدد، وتشجيع المقترضين على التسديد من خلال تقديم محفزات مثل تخفيض سعر الفائدة، و إعطاء المسدد في الموعد المحدد أو قبله الأفضلية في إعطاء قروض مستقبلاً.

16- تطوير أجهزة الرقابة المالية والإدارية في المصرف لترتفع إلى المستوى الجاد والمتحمل للمسؤولية، والتأكيد على الرقابة المالية باعتبارها الأداة المسؤولة عن تقييم ومراقبة أعمال المصرف، وهذا ما يحفز الرقابة الإدارية للارتقاء بعملها منعكساً بطبيعة الحال على الأداء المصرفي بصورة عامة.

17- الإسراع في تنفيذ مشروع جر مياه نهر دجلة نظراً لآثاره الاقتصادية والاجتماعية الهامة على محافظة الحسكة والقطر.

18ـ العمل على إنشاء صندوق تعاوني زراعي ، الهدف منه التأمين على المزروعات ، والتعويض للمزارعين المتضررين من سوء الأحوال الجوية كالعواصف والصقيع.

19- العمل على تشجيع مصارف القطاع الخاص للقيام بعملية تمويل القطاع الزراعي، من خلال مجموعة من المحفزات كالتأمين على مخاطر عدم السداد ، أو منح المصارف قروض ميسرة.

20- استخدام تقنيات الري الحديث لتقليل استهلاك المياه الزراعية، وإيلاء الأولوية لإدخال استخدامات وتقنيات الري الحديث لترشيد المياه ، وإلزامية التحويل للري الحديث على كافة المساحات المروية على الآبار الارتوازية المرخصة وشبكات الري الحكومية المضغوط .

21- ضرورة القيام بدراسات لتحديد وتقييم نتائج الأزمة الراهنة على قطاع الزراعة ، وكيفية تقليل الآثار السلبية للأزمة .

خاتمة:

يلعب القطاع الزراعي دوراً حيوياً هاماً في الاقتصاد السوري، حيث تصل مساهمة الزراعة في الناتج المحلي 25% وهي المصدر الرئيس للعمل والدخل والسكن لحوالي 47% من السكان، وتصل نسبة الصادرات الزراعية إلى16-20% من إجمالي الصادرات غير النفطية. وتعتبر الزراعة هي المصدر الرئيس للمواد الخام المستخدمة في الصناعة الزراعية .ولكن نتيجة للجفاف المتكرر انخفضت مؤخراً نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وفي التجارة وفي استيعاب القوى العاملة.

تعتبر الإدارة المستدامة للموارد المائية التحدي الرئيس في وجه تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي في سورية، وتواجه سورية تناقصاً متزايداً في حجم الموارد المائية، التي تصل إلى حوالي 15.5مليار متر مكعب في السنة، وبسبب الطلب المتزايد على المياه والجفاف المتكرر في القطر، أدى إلى خفض المخزون المائي الجوفي وتناقص مياه بعض الأنهار وجفاف الينابيع، حيث وصل متوسط العجز المائي في السنوات الأخيرة إلى 3.5مليار متر مكعب، وأثر بالتالي سلباً على الإنتاج الزراعي . لذلك توجه السياسات الحكومية نحو زيادة كفاءة استخدام المياه من خلال تبني العديد من السياسات التي تهدف إلى تحسين إدارة الطلب على الموارد المائية، والإسراع بالاستثمارات المائية، حيث تم بناء أكثر من 161 سداً بسعة إجمالية حوالي 19 مليار متر مكعب . ويجري حالياً بناء أكثر من عشرة سدود إضافية ويقام الكثير من مشاريع الري الحكومية.

بالإضافة إلى العجز في الموارد المائية هناك محدودية في الموارد الأرضية وزيادة في نسبة السكان الفتيين الذين يحتاجون إلى فرص كبيرة للعمالة .تشكل الأراضي القابلة للزراعة32% وغير القابلة للزراعة20% والمروج والمراعي 45% والغابات 3%من إجمالي الأراضي السورية .وتصل المساحة الكلية المزروعة إلى حوالي 4.7 مليون هكتار منها 70%بعلية و30% مروية .ووصل عدد السكان إلى 23 مليون نسمة في عام 2011 بمعدل نمو سنوي قدره 2.45%.

على الرغم من المعوقات السابقة، استطاعت سوريا حتى عام 2006 تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم السلع الغذائية مثل القمح والبقول والخضار والفواكه .ولكن وبعد الأزمة المالية الأخيرة وأزمات الغذاء العالمية ومع موجات الجفاف المتكررة منذ عام 2007 أصبح الإنتاج الغذائي غير كاف، ولا يتناسب مع الطلب المتزايد لعدد السكان الكبير، وخاصة على القمح والسكر والأسماك والزيوت النباتية.

يؤدي الائتمان الزراعي دوراً بارزاً في التنمية الزراعية، و خاصة في الاقتصاديات النامية، وذلك من خلال القيام بعمليات التمويل وخلق الاستثمارات المزرعية، وتأتي هذه الأهمية من تنامي الارتباط

بين تزايد حركة التمويل واتجاهاته من جانب، والأمن الغذائي وارتفاع الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية و الاستراتيجية من جانب آخر . إن القطاع الزراعي تسوده معوقات متعددة في مقدمتها ندرة الموارد التمويلية الذاتية نتيجة لانخفاض الدخل المزرعي في الدول النامية، يعتبر المصرف الزراعي التعاوني هو الجهة الوحيدة في القطر التي تقدم التمويل للقطاع الزراعي ، يقدم مجموعة من الخدمات المصرفية لدعم القطاع الزراعي ، من تقديم القروض المختلفة المدة من طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل، والمختلفة النوع كالقروض النقدية والعينية وتقديم مستلزمات الإنتاج من بزار وأسمدة و آلات ، وقبول الودائع وتسديد ثمن المحاصيل الزراعية والتعويض عن الأضرار.

وتشمل السياسات الزراعية المكملة لسياسة الإقراض سياسات التخطيط والإنتاج والتسعير والتسويق والخدمات المساعدة و مدخلات الإنتاج والموارد الطبيعية .وقد ركزت هذه السياسات على مجموعة من الأهداف أهمها تحقيق مساهمة فعالة للقطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي، وفي الاستقرار الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج، وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج، وزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسة، وتضييق الفجوة الغذائية، وتحسين الميزان السلعي الغذائي بتنمية الصادرات والإقلال من الواردات، وتحقيق التكامل بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى، وذلك في مستوى تكامل المدخلات وتكامل الإنتاج، بحيث يوفر القطاع الزراعي نسبة هامة من المدخلات والمواد الخام لقطاع الصناعة،

وتكثيف استعمال الزراعة للمنتجات الصناعية كالآلات و الأسمدة.

أما بالنسبة لمحافظة الحسكة تعتبر العاصمة الزراعية كما وصفها السيد الرئيس بشار الأسد ، تقع في أقصى الشمال الشرقي من القطر العربي السوري وتبلغ مساحة المحافظة 23334كم2 وتتميز أراضيها بطبوغرافية قليلة التعقد، حيث السهول الواسعة باستثناء المناطق الجبلية مثل جبل عبدالعزيز، بالإضافة إلى بعض الهضاب والمرتفعات في منطقة المالكية، وتقسم المحافظة إلى خمس مناطق استقرار تضفي على المحافظة التنوع البيئي، وينعكس عنه التنوع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتشكل البادية 21% من إجمالي مساحة المحافظة، وتزرع في المحافظة أغلب الزراعات الإستراتيجية من قمح وقطن وشعير وذرة و شوندر سكري، مجموعة متنوعة من الخضار والفواكه الصيفية والشتوية، كما تربى مجموعة كبيرة من الحيوانات التي تشكل 20% من الثروة الحيوانية للقطر، من أغنام و ماعز وأبقار وجاموس وجمال ودواجن.

المراجع

- المراجع باللغة العربية :

1. أحمد مسلم ، عدنان ، المسألة الزراعية في القطر السوري، تطورها وآفاقها التنموية ، مطبعة دار العلم ،دمشق،2005.
2. إسماعيل ،إسكندر . التعاون الزراعي ودوره في التنمية الريفية، مطبعة الاتحاد، دمشق، 1991.
3. الحمش ، منير.تطور الاقتصاد السوري الحديث ، دار الجليل ،دمشق ،1983.
4. العمادي ، محمد ، دراسة حول تجربة سوريا في تحرير التجارة والسياسات والإصلاح الاقتصادي ، دمشق ،1994.
5. د، الداهري ، عبدالوهاب ،أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، بغداد، 1980م.
6. بوجير وهيامي،فرنون و.رونان ،التنمية الزراعية رؤية عالمية ،ترجمة ميشيل تكلا ،مكتبة الانجلة المصرية،القاهرة،1986
7. جمعة ، نعيم ، التمويل الزراعي، مطبعة الحمامي ،دمشق ،1991.
8. رحمة ، د.منى ، السياسات الزراعية في البلدان العربية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ، 2000.
9. رشراش ، مصطفى محمد ، الإقراض الزراعي من المنظور التنموي ، منشورات الاتحاد الإقليمي للإتمان الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا،2006م.
10. سليمان ،نيرة يحيى، الجهاز المصرفي وأهميته الاقتصادية في تنمية القطاع الزراعي، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، المجلد /16/ العدد الأول ،2006م.
11. فريق من الخبراء، الإقراض الزراعي من خلال التعاونيات والمؤسسات الأخرى، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة "الفاو" ترجمة الاتحاد الإقليمي للإنماء الزراعي في الشرق الأدنى وشمال أفريقيا،2007م .
12. سعيفان ، سمير ، قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سوريا ، دمشق ، دار الرضا ، 2003.
13. د .جمال محمد صيام، سياسات الدعم في القطاع الزراعي العربي في ظل نماذج التخفيض المقترحة خلال مفاوضات الملف الزراعي ،القاهرة 2008م.

14. د. خليل ،فادي، القطاع الزراعي في سورية، مجلة جامعة تشرين،العدد1 للعام 2009م.
15. غربي ، د.فوزية، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2010.
16. ــ فرنك إيليس، السياسات الزراعية في البلدان النامية. ترجمة د. ابراهيم الشهابي،منشورات وزارة الثقافة ،1997.

الدوريات

1. الزعيم ، عصام ، التوجهات الإستراتيجية في الاقتصاد السوري ، دمشق ، الثلاثاء الاقتصادي ، 2004/4/23.
2. النابلسي ، محمد سعيد ، الحوار الاقتصادي للفقراء ، الثلاثاء الاقتصادي ، دمشق ، 2009/5/26.
3. مجلة وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي،الأعداد 23-24-25.
4. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي ، المجموعات الإحصائية الزراعية السنوية.
5. تقرير التنمية البشرية والأداء الاقتصادي ، الأمم المتحدة ،2004-2009 .
6. قاعدة بيانات المركز الوطني للسياسات الزراعية، الدليل الزراعي السوري2008 .
7. حالة التصحر في سورية أسبابها ومظاهرها، منشورات وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي،المركز الوطني للسياسات الزراعية.، 2008.
8. المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ تقرير التجارة الزراعية السورية لعام 2007.
9. المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ تقرير التجارة الزراعية السورية لعام 2010.
10. المركز الوطني للسياسات الزراعية، معالجة التجارة تحت مظلة منظمة التجارة العالمية،ورقة عمل رقم 51.دمشق، 2001م .
11. وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، السياسات الزراعية في الدول النامية،2010م.
12. المركز الوطني للسياسات الزراعية، واقع الغذاء والزراعة في سورية ،2010.
13. المركز الوطني للسياسات الزراعية ـ واقع الغذاء والزراعة في سورية،2007.
14. هيئة تخطيط الدولة ـ تحليل الواقع الراهن للقطاع الزراعي للفترة 2004-2008م.
15. ـ وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي،مديرية الزراعة في محافظة الحسكة.

16. وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، مجلة الزراعة السورية،أعداد مختلفة.
17. صحيفة الاقتصادية السورية الأسبوعية .
18. المكتب المركزي للإحصاء " المجموعة الاحصائية ، رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية،سنوات مختلفة.